



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المتنّى - كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

الاثار النقدية للسياسة المالية ودورها في نمو عرض النقد في العراق للمدة (2004-2022)

رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة المتنّى
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية
والمصرفية

من قبل الطالب

علاء حسين علي الحمداني

إشراف

الأستاذ المساعد الدكتور حيدر طالب موسى الكرعائي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ
يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ
قَدْرًا﴾

صدق الله العلي العظيم

(سورة الطلاق : 2-3)

الإهداء

إلى سماحة السيد القائد مقتدى الصدر (أعزه الله)

أهديكم جهدي عرفانا واحتراما

الباحث

شكر وامتنان

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، اللهم لا علم لنا، إلا ما علمتنا، إنك أنت العليم الحكيم ، أما وقد وفقني الله عز وجل لإنجاز هذه الرسالة، فإنه لمن دواعي الوفاء والإقرار بالجميل أن أسجل شكري وعظيم امتناني لزوجتي وابنتي وامي وابي و عمادة كلية الادارة والاقتصاد متمثلة بالسيد العميد والسادة معاونين لما قدموه من نصح وارشاد ودعم معنوي طيلة فترة الدراسة ولأستاذي الفاضل الأستاذ المساعد الدكتور (حيدر طالب موسى) وأتقدم بخالص شكري وامتناني الى رئاسة قسم العلوم المالية والمصرفية المتمثلة بـ (الاستاذ المساعد الدكتور رزاق نيا ب النا شي) والى الهيئة التدريسية اثناء فترة الدراسة فجزيل الشكر والامتنان لمتابعتهم وتشجيعهم المستمر لي طوال فترة الدراسة، وللنصح والعون الكبير الذي قدموه لي، فلهم مني أصدق الدعوات بالتوفيق، والإطالة بالعمر، والسعة في الرزق، وعلو المنزلة في الدنيا، والآخرة , واخيرا اشكر لجنة المناقشة لملاحظاتهم القيمة لتقويم رسالتي لتكون بأسلوب علمي صحيح .

الباحث

المستخلص

ان الاقتصاد العراقي عانى من عدة اختلالات أدت إلى تدهور أدائه بشكل عام, وقد أدى ذلك إلى التحول نحو سياسات مالية أكثر فعالية قادرة على التأثير على المتغيرات النقدية، فضلا عن التماسك بينها وبين السياسات الأخرى، وخاصة السياسة النقدية، للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي, ولذلك فإن السياسة المالية من خلال أدواتها تعمل بوصفها نظاما للاستقرار الاقتصادي, وهذا يدعم توجه هذه السياسة ويعزز قوة الاقتصاد العراقي في سياق التحديات الكبرى التي يواجهها حاليا, ولقد تطرقت هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير السياسة المالية وتقييم تأثيرها وصفا وكميا على عرض النقد بالمعنى الاوسع (M2) في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2022) من خلال ادواتها كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام و باستعمال التحليل المالي والقياسي, وأظهرت نتائج هذه الدراسة وجود تأثير طردي تارة وعكسي تارة أخرى للسياسة المالية على عرض النقد نظرا لمختلف الظروف التي يواجهها الاقتصاد العراقي, واوصت الدراسة بأنه ينبغي جعل الإنفاق الحكومي مجديا من خلال وضع برنامج للحد من إنفاق الرفاهية والتبذير وتوجيه معظم الإنفاق إلى المشاريع الاستثمارية والإنتاجية التي تدر دخلا للدولة، وإنشاء صندوق للثروة السيادية في حالة الفوائض وارتفاع الأسعار النفطية, والاستفادة منها عند انخفاض الأسعار, وذلك للحد من الصدمات الخارجية، ويمكن استثمار الأسعار حتى في أوقات الفائض, وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المالية للدولة وتغيير نموذج الموازنة العامة من الموازنة التقليدية (موازنة البند) إلى موازنة البرنامج والأداء مما يساهم في تصحيح وتنويع بنية الاقتصاد العراقي, ولا تلجأ الدولة إلى القروض من الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، ولا إلى القروض الخارجية, إلا في حدود أضيق.

قائمة المحتويات

| الصفحة | المواضيع | الفصول ومباحثها |
|---------|--|-----------------|
| | الاققرارات (المشرف, واللغوي) | |
| | آية قرآنية | |
| | الاققرارات () | |
| | الإهداء | |
| | الشكر والامتنان | |
| أ | المستخلص باللغة العربية | |
| ب | قائمة المحتويات | |
| ج - د | قائمة المصطلحات | |
| د-ه | قائمة الجداول | |
| ه | قائمة الاشكال | |
| 1 | المقدمة | |
| 11-2 | منهجية الدراسة ودراسات سابقة وموقع الدراسة الحالية منها | الفصل الاول |
| 5-2 | منهجية الدراسة | المبحث الاول |
| 11-6 | دراسات سابقة وموقع الدراسة الحالية منها | المبحث الثاني |
| 79-12 | الإطار النظري للدراسة | الفصل الثاني |
| 53-13 | السياسة المالية. | المبحث الاول |
| 72-54 | السياسة النقدية وعرض النقد. | المبحث الثاني |
| 79-73 | العلاقة بين متغيرات الدراسة. | المبحث الثالث |
| 119-80 | تحليل تطور السياسة المالية وعرض النقد في العراق (2004-2022) | الفصل الثالث |
| 102-81 | تحليل تطور السياسة المالية وعرض النقد في العراق (2004-2022) | المبحث الاول |
| 106-103 | تحليل الآثار النقدية للسياسة المالية على نمو عرض النقد في العراق للمدة (2004-2022) | المبحث الثاني |

| | | |
|---------|--|---------------|
| 119-107 | التحليل القياسي للسياسة المالية وأثرها على عرض النقد للمدة (2004-2022) | المبحث الثالث |
| 122-120 | الاستنتاجات والتوصيات | الفصل الرابع |
| 120 | الاستنتاجات | المبحث الاول |
| 122-121 | التوصيات | المبحث الثاني |
| 147-123 | المصادر والمراجع | |
| I-V | الملاحق | |
| VI | المستخلص باللغة الإنكليزية | |

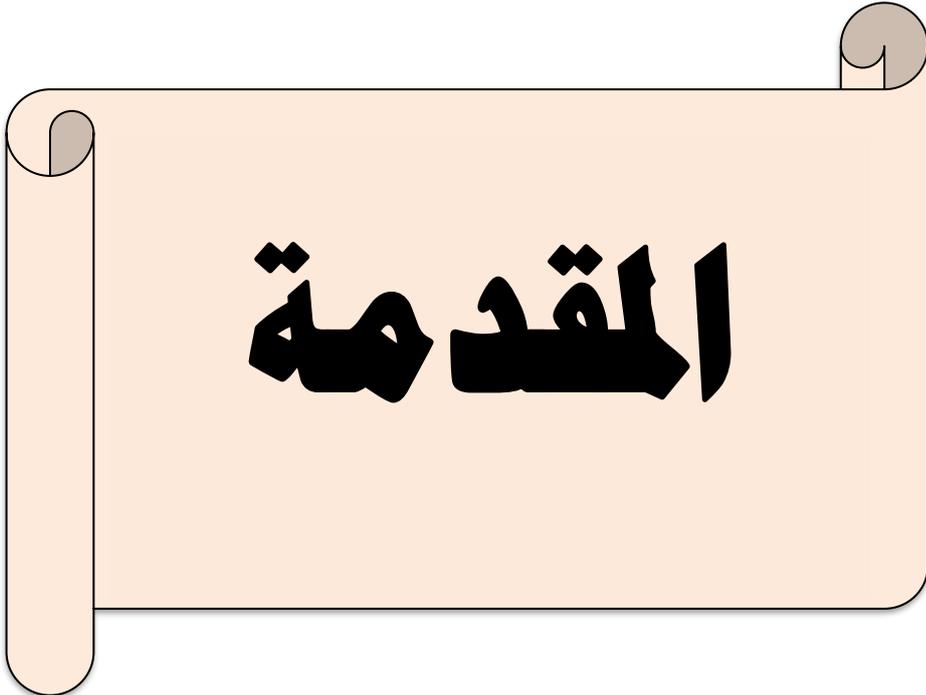
قائمة الجداول

| الصفحات | اسم الجدول | الرقم | ت |
|---------|--|--------|----|
| 83 | جدول نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2022) | (1-3) | 1 |
| 86 | جدول الاتفاق الحكومي ونسبة النمو للمدة (2004-2022) | (2-3) | 2 |
| 89 | جدول تطور الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022) | (3-3) | 3 |
| 91 | جدول الايرادات النفطية ونسبة النمو للمدة (2004-2022) | (4-3) | 4 |
| 94 | جدول الفائض والعجز في الموازنة العامة في العراق للمدة 2004-2022 | (5-3) | 5 |
| 101 | جدول تطور عرض النقد M2 في العراق للمدة (2004-2022) مليار دينار/ تقارير البنك المركزي | (6-3) | 6 |
| 107 | جدول متغيرات الانموذج | (7-3) | 7 |
| 109 | جدول المؤشرات الاحصائية للمتغيرات | (8-3) | 8 |
| 109 | جدول مصفوفة معاملات الارتباط للانموذج | (9-3) | 9 |
| 111 | جدول اختبار جذر الوحدة للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع باستخدام نموذج (ADF) | (10-3) | 10 |
| 112 | جدول اختبار جذر الوحدة للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع باستخدام نموذج (p.p) | (11-3) | 11 |
| 113 | جدول (13-3) نتائج التقدير الاولي وفق (ARDL) | (12-3) | 12 |
| 115 | جدول اختبار الحدود للتكامل المشترك | (13-3) | 13 |
| 116 | جدول الاختبارات التشخيصية للانموذج المقدر (ARDL) | (14-3) | 14 |
| 117 | جدول نتائج انموذج تصحيح الخطأ لأثر المتغيرات (الايرادات العامة، النفقات العامة، والدين العام) في (عرض النقد) | (15-3) | 15 |

| | | | |
|-----|--|----------|--------|
| 118 | جدول نتائج العلاقة طويلة الاجل وفق منهجية (ARDL) | (16-3) | 1 6 |
| I | الفائض والعجز في الموازنة العامة في العراق للمدة 2004-2022 | ملحق (1) | 1 7 |
| I | تطور الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2022) | ملحق (2) | 1 8 |
| II | الانفاق الحكومي ونسبة النمو للمدة (2004- 2022) | ملحق (3) | 1 9 |
| II | نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004- 2022) | ملحق (4) | 2 0 |
| III | تطور عرض النقد M2 في العراق للمدة (2004-2022) | ملحق (5) | 2 1 |
| III | الايرادات النفطية ونسبة النمو للمدة (2004- 2022) | ملحق (6) | 2 2 |

قائمة الأشكال

| الصفحات | اسم الشكل | الرقم | ت |
|---------|---|-------|----|
| 5 | يمثل المخطط الفرضي للدراسة | (1-1) | 1 |
| 56 | نموذج التوازن الاقتصادي العام | (1-2) | 2 |
| 84 | نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي | (1-3) | 3 |
| 87 | نسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلي الاجمالي | (2-3) | 4 |
| 89 | نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي | (3-3) | 5 |
| 92 | نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة | (4-3) | 6 |
| 94 | نسبة الفائض او العجز إلى الناتج المحلي | (5-3) | 7 |
| 102 | معدل نمو عرض النقد M2 | (6-3) | 8 |
| 114 | شكل فترات الابطاء المثلي للأنموذج | (7-3) | |
| 118 | شكل المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) | (8-3) | |
| 119 | شكل المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) | (9-3) | 11 |



المقدمة

المقدمة

قد حظي الاقتصاد في العراق باهتمام الكثير من الاقتصاديين والباحثين لأسباب عدة منها الاختلالات الهيكلية والاقتصادية من القرن الماضي إلى ميل عام في الأداء الاقتصادي، وزيادة العجز في الموازنة وارتفاع مستوى التضخم والبطالة، ادى هذا إلى تميز السياسات المالية بأن لها تأثيرا كبيرا على النشاط الاقتصادي وذلك لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياسات الاقتصادية الاخرى، ولهذا فإن العديد من البلدان تتبنى السياسة المالية من خلال استخدام ادواتها الضرورية كل من الانفاق العام والايراد العام والدين العام ، لتتمكن من تحقيق الاستقرار لاقتصادها، إذ احتلت السياسة المالية مكانا هاما، سواء من كونها أداة لإدارة الاقتصاد، أو الاعتماد عليها في الأبحاث والدراسات الاقتصادية الحديثة.

مما أدى إلى التوجه نحو سياسة متنوعة وأكثر فاعلية تستطيع التأثير على المتغيرات النقدية، فضلا عن تحقيق التناسق بينها وبين السياسات الأخرى ولا سيما السياسة النقدية من أجل تحقيق الحل الأمثل بشكل جيد، والتأثير على التنوعات الاقتصادية وهو السبب في تكامل السياسة المالية حيث تمثل أدواتها منظومة الاستقرار الاقتصادي، مما يعني دعم هذه الحركة السياسية للاقتصاد العراقي في إطار التحديات الكبرى التي يواجهها داخليا وخارجيا.

ان تأثير السياسات المالية من خلال ادواتها يتجلى بشكل واضح من خلال تأثير هذه الأدوات على عرض النقد بالمعنى الاوسع M2 الذي هو جزء من متغيرات السياسة النقدية وسواء كان ذلك التأصير طردي ام عكسي فهو بالنتيجة يعكس ما لهذه الأدوات من أهمية ويعكس أيضا إشارات مباشرة في فترة ما الى متخذي القرار في الحكومة لغرض التحديد أي الأدوات تستخدم في تلك الفترة وايها تهمل وحسب حالة الاقتصاد في تلك الفترة ، وهنا يتضح لنا مقدار الترابط بين السياسات المالية والسياسات النقدية وتأثيرها على بعضها الاخر ووجود اثر المزاحمة .

الفصل الأول

منهجية الدراسة

ودراسات سابقة

المبحث الأول: منهجية الدراسة

المبحث الثاني: دراسات سابقة وموقع الدراسة الحالية منها

منهجية الدراسة

أولاً: أهمية الدراسة

يستمد هذا الموضوع أهمية بحتة من خلال, أهمية السياسات النقدية والمالية المبنية على المدارس الاقتصادية ودورها في حل التفاوت الاقتصادي, وكذلك برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة ودورها في تطور الاقتصاد العراقي, إذ تعد السياسة المالية في الدول النامية من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تؤثر على تنمية اقتصاد الدولة من خلال تأثيرها على عرض النقد, بأستخدام ادواتها(الدين العام, الإيرادات العامة, الانفاق العام).

ثانياً. مشكلة الدراسة:

في هذا التوجه الشامل والعملي, تعتبر السياسة المالية الأداة الرئيسة التي تعتمد عليها الدولة في إدارة الاقتصاد الوطني وتصحيح الاختلالات المحتملة, وانطلاقاً من أن العراق يعتمد بشكل شبه كامل على مداخل صادرات النفط لتلبية احتياجاتها الداخلية والخارجية, فإن السؤال الذي نريد أن نطرحه والذي يمثل المشكلة الرئيسة للدراسة: ماهي الأثار النقدية للسياسة المالية على عرض النقد في الفترة (2004-2022)؟

ومن هذه المشكلة الرئيسة تتفرع عدة مشاكل ومنها ما يلي:

1. هل يوجد أثر للدين العام على عرض النقد؟
2. هل يوجد أثر للأنفاق العام على عرض النقد؟
3. هل يوجد أثر للإيرادات العامة على عرض النقد؟

ثالثاً: فرضيات الدراسة:

لحل المشكلة الموضحة أعلاه وتسهيل حل المشاكل البسيطة لا بد من طرح الفرضيات الاتية:
الفرضية الرئيسة: توجد علاقة ايجابية للسياسة المالية على عرض النقد في العراق للفترة (2004-2022), ومن هذه الفرضية نطرح الفرضيات الفرعية:

1. يوجد أثر للدين العام على عرض النقد.
2. يوجد أثر للأنفاق العام على عرض النقد.
3. يوجد أثر للإيرادات العامة على عرض النقد.

رابعاً. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة في ضوء المشكلة الرئيسية والمتفرعة عنها للوصول إلى الأهداف الآتية:

1. التعرف على السياسة المالية والسياسة النقدية, من الجانب النظري.
2. التعرف على اهم تطورات السياسة المالية في الاقتصاد العراقي.
3. تقويم السياسة المالية وتأثيراتها وصفيًا وقياسيًا على عرض النقد.
4. التعرف على اهم التحديات التي واجهت السياسة المالية في العراق خلال هذه الفترة (2004-2022).

خامساً: منهج الدراسة

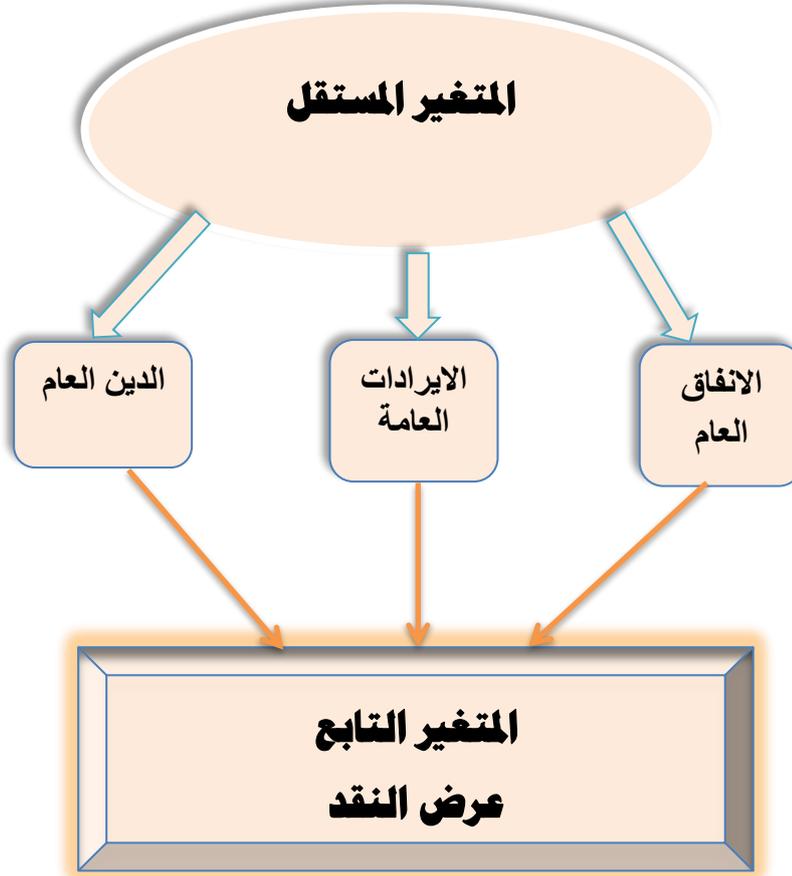
تعد الدراسة من الدراسات التطبيقية ونظراً لأهمية الدراسة وأهدافها اتبع الباحث فيها المنهج الوصفي التحليلي والقياسي، ويتكون منهج الدراسة من جانبين الاول الجانب النظري بناء على طبيعة الدراسة تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي , وذلك بالاعتماد على الكتب والمجلات ودراسات سابقة والدوريات المنشورة في المكتبات أو على الانترنت، والثاني الجانب العملي اذ اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي في اختبار الفرضيات للمتغيرات المستقلة والتابعة، وذلك من خلال استخدام البيانات المالية الموضوعية والفعلية المستخرجة من الموازنة العامة، ومن ثم إتاحة المجال للتعرف على هذه العلاقة للوصول إلى النتائج وبيان التوصيات اللازمة.

سابعاً: مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة مبررات دفعتنا لاختيار الموضوع, كانت السياسة المالية والنقدية موضوع بحث لكبار المفكرين الاقتصاديين، وبما أن هذه الدراسة مرتبطة بالدراسات المالية فقد كانت موضوع نقاشات فكرية بين مختلف المدارس الاقتصادية لسنوات عديدة، إذ يساهم في حل مشكلة يعاني منها الاقتصاد العراقي من خلال معالجة القضايا المتعلقة بالسياسات الاقتصادية للعراق، ومحاولة تحديد مدى تأثير السياسة المالية للحكومة على عرض النقد للاقتصاد العراقي.

ثامنا. أنموذج الدراسة

يوضح شكل (1-1) المخطط الافتراضي لأهم ادوات السياسة المالية وتأثيرها على عرض النقد



شكل (1-1) يمثل المخطط الفرضي للدراسة
المصدر: من إعداد الباحث

الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها

توجد العديد من الدراسات التي تناولت السياسة المالية والسياسة النقدية، منها المحلية والعربية فضلا عن الدراسات الأجنبية، ونتطرق إلى بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع لغرض تحقيق الافادة في بلورة الاطار النظري، فضلا عن وضع الأسس العلمية للجوانب التطبيقية للموضوع المدروس.

1. 2. 1. الدراسات السابقة:

اولا. الدراسات العربية (المحلية):

1. أحمد اسماعيل المشهداني، حيدر حسين آل طعمة، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2009)، العراق، 2021:

تهدف هذه الدراسة إلى فهم طبيعة السياسة النقدية ومناقشة أدوات السياسة الرئيسية التي تستخدمها الحكومات بشكل جيد لتحقيق أهدافها، بينما يحاول الجزء التطبيقي من الدراسة النسبية على التقدم المستمر في السياسة النقدية في العراق بعد عام 2003 ويحقق إلى أي مدى تم تحقيق الكمال في النقد (استقرار المستوى العام للأسعار) وحرص النقد الأجنبي (استقرار سعر الصرف) في البلد، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج اهمها عدم قدرة السياسة النقدية على احداث الاستقرار السعري المطلوب في الاقتصاد العراقي الذي يعاني من اختلالات هيكلية حقيقية في الصناعة والأسواق المحلية مثل العمل والاعتناء والخدمات ، وفي الفترة (2003-2009) حققت السياسة النقدية نجاحا من خلال القيمة الحقيقية، إذ أصبحت القيمة الحقيقية للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 39%، وذلك بسبب تأثر البنك المركزي العراقي الذي أتاح المال بشكل كبير من العملات الأجنبية ، (تداول العملات عبر مزاد العملات)، واختلفت هذه الدراسة عن الدراسة الحالية أن هذه الدراسة استخدمت أدوات السياسة المالية لمعرفة اثارها النقدية على عرض النقد.

2. حسين, بيداء رزاق, والهديد, سجاد صادق, اثر السياسة المالية في متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق: دراسة تحليلية قياسية للمدة 2003-2020, جامعة البصرة - مركز دراسات الخليج العربي, 2022.

إن صعوبة المهمة التي تواجه السياسة المالية سمحت لها في الدخول في دائرة التناقض بين تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة التوزيعية, كما ان تركيزها في الكثير من الأحيان على الاخيرة, قد افقدها القدرة على بناء أسس متينة من خلال عنصر الفعالية لتحقيق الهدف الثاني وتمهيد الطريق لبناء نموذج لدول الريع التي تطمح إلى تحقيق الكفاءة والعدالة للوصول إلى مستوى تكون فيه عملية توزيع الدخل سلسلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الموازنة العامة, وان الهدف من الدراسة هو معرفة السياسة المالية وأهدافها وأدواتها وتحديد آثارها الاقتصادية, وفيما يتعلق بتأثير أدواته على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية, واستخدم الباحث المنهج الوصفي, طريقة تحليل قياسية لوصف وتحليل المتغيرات التي تؤثر على النموذج واختبار دلالة إحصائية لمتغيرات النموذج, وأوصى البحث بالعمل الجاد على التطبيق السياسات المالية التي تهدف إلى خفض معدلات التضخم وزيادة إيرادات الحكومة من خلال التركيز على العمليات الإنتاجية لخفض سعر الصرف, وزيادة قيمة العملة المحلية, ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي, مع ضرورة تركيز الإنفاق العام للتنمية ورأس المال, واختلفت هذه الدراسة عن الدراسة الحالية أن هذه الدراسة استخدمت أدوات السياسة المالية لمعرفة اثارها النقدية على عرض النقد.

3. بديوي, ماجدة باشي, علي جابر , مسارات السياسة المالية ونمو عرض النقد في العراق, جامعة المثنى, رسالة ماجستير, 2022.

هدفت الدراسة إلى فهم الأحداث الرئيسية وتقييمها في مجال السياسة المالية للاقتصاد العراقي آثارها الوصفية والقياسية على متغيرات عرض النقود ($M1, M2$) ومناقشتها الآثار السلبية والإيجابية لهذا التأثير, وتوصلت الدراسة إلى ضرورة خلق حالة من التنسيق والانسجام بين سياسة مالية ونقدية والحد من التضارب بينهما بما يخدم مصالح السياسة الاقتصادية بشكل عام, وهذا التنسيق هو من مسؤولية الدولة, ويقع هذا التنسيق على عاتق الدولة, والسياسة المالية يمكن أن تساهم بشكل مباشر في زيادة المعروض النقدي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي, ومن الضروري العمل على تنويع مصادر الإيرادات العامة, والتركيز على مصادر أخرى غير النفط, إذ ستبقى موازنة الدولة غير متوازنة بشكل دائم بسبب تقلبات

أسعار النفط المصدر الوحيد في العراق، ووضع الأدوات القانونية للتشريع، وإصلاح النظام الضريبي في العراق باعتباره مصدراً هاماً، والحد من الإعفاءات الضريبية والتهرب الضريبي من مصادر إيرادات الدولة، وتوسيع نطاق الضرائب وأنواعها والجهات المسؤولة عنها، وتوسيع المعرفة الضريبية من خلال وسائل الإعلام.

4. نعمان، مصطفى شكري، وفيحان، ممدوح عطا الله، قياس وتحليل درجة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في العراق وأثرها على الدين العام للمدة (2004-2019)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، 2023.

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية تنسيق السياسات المالية والنقدية في العراق من خلال تحليل التنسيق بين مؤشرات للسياستين وأثرهما على معدلات الدين العام، فضلاً عن قياس درجة التنسيق بين مؤشرات السياستين وأثرهما على نسب الدين العام في العراق للمدة (2004-2019) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي مع الفترات المتأخرة، وتوصلت الدراسة وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين المتغيرات المالية والنقدية معاً والدين العام، إذ أكدت معلمة تصحيح الخطأ عند القيمة (-0.659451) عند مستوى معنوية (1%)، أي أنها سالبة علاقة تكامل مشترك، كما أن هذه المعلمة تعبر عن سرعة التكيف بين الأجل القصير والأجل الطويل ومعنوية، وي 22 20 علاقة الطويل، إذ تشير قيمة معلمة الخطأ إلى أن الاختلال قصير الأجل يصحح خلال (0.659451) من الزمن، واختلفت هذه الدراسة عن الدراسة الحالية أن هذه الدراسة استخدمت أدوات السياسة المالية لمعرفة أثارها النقدية على عرض النقد.

ثانياً. الدراسات العربية:

1. خديجة، سنوسي، دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي حالة الجزائر (2000-2013)، رسالة ماجستير في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2017.

عالجت مشكلة أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي وخلصت إلى أن السياسة النقدية لها تأثير يعد مهماً للنمو الاقتصادي، لذا فإن توفير إمدادات كافية من المال يساعد كذلك في تحفيز النشاط الاقتصادي، وقد وجد أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي، وحققت السياسة النقدية في الجزائر أهدافها خلال فترة التقرير إحصائية حققت مستوى معيناً من استقرار الأسعار مع معدلات تضخم مقبولة، وتراجع نسبة البطالة ولكن بالرجوع إلى الأدوات التي يستخدمها بنك الجزائر سنجد

هناك قصورا والافتقار إلى تنوع أدوات السياسة النقدية، على سبيل المثال، أداة السوق المفتوحة لأنها لم تستخدم إلا مرة واحدة بوصفها تجربة، ولذلك تلعب السياسة النقدية في الجزائر دورا في التحكم في عرض النقود، واختلفت هذه الدراسة عن الدراسة الحالية أن هذه الدراسة استخدمت أدوات السياسة المالية لمعرفة اثارها النقدية على عرض النقد.

2. محاسن عثمان حاج نور، أثر عرض النقود على معدلات التضخم في السودان للمدة من (2010-2018)، السودان، 2019:

الغرض من الدراسة هو شرح العلاقة بين عرض النقود ومعدلات التضخم، ودراسة تأثير تكاليف التمويل على معدل التضخم، والتعرف على المفاهيم الأساسية حول التضخم وعرض النقود، واستخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي والأسلوب الوصفي والتحليلي والاحصائي في الجانب العملي، ووجدت الدراسة أن هناك علاقة مباشرة بين عرض النقود ومعدل التضخم: فكلما زاد عرض النقود، ارتفع معدل التضخم، واوصت الدراسة إلى الحاجة إلى الحد من المعروض النقدي للحد من شدة التضخم، والعمل على زيادة نسبة الاحتياطي لتقليل عرض النقود عن طريق تقليل التضخم، واختلفت هذه الدراسة عن الدراسة الحالية أن هذه الدراسة استخدمت أدوات السياسة المالية لمعرفة اثارها النقدية على عرض النقد.

3. عادل مختاري ، محمد بن البار ،كمال بن دقفل ، قياس أثر السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال المدة (1990-2019)، الجزائر، 2021.

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير أدوات السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي ومنهج التحليل الكمي القياسي لبيان الأثر، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: بعد فحص ثبات السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات حصلنا على سلاسل مستقرة عند المستوى وأخرى بعد الفرق الأول الذي يمكن من خلاله تقدير نموذج ARDL، وفحص المنهج الحدودي وأظهر التكامل المشترك، وجود علاقة توازن طويلة الأمد، اتضح أن هناك متغيرات تؤثر ايجابيا (سعر الفائدة) والسلبية (سعر الصرف) على عامل استقرار العملة على المدى الطويل والقصير.

ثالثا. الدراسات الاجنبية:

1. Asemeh Gholamrezapour Amiri& Zong Gang, The impact of monetary policy on economic growth in America's economy using a new approach tvp-favar, 2018 : (السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الأمريكي باستخدام نهج جديد : tvp-favar) :

تهدف الدراسة إلى تحديد أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية, واستخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي والأسلوب القياسي, وتوصلت الدراسة إلى أن البلدان التي اعتمدت هدف التضخم، حدث تغيير هيكلي فيها، إذ أصبح ميزان الإنتاج على المدى الطويل هو السبب الرئيسي لتراكم معدلات النمو الاقتصادي على المدى القصير، فضلا عن استهداف التضخم، فقد أدى إلى زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي في الدول التي اعتمدته، واختلفت هذه الدراسة عن الدراسة الحالية أن هذه الدراسة استخدمت ادوات السياسة المالية لمعرفة اثارها النقدية على عرض النقد.

2. Mahmood, Ali Shakir, The Effectiveness of Fiscal Policy during the Financial Crisis in Malaysia: From an Administrative Perspective, Malaysia, Journal of Accounting and Financial Studies , vol18, Iss63, 2023 (فعالية السياسة المالية خلال الازمة المالية في ماليزيا: من منظور اداري):

في ظل العولمة وتدويل الأسواق المالية القضايا الناشئة عن الأزمات المالية التي أصبحت خطيرة وجوهرية على نحو متزايد، خلق الكثير من النقاش بين الخبراء في جميع أنحاء العالم، لذا، حاولت العديد من الدراسات التحقق من التدابير التي يمكن اتخاذها لاكتشاف الأزمات ومنعها قبل أن تدمر الاقتصادات ولذلك، تبحث هذه الورقة في مدى فعالية السياسة المالية (FP) لتجنب الأزمة المالية في ماليزيا او تقليلها او علاجها , لم يتفق العلماء بعد على مسألة التدابير المالية المناسبة، لا سيما فيما يتعلق بمسألة ما إذا كانت السياسات المالية أداة أكثر فعالية في التعامل مع الأزمة المالية أم لا، وبطريقة ما، تم اختبار هذا الإطار في البلدان المتقدمة فقط عدد قليل جدا أجريت الدراسات في الدول النامية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها تقدم الدعم التجريبي للنموذج الموسع، علاوة على ذلك، فقد أضاف هذا العمل إلى فهم السياسة المالية (FP) لتجنب الأزمة المالية أو تقليلها أو معالجتها، واختلفت هذه الدراسة عن الدراسة الحالية أن هذه الدراسة استخدمت ادوات السياسة المالية لمعرفة اثارها النقدية على عرض النقد.

1. 2. 2. موقع الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

توفر الدراسات السابقة مجموعة واسعة من المعلومات المتعلقة بالبحث العلمي والتي يمكن استغلالها من خلال تعريف الباحث بالجانب النظري وتجنب الوصول إلى ما تم دراسته بشكل تفصيلي والبحث عن نقاط جديدة تساهم في تطور العلم وتقدمه، وقد يكون لدى الباحث كذلك أفكار قد لا تكون موجودة في ذهنه.

1. تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث المدة المدروسة، إذ تغطي 19 سنة (2004-2022).

2. تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث اختيار المتغيرات التابعة والمستقلة، إذ أنها تشمل جميع ادوات السياسة المالية (الإيرادات العامة، الانفاق العام، الدين العام، وعجز الموازنة العامة او فائضها) وتأثيرها على عرض النقد.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: السياسة المالية.

المبحث الثاني: السياسة النقدية وعرض النقد.

المبحث الثالث: العلاقة بين متغيرات الدراسة.

تمهيد

لاشك في ان السياسة الاقتصادية هي مجموعة من السياسات التي تعمل معا على واحد أو أكثر من المتغيرات الاقتصادية الهامة، مثل السياسة المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف والسياسة التجارية، في ظل هذا احتلت السياسة المالية مكانا مهما في هذه الحزمة الاقتصادية، ومنذ فترات طويلة تشكلت في بداية الفكر الكينزي والمذهب التدخل في الحياة الاقتصادية، مما أدى إلى بروز أدوات عديدة لهذه السياسة شكلت بمجملها تأثيرا فاعلا على السياسة الاقتصادية لأي بلد في العالم، ولذلك انتقل الامر من مفهوم التوازن المحاسبي إلى مفهوم آخر وهو التوازن الاقتصادي مما يعني تحقيق استقرار مثالي في التشغيل للقدرة الإنتاجية الكاملة للاقتصاد والنمو الاقتصادي المستدام. ولذلك تضمن هذا الفصل ثلاث مباحث رئيسة، إذ تضمن المبحث الأول التعرف على السياسات المالية، وفي المقابل تضمن المبحث الثاني التعرف على السياسة النقدية، أما المبحث الثالث فقد تضمن العلاقة بين متغيرات الدراسة.

المبحث الأول: السياسة المالية.

المبحث الثاني: السياسة النقدية وعرض النقد.

المبحث الثالث: العلاقة بين متغيرات الدراسة.

المبحث الأول

الاطار النظري والمفاهيمي للسياسة المالية

كانت السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية المهيمنة في مجال الاقتصاد قبل الحرب العالمية الأولى، إذ أنها تمثل أداة مهمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال المرونة الكاملة للأجور والأسعار وما زالت تجذب المجتمع، وحظي هذا باهتمام الكثير من الاقتصاديين حتى بداية الأزمة العالمية التي واجهتها اقتصادات الدول (العنبي، 2013: 123)، شهدت الرأسمالية خلال هذه الفترة الكساد الكبير (1929-1933) الذي هزت آثاره ثقة الكثير من الاقتصاديين في فعالية السياسة النقدية وقدرتها على تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال التحكم في إدارة عرض النقد، مما أدى إلى الأزمة الاقتصادية، وهو تحول في السياسة النقدية إلى السياسة المالية باعتبارها أداة هامة لتحقيق التوازن الاقتصادي، وهو ما فشلت السياسة النقدية في تحقيقه (جبير، 2012: 132).

وقد اعتمد هذا النهج الاقتصادي الإنجليزي جون ماينارد كينز الذي انتقد السياسة النقدية ورأى أن السياسة المالية، إلى جانب السياسة النقدية، تمكنت من خلق التوازن والقضاء على مشكلة الكساد من خلال زيادة الإنفاق العام لتحقيق ذلك لتحفيز النمو الاقتصادي (الطلب الكلي) (العبيدي، 2011: 186).

2. 1. 1. دور الدولة في النشاط الاقتصادي: مع مرور الوقت، أصبح التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية ضروريا لحماية النشاط الاقتصادي وضمان رفاهية المجتمع من خلال زيادة إنتاج السلع الملموسة (السلع المادية)، وغير الملموسة من خلال تطبيق السياسة الاقتصادية بجميع مكوناتها، إلا أن تحقيق هذا الهدف يعتمد إلى حد ما على طبيعة السياسة المتبعة ومدى ملاءمتها للهيكلة الاقتصادية السائد، فضلا عن استجابتها لظروف مشاكل تقنية (عبد السميع، 2013: 65).

2. 1. 1. مفهوم الدولة:

تعتبر الدولة معونة اقتصادية من بين أشكال المعونات الاقتصادية الأخرى لأن مسألة تدخلها في الحياة الاقتصادية أثارت جدلا كبيرا بين الاقتصاديين والسياسيين الاقتصاديين، ونشأ حوار فكري متجدد حول

حدود هذا الدور وحول مجالات عملها، وتدخلها بسبب العديد من المتغيرات الفكرية والحقائق الاقتصادية، متجاوزة المفهوم التقليدي للدور الثابت، وعلى مبدأ حياد هذا الدور، مما يعني ضرورة الحصول على الموارد اللازمة والكافية لتمويل أنشطتها من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها(صالح, 2010: 47).

والدولة بهذا المعنى هي مجموعة من المؤسسات التي تأتي في طليعة المجتمع المدني، ولكنها ليست منفصلة عنه، بل تتوسع داخله بأعضائها، فالدولة هي القوة التي تسيطر على هذا المجتمع وتوجه حركته، ولكنها في حد ذاتها انتاج لهذا المجتمع والبيئة التي تعمل وتتفاعل فيها(كمال, 2010: 167).

فالدولة كمجموعة من الأجهزة والسلوكيات ذات الأهداف والتوقعات والإمكانيات ليست أكثر من نتاج تاريخي للبنية الاجتماعية وفاعل في الوقت نفسه، ولا يمكن فهم أحدهما بمعزل عن الآخر(الدعيمي, 2010: 32).

في الواقع، فإن الشكل الحديث للدولة في بعض المجتمعات الأوروبية قدم نفسه على أنه منظمة تمارس السلطة السياسية، مستقلة عن أي شكل من أشكال السلطة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو دينية أو غيرها، وفقا لمفهوم الخدمة العامة والوظيفة العامة(الحسيني, 2013: 54).

ومع تطور الرأسمالية وصعود البرجوازية، أصبح هذا المفهوم السياسي الجديد نتيجة رحلة طويلة في مجتمعات متزايدة التعقيد ويشهد تطورات اقتصادية مهمة، وقد انتشر هذا الشكل السياسي إلى دول العالم الثالث بعد التحرير، كما يعلم معظم الاقتصاديين الآن، فهي شكل من أشكال التنظيم الذي يضمن لمواطنيها تحقيق وصيانة أسلوب حياة مستدام وجيد، وعليه ينبغي أن يسعى لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية(حسن, 2010: 34).

وفقا للتعريفات المقدمة حتى الآن، يمكننا القول أن الدولة: هي مجموعة من الناس الذين يعيشون بشكل دائم في منطقة جغرافية معينة ويخضعون للسلطة السياسية في تنظيم شؤونهم، وهي مستقلة بشكل أساسي عن الشعب، الملتزمون بالانتماء الشاملة التي تزيد فيها فرص النجاح الاجتماعي بما يحقق أهداف المجتمع وتعظيم مصالحه ومواجهة تحدياته الحالية والمستقبلية.

2. 1. 2. مفهوم السياسة المالية وتطورها:

ان السياسة المالية التقليدية، مستمدة من الاقتصاد الكلاسيكي، وتعني الحفاظ على مبدأ الموازنة العامة المتوازنة، وهذا ما جاء به كينز حيث اكد الحاجة إلى التدخل الحكومي للحفاظ على استمرار الاقتصاد، وعليه ركز على تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية، وتتجلى الأهداف الاقتصادية في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وزيادة معدلات النمو الحقيقي، وخفض مستوى التضخم، وإنهاء الركود وتثبيت سعر الصرف، وزيادة الاستثمار، وزيادة فرص العمل، وموازنة ميزان المدفوعات، وإعادة توزيع الدخل القومي، بينما تتجلى الأهداف المالية في تأمين الموارد المالية وتقليص عجز الموازنة العامة للدولة (Davoodi,2021: 59).

2. 1. 1. 2. تعريف السياسة المالية:

مصطلح السياسة المالية مشتق في الأصل من الكلمة الفرنسية "Fisc"، والتي تعني "المحفظة" أو "الخزانة". ظل مفهوم السياسة المالية لفترة طويلة مرادفا لمفهوم المالية العامة والموازنة العامة للدولة، ولكن مع تطور الحياة الاقتصادية وظهور الدور الفعال للدولة، كان لا بد من تعريفها بدقة وبشكل وقت مناسب (Younes,2021: 57).

وقد تنوعت هذه التعريفات باختلاف الفترات والأوضاع الاقتصادية والفكرية والاجتماعية والسياسية التي سادت العالم عبر القرون، كما أن مفهوم السياسة المالية يعكس تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه (Olivier,2017: 89).

في الماضي، كان المجتمع يركز على تلبية الاحتياجات العامة وتمويلها من خلال الموازنة العامة، في ذلك الوقت، ركز الاقتصاديون بشكل أساسي على مبادئ عمل الموازنة العامة وضمان توازنها، ومع ذلك، فإن اختيار تلبية الاحتياجات العامة يتطلب موظفين عموميين، لاتخاذ القرارات وهذا يمكن أن يكون له في بعض الأحيان آثار متناقضة ويؤدي إلى مشكلة (كمال، 2010: 163)، وكيف يمكن التوفيق بين هذه الأهداف المتناقضة وتحقيق فعاليتها بالشكل المطلوب، وعلى خلفية هذه التنسيقات والمقايضات يتشكل أساس ومفهوم السياسة المالية، والتي تعرف بأنها برنامج تخطط الدولة باستخدامه السياسة المالية وتنفذ مواردها ومصادر إيراداتها وبرنامج إنفاق بما يحقق التأثيرات المرجوة وتلافي

التأثيرات غير المرغوب فيها على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف الاجتماعية (Gemma,2014: 78).

ويتم تعريفها على أنها: توجيه القطاع العام في الدولة نحو الإيرادات والنفقات العامة بما يضمن التوازن اللازم للموازنة العامة للدولة في فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة.

يعرفها البعض كسياسة استخدام أدوات المالية العامة لبرنامج الإنفاق والإيرادات العامة لتغيير متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الإنتاج الوطني والتوظيف والادخار والاستثمار من أجل تحقيق الآثار المرجوة وتجنب الآثار غير المرغوب فيها، عن الدخل والنواتج المحلي ومستويات العمالة والمتغيرات الاقتصادية الأخرى. (Glenn,2017: 66)

وتعرف أيضا بأنها: "مجموعة المبادئ والأساليب والتدابير والإجراءات والتدابير التي تعتمد عليها الدولة لإدارة أنشطتها المالية بأكثر قدر ممكن من الكفاءة من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فترة معينة من الزمن" (Olakanmi,2020: 43).

وهذا يعني أن السياسة المالية تمثل المسار الذي تتبعه الحكومة عند التخطيط للإنفاق العام، وتنظيم الموارد المالية وفق الأساليب المقررة في الموازنة العامة للدولة، وتعرف كذلك بأنه "مجموعة الإجراءات الحكومية التي تستخدم الموارد المالية، بما في ذلك الإنفاق الحكومي والضرائب والائتمان والخزانة والموازنة وغيرها، لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والصحية". (Khaled,2020: 75)

وهناك تعريف آخر لا يختلف عن مضمون التعريفات السابقة، ويوضح أن السياسة المالية هي سياسة وإجراءات مدروسة وواعية تتعلق بمستوى وهيكل الإنفاق الذي تقوم به الحكومة على مستوى الدولة، من ناحية ومستوى وهيكل إنفاق الأسرة من ناحية أخرى، ومن ناحية أخرى، الدخل الناتج (Younes,2021: 54).

ويتطور المفهوم بالنسبة للدور الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي، ولكنه لا يتجاوز استخدام الحكومة للإيرادات والنفقات العامة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية في فترة معينة، وتتخلص الأهداف في الاستقرار الاقتصادي والتنمية والمساواة في توزيع وإدارة الأنشطة

الاقتصادية وفي معالجة التضخم, والاكتئاب هو دراسة الأنشطة المالية والحكومية لبلد ما(Gemma,2014: 76).

وبناء على التعريفات السابقة يمكن الاستنتاج بأن الجميع متفق على أن السياسة المالية هي السياسة التي تستخدم بها الحكومة برامج الإنفاق العام والإيرادات المنظمة في الموازنة العامة لتحقيق التأثيرات المرغوبة والآثار غير المرغوب فيها لتجنب الدخل والإنتاج والتوظيف, أي تنمية الاقتصاد الوطني واستقراره وحل مشاكله والتعامل مع كافة الظروف.

2. 1. 2. أهمية السياسة المالية:

تتبع أهمية السياسة المالية من كونها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحياة اليومية للأفراد، مثلا بتحصيل الضرائب بكافة أشكالها، وبالنفقات العامة بكافة أنواعها، وكذلك بقطاع الخدمات، كإنشاء المستشفيات والمدارس والطرق وكل ما يتعلق بالتنمية والنمو الاقتصادي والاجتماعي، تعتبر هذه القضايا أداة لضمان النمو وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الوطني، وتلعب السياسة المالية هذا الدور بالتنسيق مع السياسات الاقتصادية الأخرى، وخاصة السياسة النقدية، لتحقيق معدلات تشغيل كبيرة واستقرار اقتصادي، إلا أن أهمية السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي تكمن في عوامل أخرى تساهم في قيام السياسة المالية بدورها. (Rahul,2013: 43), وهذه العوامل هي: (Davoodi,2021: 57) (Labonte,2013: 55)

1. دفع الضرائب: لا ينبغي للأفراد أن يخجلوا من دفع الضرائب كلما زاد وعي دافع الضرائب

بأهمية الضرائب في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كلما زاد تحفيزه للقيام بذلك وعدم التهرب أو الغش أو التهرب من الدفع ومن واجبه أن يدفع الضريبة المفروضة عليه.

2. كفاءة الإدارة الضريبية: وقد أظهرت الدراسات الميدانية أنه كلما زادت كفاءة الإدارة المسؤولة

عن تحصيل الضرائب كلما انعكس ذلك في النتيجة الضريبية النهائية، وبعبارة أخرى، فإن مستوى الإيرادات الضريبية يرتفع مع النمو بسبب كفاءة الجهاز الإداري لإدارة الضريبة، وبدون هذه الكفاءة تنخفض الإيرادات الضريبية.

3. كفاءة ونزاهة المؤسسات الحكومية الأخرى: عندما تبدي المؤسسات الحكومية بمختلف

قطاعات المرافق العامة وأنواعها وأشكالها سلوكا فعالا وصادقا في كم من الأموال يمكن أن

تتفحق خزانة الدولة إذا لزم الأمر, فإن هذا السلوك يحثها على تجنب الهدر والإسراف في الإنفاق أو التقليل منه إلى الحد المطلوب وبالتالي تحقيق وفورات هائلة.

4. تطوير النظام المصرفي: كلما كان النظام المصرفي أكثر كفاءة وتطورا, كلما كان أكثر قدرة على وضع السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية, أي كفاءة النظام المصرفي تؤثر على فعالية السياسة المالية للنظام المصرفي.

5. توافر سوق مالي فعال ومنظم: الوظيفة الأساسية للسوق المالي هي توجيه المدخرات إلى الأفراد أو المؤسسات التي تستثمر وكذلك تقدير أسعار الفائدة وأسعار الأصول المالية مثل الأسهم والسندات, يلعب السوق المالي الدور الرئيسي في تمويل برامج تطوير السياسة المالية, وبالتالي هناك سوق مالي فعال ومنظم يضمن تفعيل دور السياسة المالية.

2. 1. 2. 3. تطور السياسة المالية:

شهدت السياسة المالية تطورا كبيرا في أفكارها وأهدافها ووسائلها ارتباطا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المجتمعات الإنسانية مع تطور مفهوم الدولة الحارسة إلى الدول المتداخلة, ومن ثم إلى الدولة المنتجة, ولا يقتصر هذا التطور وأثاره على السياسة المالية, بل ينعكس كذلك في مفهوم النظام المالي, ولهذا نقول إن السياسة المالية هي مرآة تعكس دور الدولة في أي وقت (Stephen,2011: 54).

بوصفها هيئة تنظيمية, فإنها تلعب أي دور في السياسة المالية, وكلما أصبح دور الدولة واضحا وفعالا, كلما أصبح دور السياسة المالية أكثر وضوحا, إلا أن دورها كان محدودا بسبب تأخر تطور الأفكار المالية وعدم وجود سياسة مالية واضحة في العصور القديمة بسبب الظروف النفسية والموضوعية التي كانت سائدة في ذلك الوقت, ولذلك فإن دور السياسة المالية كان محددًا (Olivier,2017: 88).

وبينما كان هذا هو الحال بالنسبة للسياسة المالية في الماضي, ففي ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة, أصبح دور الدولة في جميع الأوقات ضرورة ملحة ولا غنى عنها, وبالتالي للدولة الدور المالي في المجتمع, تماما مثل دور السياسة, ويختلف التمويل من بلد إلى آخر ويعتمد على طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لكل بلد. (Rahul,2013: 40)

ومن هذا المنطلق، سنوضح تطور السياسة المالية في الفكر المالي المعاصر من خلال التطورات التاريخية الآتية :

2. 1. 2. 3. 1. السياسة المالية في العصور القديمة:

تبدو صورة السياسة المالية في العصور القديمة غامضة للغاية إذا كانت مالية الدولة في ذلك الوقت مرتبطة بأموال صاحب السيادة وكان للأخير الحق المطلق في التصرف بها وعليه لم تكن هناك سيطرة عليها من قبل أي شخص، تتميز السياسة المالية قبل الفكر الكلاسيكي بعدم وجود إطار عالمي منظم ومحدد للسياسة المالية للدولة وتأثيرها على النشاط الاقتصادي، فضلا عن النظر في الارتباط بين الأفكار المالية لدى المفكرين حول تطور دور الدولة ومدى تدخلها في أنشطة المؤسسات (Davoodi,2021: 54)، ونلاحظ أن أفلاطون وتلميذه أرسطو اهتموا بضرورة التدخل المباشر من قبل الدولة للتحكم في أسعار وجودة السلع بما يمنع الاستغلال أو تكوين الاحتكار والتوزيع العادل للمنتجات بين أفراد المجتمع كما مجالات الإنفاق العام التي ينبغي تحديدها: التعليم والأمن والحرب والعدل ورواتب العمال، بينما اعتقد أرسطو أن الإعانات تمنح طوعا خارج نطاق العمل، مصروف بدافع الحب والصدقة ودون تدخل الحكومة، وربما يرجع ذلك إلى أن أفلاطون دافع بقوة وأتقن كل أفكاره، وهي أهمية وتفوق الإنتاج الجماعي والاستهلاك دون تخصيص، في حين لم يتناول أفلاطون ولا أرسطو مسألة الضرائب أو الإتاوات في التجارة (Labonte,2013: 53).

اما توماس الأكويني، تقتصر خصائص الفكر المالي على أهمية التدخل الحكومي في تنظيم استخدام الأفراد لممتلكاتهم الخاصة بحيث لا يضر بالصالح العام، ويرفض إعادة توزيع الملكية الخاصة من قبل الدولة لصالح الشعب، كما يرفض التعامل مع الملكية الخاصة باعتبارها مطلقة ولكنها تابعة لما تراه الدولة أو للقواعد والقيود التي تفرضها على استخدام الملكية، إذ يعترف بحق السلطات العامة في التدخل بشكل مباشر في مراقبة وتنظيم الأسعار (من خلال تحديد عتبات الأسعار العليا والدنيا) من أجل الصالح العام، وهنا بدأت تظهر أفكار تناقض هذا الرأي (كريمة، 2010: 86)، كما اعتقد أورسم (ORASM) أنه من غير المقبول أن تقوم الدولة بمصادرة الممتلكات وإدارتها بنفسها، ولو بحجة المصلحة العامة، يفترض أورسم دائما أن تصرفات القادة تهدف إلى مصلحتهم الشخصية مهما كانوا يدعون، وخاصة الصالح العام، بناء على السلوك غير اللائق من طبقة النبلاء وأهل الكنيسة، الذين صب عليهم كل غضبه، وأضاف أنه من غير المقبول تحصيل الضرائب وتحديدها دون علم وموافقة

مسؤولين فئات الشعب, وإذا كانت الدولة تلعب دورا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية, فإن الضرائب هي أحد العناصر المالية لهذه الدول التي ينبغي أن تتميز بالعدل والأمن والراحة والاقتصاد, وبهذه الطريقة كان أول من وضع المعايير الضريبية في جميع أنحاء العالم(الهييتي,2022: 40).

ومع تزايد دور الدولة في إدارة الشؤون التجارية والاقتصادية في عصر التجارة, تحول اهتمام المفكرين إلى دور الضرائب في النشاط الاقتصادي, إذ ذكر "توماس" أنه لا ينبغي للدولة أن تعتمد على الضرائب لتمويل أنشطتها, لأنها تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي, بل تؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي(Glenn,2017: 65), ولذلك فإن هذا المصدر لا يعد ضروريا لتمويل أنشطة الدولة وتعزيز قوتها, بل ينبغي الاعتماد على التمويل من خلال زيادة قدراتها التصديرية وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات, إذ إن احتكار التجارة الخارجية, كما أقر بضرورة توزيع الدخل والفوائض بين جميع أفراد المجتمع, كان يعتقد أن مجوهرات الحكام وذهبهم لا تقل عن مصدر للتمويل الاحتياطيات أعلى من الدخل العادي ويمكن استخدامها لتمويل النفقات غير العادية مثل الحروب(PETER,2010:43).

واقترنت الموارد المالية لوزارة المالية على عائدات التصدير وإيرادات الضرائب والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة وإيرادات الخدمات غير المرئية المتعلقة بالتجارة الخارجية, وقد قبل ويليام بيتي هذه الفكرة, إذ رأى أن فرض الضرائب لن يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي, بل على العكس يمكن أن يؤدي إلى ازدهاره إذا تم استخدام الدخل الذي تم الحصول عليه نتيجة لذلك في الخدمات العامة, وأشار إلى ضرورة عدم رفع الضرائب المفرطة لأن ذلك سيؤدي إلى سحب الموارد من النشاط الاقتصادي كما دعا ويليام بيتي لتجنب الهدر وترشيد الإنفاق العام ودور الدولة في توفير الخدمات الأساسية (الإدارة, العدالة, الدفاع) مع إمكانية تخصيص جزء من الإنفاق لدعم العاطلين عن العمل(Olivier,2017: 86).

ولذلك فهي المحاولة الأولى للفكر الغربي لتطوير نظرية السياسة المالية للدولة, إلا أن مبالغة التجار في تعظيم دور التجارة الخارجية وخلق فائض في الميزان التجاري, فضلا عن تقديس المعدن النفيس وجعله الرمز الأول للقوة, أدى إلى مساوئ عديدة, مثل ظهور الاستعمار بأشكاله المختلفة, واندلاع الحروب بين الدول القوية والضعيفة, وبين الدول القوية ونظيراتها, لفتح أسواق جديدة لمنتجاتها, ونتيجة لذلك, تم إهمال الزراعة, كل هذا أدى إلى التشكيك في مبدأ تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية, وإلى ظهور مذهب اقتصادي جديد يقوم على مبدأ الحرية الفردية, ألا وهو "المذهب

الحر" أو "المذهب الطبيعي" أو حتى "المذهب الفيزوقراط"، لأن كل هذه المصطلحات تشير إلى مجموعة من الأفكار الاقتصادية التي ظهرت في فرنسا بفضل فرانسوا كيناي (Michael,2012: 53).

ويقوم هذا المذهب على احترام الحرية الاقتصادية، بما في ذلك حرية التجارة الداخلية والخارجية، ولهذا يدعو علماء الطبيعة الدولة إلى عدم التدخل في الحياة الاقتصادية، إلا على سبيل المثال لأسباب الحماية والأمن وبناء الطرق، وحماية الحقوق الفردية وحماية حرياتهم بكافة الوسائل وغيرها، وكذلك فرض الضرائب على إنتاج الصافي من الزراعة، ومن الضرورة ألا تكون الضرائب مرتفعة حتى لا تؤثر على دورة النشاط الاقتصادي (ANILS,2013: 37).

يترتب على ما سبق أن الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة كان محدودا، مما أدى إلى تأثير السياسة المالية بشكل أقل فعالية على الاقتصاد الوطني.

2. 1. 2. 3. 2. السياسة المالية في الفكر التقليدي (الكلاسيكي):

واجه الاقتصاديون التقليديون العديد من اهتماماتهم الخاصة عند معالجة مسألة المالية العامة، متأثرين بفلسفة الحرية الاقتصادية التي تحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وينبغي أن يقتصر دورها بالأساس على الدفاع والحفاظ على الأمن والعدالة. (علي، 2012: 32).

لقد كانت النظرية المالية التقليدية نتيجة منطقية تعكس فلسفة المذهب الاقتصادي التقليدي المبني على قانون ساي للأسواق وأهمية اليد الخفية لأدم سميث والبيئة التي تسود فيها كافة عناصر الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة، وينص قانون ساي للأسواق، والذي يتم التعبير عنه غالبا بالعبارة الشهيرة "العرض يخلق الطلب"، على وجود علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق، أي زيادة في الإنتاج (العرض) تؤدي إلى زيادة مقابلة في الدخل النقدي، ووفقا لهذه الفكرة، بما أن الناس لا يحملون المال كوسيلة للتبادل، فإن أي زيادة في الدخل النقدي تؤدي إلى زيادة مقابلة في الإنفاق على السلع والخدمات (عبد صالح، 2015: 15)، وأي زيادة في الإنتاج تؤدي تلقائيا إلى زيادة مقابلة في تكاليف شراء هذا الإنتاج الجديد، ولذلك، لكي تزيد مستويات الإنتاج والدخل والعمالة، ينبغي أن يزيد الإنتاج بشكل مستقل عن الطلب الحالي في السوق، سيؤدي العرض الجديد بعد ذلك إلى خلق الطلب، ولذلك يرى التقليديون أن القطاع الخاص سيستمر في النمو إذا ترك حرا في بيئة تتوفر فيها كافة ضمانات

الحرية الاقتصادية، مع محاولة إشباع احتياجاته ورغباته وتعظيم ثرواته واتباع مسار مصالحه الشخصية (الإنتاج)، باستثناء حالة التوظيف الكامل، عندما يتم استنفاد جميع الموارد الاقتصادية المتاحة بالكامل (عبد اللطيف، وخماس، 2019: 23).

وتقتضي النظرية الكلاسيكية عدم تدخل الدولة مطلقاً في الحياة الاقتصادية، إذ ترى أن نشاط الفرد أفضل بكثير من نشاط الدولة، وعليه تدخلها في الحياة الاقتصادية في غير المجالات المخصصة لها من الخارج، الدفاع والأمن الداخلي ونظام العدالة وتوفير المرافق العامة يمثل هدراً وخسارة لجزء من الموارد الاقتصادية، ولهذا الأسباب اعتبرت النظرية الكلاسيكية لمبدأ الحياد المالي تندرج تحت مفهوم المكانة الاجتماعية (الشاذلي، 2017: 16).

فضلاً عن ذلك، يعتقد الاقتصاديون الكلاسيكيون مثل ديفيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل وألفريد مارشال أن المدخرات والاستثمارات تميل إلى الموازنة من خلال التغيرات المرنة في أسعار الفائدة وتكون دائماً على مستوى التوظيف الكامل، ولهذا السبب لا ينبغي للدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي، لأن تدخلها سيجعل من الصعب على القطاع الخاص العمل بحرية كاملة وسيعطل عمل آلية السوق، مما يعني أن التوازن الطبيعي للقوى العفوية سوف يختل، على شكل تغيير في الإنفاق العام أو الضرائب، بغض النظر عما إذا كانت ترتفع أو تنخفض، ليس لها أي تأثير على الطلب الإجمالي أو مستوى العام للأسعار (محمد، 2021: 75)، فالزيادة في الإنفاق العام، الممول عن طريق بيع السندات الحكومية، تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة إلى الحد الذي يؤدي إلى مزاحمة حصة متساوية من الإنفاق الخاص (الاستهلاك بالإضافة إلى الاستثمار) وبالتالي منعها (العبيدي، 2011: 29).

إذ تم تحديد دور السياسة المالية في ضوء النظرية الكلاسيكية المتمثلة في زيادة الإيرادات الحكومية لتغطية نفقات دولة الرفاهية التقليدية، مع التأكيد على ضرورة الحفاظ على ميزانية عامة متوازنة، مما يعني أن السياسة المالية هي سياسة محايدة، ولا يمكن أن يؤدي ذلك إلى تغيير أو تعديل في الأوضاع والمراكز الاقتصادية القائمة، كما اعتقد الكلاسيكيون أن التوازن الاقتصادي سوف يتحقق تلقائياً، ولهذا السبب استبعدوا السياسة المالية من أي دور في التوازن الاقتصادي وحصروا دورها في تحقيق التوازن الحسابي (عبد الحميد، 2010: 25)، ومن هنا نستنتج أن أساسيات السياسة المالية في التفكير التقليدي تقتصر على ما يلي: (الشرفاوي، 2021: 45)

1. الدافع الفردي هو أساس السياسة المالية ويعمل على تحقيق الصالح العام، ويقتصر دور الدولة على الأمن والنظام.

2. إن حياد الدولة وعدم تدخلها في الأنشطة الاقتصادية يسمح للأفراد والقطاع الخاص بالتصرف بحرية ولا يكون لأنشطة الحكومة أي تأثير على عملهم، فإذا كانت قراراتهم الاقتصادية، مهما كانت طبيعتها متأثرة بالإنفاق الحكومي أو نتيجة تحصيل الحكومة للإيرادات العامة، فإن ذلك يعتبر تدخلا حكوميا، وينظر إليه من منظور فكري إن التقليدي هي سياسة مالية خاطئة، والتدخل الاقتصادي الحكومي أقل فائدة للمجتمع من الأفراد الذين يمارسون النشاط الاقتصادي، عبر ساي عن هذه الفكرة بالقول إن أفضل النفقات هي أقل النفقات، كما نظر إلى الفكرة باعتبارها استهلاك.

3. مبدأ التوازن الحسابي للموازنة العامة للدولة هو موازنة النفقات والإيرادات سنويا، يعتقد التقليديون أن الميزانية السنوية المتوازنة تضمن الحياد المالي للدولة، وصمدت هذه الافتراضات المتعلقة بالسياسة المالية حتى نهاية عشرينيات القرن العشرين، وتعرضت الدول التي تبنت التفكير الكلاسيكي إلى صدمات وأزمات اقتصادية عديدة، وخلقت هذه الأزمات ظروفًا جديدة أثبتت بما لا يدع مجالًا للشك أن التوازن التلقائي للاقتصاد الوطني غير ممكن، وقد أظهرت هذه الأزمات في الاقتصادات الرأسمالية، مستوى معين من البطالة، سواء من حيث الموارد المادية أو البشرية، لقد هزت هذه الأزمات أسس الاعتقاد بألية توازن اليد الخفية.

ومن هنا نخلص إلى أن التمسك بالأفكار الكلاسيكية بشكل عام وبمبادئ السياسة المالية بشكل خاص يؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية وزيادة حدتها، وبالتالي الإضرار بالاقتصاد الوطني، ومهدت الدول المكشوفة الطريق لظهور الأفكار الكينزية، وسياسة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.

2. 1. 2. 3. السياسة المالية في المنظور الكينزي (الحديث):

بعد الحرب العالمية الأولى، تم تأسيس النظام الرأسمالي، إنه نظام يعتمد على المذهب الحر، وبعد سلسلة من الأزمات، تعرضت لانتقادات عديدة هزت أسسها، إذ ساهمت عوامل كثيرة في إنشائها، منها تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتطوير السياسة المالية من سياسة مالية محايدة إلى سياسة مالية "متدخلة" (زهير، 2019: 43)، وأهم هذه العوامل هي: (دانيالز، وفانهوز، 2010: 23) (حلمي،

(2017: 26)

1. **الأزمات الاقتصادية:** وعلى وجه الخصوص الكساد الكبير الذي حدث في الثلاثينيات (1929-1933) وتسببت في نتائج خطيرة صدمت جميع الدول التي تبنت عقيدة الحرية، وقد أظهرت هذه الأزمة أن الأنشطة الفردية وحدها لا تستطيع ضمان التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وأنه يجب على الدولة التدخل لتحقيق هذا التوازن.
2. **التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية:** التطورات التي أثرت على المجتمع، من تطور الوعي الوطني إلى زيادة تدخل الدولة ومطالب الأفراد بضرورة تدخلها في المجال الاقتصادي لرفع المستوى المعيشي.
3. **التطور التكنولوجي:** كانت هناك بعض القطاعات التي كان على الدولة أن تتدخل فيها، لوجود تطور تكنولوجي لا يصدق، والذي يتطلب تنفيذه بدوره استثمارات ضخمة.
4. **الثورة الكينزية:** نشأت الثورة الكينزية من أفكار الاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز في كتابه الصادر عام 1936 بعنوان "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والمال"، وأوضح أن البطالة يمكن أن تستمر لفترات طويلة، أي إلى الأبد، ما لم تتدخل الحكومة.

وانتقد كينز قانون السوق الذي وضعه ساي لتجاهله دور الطلب في تحديد مستويات الإنتاج والدخل والتوظيف، مما يثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن التوازن الاقتصادي يمكن أن يحدث على أي مستوى من مستويات التوظيف، وقد أثبت كينز مغالطة هذه النظرية في سياق الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين، الذي شهدته الدول الصناعية المتقدمة والذي أظهر عجز السياسات المالية والنقدية التقليدية عن تحقيق التوازن الاقتصادي ومنع الدورات التجارية، وهو ما لا تحققه هذه الأزمات، نتيجة لمثل هذه النظرية، أن العوامل الخارجية في النهج المتبع في النظام، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسبب الذي دعا كينز إلى التدخل الحكومي للقضاء على زيادة البطالة، ولكنه يعتمد على الطلب الفعلي عند التوظيف الكامل (الجنابي، 2017: 44).

كما أوضح كينز أسطورة «اليد الخفية» التي يروج لها الكلاسيكيون، مؤكداً أن هناك تناقضات كثيرة بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع، وأن الفرد ليس شخصاً عقلانياً، وهو ما قد يبدو أكثر أهمية، وما دام الأمر كذلك، فإن تدخل الدولة في تصرفات معينة يكون أكثر عقلانية من تدخل الأفراد، لأن الدولة بإنشائها تهدف إلى تحقيق المصالح الشخصية وليس مصالح الشركة، وبسبب هذه العوامل والتطورات المستمرة، حمل كينز الدولة مسؤولية التدخل في الأنشطة الاقتصادية بكل الوسائل المتاحة

لها، السياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة المالية بشكل خاص، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فوائد للمجتمع(كنعان، ومحمد، 2013: 30).

كان كينز مهتما بالطلب الكلي الفعال والمحددات التي تؤثر عليه، وهي الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار العام وصافي التجارة الخارجية، وقد أدرك أن السياسة المالية، إلى جانب عنصرها الأساسيين، الإنفاق الحكومي والضرائب، من الممكن أن تؤثر على الطلب الكلي الفعال، وعليه إعادة الاقتصاد الوطني إلى التوازن(توفيق، 2011: 47).

وفي حالة حدوث أزمة، يمكنها اتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق العام وخفض الضرائب من أجل تحفيز الاستهلاك الخاص والطلب على الاستثمار، بحيث يمكن زيادة العمالة والإنتاج، في حالة التضخم، يمكن استخدام السياسة المالية التقييدية عن طريق خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب مع خلق فائض في الميزانية لاستيعاب القوة الشرائية الزائدة(تشارلز، 2015: 43).

وأشار كينز في نظريته إلى أن ميزانية الدولة هي تعبير عن النشاط الاقتصادي للحكومة وتمثل قطاعا هاما له أهمية كبيرة وله تأثير كبير على القطاعات الأخرى التي تدخل في الميزانية الاقتصادية للدولة، فأدى بأهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال تنظيم مستوى وطبيعة الإنفاق والإيرادات العامة، أن تؤثر على مستوى الدخل القومي والعمالة، ومن خلال القيام بذلك، قاد كينز السياسة المالية إلى الخروج من عزلتها التقليدية عن القطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني، وعليه القضاء على مبدأ حياد السياسة المالية والإيمان بالحاجة إلى الحفاظ على ميزانية وطنية متوازنة(اندراس، 2012: 22).

وبدا نجاح هذه المبادئ الأساسية للسياسة المالية منطقيا عند تطبيقها على اقتصادات الدول المتقدمة، إذ يمكن استخدامها لانتشال اقتصاداتها من أزمة الكساد الكبير ولمواجهة الضغوط التضخمية التي نشأت خلال الحرب العالمية الثانية، وقد دفع هذا النجاح الأساسي للسياسة المالية بعض الاقتصاديين إلى الدعوة إلى اتخاذ نفس التدابير بالنسبة لاقتصادات البلدان النامية كما هو الحال في البلدان المتقدمة من أجل زيادة مستوى النشاط الاقتصادي، والقضاء على البطالة غير الطوعية والمخفية، وزيادة الإنتاج و معدل الدخل الوطني، وبالتالي تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية(الشامل، 2016: 23).

كما أصبحت السياسة المالية الأداة الرئيسية التي تحقق من خلال التأثير التوازن الاقتصادي على مستوى الاستخدام الكامل للموارد الإنتاجية، بشأن الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد.

2.2.1.2.4. مراحل السياسة المالية المتداخلة:

نتيجة لتطور السياسة المالية ورفضها لفكرة الميزانية المتوازنة، ظهر مجالان للسياسة: سياسة مالية منقحة وسياسة مالية تعويضية، وقد تم تطبيق كل منهما في الولايات المتحدة الأمريكية، وسنناقش بإيجاز ونشرح هذين المبدئين:

اولا. سياسة مالية المحضرة: البعض يسميها "سقي المضخة" تعني هذه السياسة أن تقوم الدولة، من خلال السلطات المركزية والمحلية، بزيادة الإنفاق العام دون تقييد الإنفاق الخاص من خلال تنفيذ برامج تتطلب إصدار مبالغ كبيرة من المال على نطاق واسع وتمويل هذا الإنفاق بموارد الغير المستخدمة، على شكل قروض، وأن تعطي هذه النفقات دفعة للاقتصاد الوطني حتى يتمكن من النمو والتطور بذاته وبموارده الخاصة، ومن المهم الإشارة إلى أن سياسة "سقي المضخة" هي علاج لفشل مؤقت أو طارئ وليست سياسة دورية طويلة المدى وبالتالي تقتصر على مرحلة الانكماش فقط(عبد الرحمن، 2022: 80).

ثانيا: السياسة المالية التعويضية: تم إنشاء هذه السياسة عندما كانت السياسة المالية غير كافية لمنع التغيرات في الاقتصاد الوطني بشكل أكثر فعالية، نعني بالسياسة المالية التعويضية، السياسة التي تسمح لنا بتجنب التغيرات الدورية الانكماشية والتضخمية، أي أنه في حالة الانكماش، فإن هذه السياسة تتمثل في زيادة الإنفاق العام والضغط على الضرائب، وفي حالة التعافي، خاصة في المرحلة التضخمية، تحت ضغط الإنفاق العام والزيادات الضريبية(رواد، 2020: 76).

وتجدر الإشارة إلى أن التمويل التعويضي هو امتداد للتحليل الكينزي وأن مبدأ الموازنة التعويضية يؤخذ بعين الاعتبار في تطوير الإنفاق العام والسياسة المالية، وينبغي إيلاء اهتمام خاص للوضع الاقتصادي والاتجاهات الحالية(خطاب، 2020: 90)، ولهذا السبب، تهدف الإيرادات العامة وتدفقات الإنفاق إلى التأثير على النشاط الاقتصادي، بهدف تحقيق مستويات عالية من الدخل والتشغيل، وهو ليس الهدف الرئيسي لأدوات المالية، لتغطية تدفقات الإنفاق الهادفة إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام، ولتحقيق هذا الهدف يمكن للحكومة تغيير طلبها على السلع والخدمات أو التأثير على الطلب

على الأفراد والمشاريع من خلال تقليل أو زيادة العبء الضريبي أو حجم الاستثمار أو حجم السيولة، وقد يؤدي تطبيق هذا المبدأ إلى خلق عجز أو فائض، وحول التخلي عن مبدأ الموازنة المتوازنة وأهمية الرجوع إلى مبدأ اختلال الموازنة كأداة لتحقيق مستوى الأسعار المتوازن والاستقرار في البلاد(عبد الرحمن, وعبدالعزیز, 2020: 26).

ومما سبق تتضح الحاجة إلى سياسة مالية متوازنة، وهي سياسة دورية، أي أنها تتطلب عملاً مالياً متواصلاً ويتضمن برنامج عملها فترتين من الانكماش والتضخم، ولذلك، لا يمكن لمبادئ التمويل التعويضي أن تستمر في توفير أساس دائم لوضع السياسة المالية، ولكن ينبغي تطويرها للتكيف مع النظم الاقتصادية الحالية وتكون قادرة على معالجة العواقب الاقتصادية المرغوبة وتجنب العواقب الاقتصادية غير المرغوب فيها.

2. 1. 2. 5. أهداف السياسة المالية:

تلعب السياسة المالية حالياً دوراً هاماً ومؤثراً في تحقيق العديد من الأهداف الضرورية لاقتصاد الدولة، وخاصة في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تنشأ من تنفيذ السياسة المالية واستخدام مجموعة من الأدوات مثل نتائج الإنفاق العام في العديد من بنود وأنواعاً مختلفة من الإيرادات العامة وكذلك السياسات للموازنة العامة، وبالتالي السياسة المالية أن تتدخل في جميع جوانب النشاط الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية لبلد ما من أجل تحقيق أهدافه(محمد, وصادق, 2018: 44).

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة المالية ينبغي أن تكون في علاقة تأثير متبادل مع مجالات السياسة الأخرى وأن فعاليتها في تحقيق أهدافها تعتمد على وجود التكامل والتماسك بينها وبين السياسة الاقتصادية، وتزايدت أهميتها منذ الثلاثينيات مع تطور التاريخ الاقتصادي، كما يتضح من تنامي الدور الحكومي في الحياة الاقتصادية، فضلاً عن انتشار الفكر الاشتراكي في العديد من دول العالم بسبب التدهور التدريجي لآليات كفاءة السوق في إدارة الأنشطة الاقتصادية وفي نهاية المطاف هيمنة النظام الكينزي، كل شيء أدى إلى أهمية اعتماد الدولة على السياسة المالية(الوادي, 2010: 70).

ومن اهم اهداف السياسة المالية ما يلي :

1. تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد:

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التوزيع الأمثل للموارد بين الأهداف العامة والخاصة للحكومة بما يحقق أقصى مستوى من الرفاهية لأفراد المجتمع، ويتحقق ذلك من خلال وسيلتين: جهاز السوق من خلال قوى العرض والطلب وتدخل الدولة من خلال سياستها المالية، واستخدام أدواتها، ونفقاتها وإيراداتها العامة، وسياستها المالية العامة، وصياغة سياستها المالية في إطار الموازنة العامة التي تحول فيها الدولة الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام، من أجل تمويل البرامج العامة لاستخدام الأموال المخصصة لإنتاج السلع والخدمات العامة، لضمان الاستخدام الصحيح للأموال المحولة، حيث يصل إلى الحد الأقصى من الإنتاج (لؤي، 2014: 58).

2. تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

ولتحقيق هذا الهدف، تتعاون السياسة المالية مع السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتجنب التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار، والحفاظ على معدل نمو حقيقي مناسب للناتج الوطني، أي الناتج المحلي الإجمالي، لتحقيق مستوى الإنتاج الأمثل، ولذلك فإن السياسة المالية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والذي من أجله ينبغي على الحكومة إيجاد التوازن بين أنشطة القطاعين العام والخاص لتحقيق أقصى قدر من الإنتاج، كلما كانت المشاريع الخاصة أكثر إنتاجية وكفاءة من المشاريع العامة، ومن الضرورة على الحكومة الامتناع عن التدخل المباشر، وتتمثل مهمتهم في إدارة القطاعات من خلال الإعانات والضرائب عند الضرورة (موسى، 2012: 60)، علاوة على ذلك، فإن الفوائد التي يجنيها المجتمع من الإنفاق العام لا ينبغي أن تقل عما يمكن تحقيقه لو تركت الموارد في أيدي الأفراد، ويتحقق التوازن الاقتصادي بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع فوائد الإنفاق العام مجتمعة إلى حد أقصى قدره، وهذا ممكن عندما يصل إجمالي الدخل القومي إلى الحد الأقصى، وبعبارة أخرى، يتحقق التوازن والاستقرار عندما تتساوى المنفعة الحدية الناشئة عن الأنشطة الاقتصادية للدولة مع التكلفة الحدية التي تتكبدها الدولة في تحصيل إيراداتها من الأفراد، والتوازن هنا يعني الاستفادة القصوى من إمكانيات الشركة لتحقيق المستوى الأمثل للإنتاج (مصطفى، وعبد الرحمن، 2014: 35).

3. تحقيق العدالة في توزيع الدخل:

تسعى الحكومة جاهدة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية التي يعترف بها المجتمع، مما يعني أن المجتمع سيحقق أعلى مستوى ممكن من رفاهية الفرد في حدود إمكانياته ومتطلبات العدالة الاجتماعية، ولذلك فإن السياسة المالية ينبغي ألا تنتهي عند حد زيادة الإنتاج، بل من الضرورة أن يصاحب هذا الهدف تحسين أساليب توزيع المنتجات بين الأفراد، لأنه بفضل إعادة توزيعها يمكن زيادة الأرباح التي تحققها الشركة من كمية معينة من المنتج للأفراد، وهو الأقرب إلى العدالة(حلمي, 2017: 30).

وهذا يتطلب من الحكومة التدخل من خلال أدواتها المالية (الضرائب والنفقات) لإعادة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع من خلال تكافؤ الفرص للجميع، وذلك من خلال سلسلة من التدابير المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروة، مما يحقق العدالة في توزيع الدخل، واستخدام مصادر الثروة والتوزيع المستدام لتصحيح الاختلالات الناشئة عن استخدام الموارد المتاحة(مظفر, 2020: 57).

4. تحقيق التنمية الاقتصادية:

ورغم أن التنمية مرادفة للنمو الاقتصادي، فإنها ليست مرادفة له تماما، وعلى الرغم من أن هذا عنصر مهم، إلا أنه وحده لا يكفي لضمان تحقيقه، إذ يتم التعبير عن النمو على أنه زيادة إجمالية أسرع في إنتاج السلع والخدمات مقارنة بزيادة عدد السكان (التغير في حجم الاقتصاد)، بينما نعني بالتنمية الاقتصادية إضافة إلى زيادة الناتج الوطني، وكذلك العملية الرامية إلى إحداث تغييرات كبيرة في مختلف المجالات، بما في ذلك المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وكذلك في المجالات التنظيمية والسياسية، والتغلب على الفقر ولكن أحد العوامل التي تساهم في نجاح التنمية الاقتصادية هو توفير الموارد اللازمة(الافندي, 2018: 69).

ومع ذلك، فإن معظم البلدان النامية لديها دخل قومي منخفض، ونقص كبير في رأس المال لتمويل عملية التنمية، وانخفاض معدل الادخار المحلي، ويمكن استخدام أدوات السياسة المالية لدعمها من خلال الإنفاق العام والإيرادات، إذ لإيرادات الدولة بمختلف أنواعها تأثير إيجابي على عناصر الإنتاج المستخدمة في الأنشطة الاقتصادية لتمويل البرامج والاستثمارات المختلفة والتي تعتبر من أهم دوائر التنمية الاقتصادية، فضلا عن ذلك، يساهم الإنفاق العام بشكل كبير في عملية التنمية، إذ تدير الدولة

إنفاقا كبيرا على تكاليف التطوير والاستثمار والتحول والخدمات، والتي تشكل أساس عملية التطوير (الاعسر, 2016: 70).

وينبغي على الدول النامية أن تتبنى سياسات مالية تعتمد على مصادر تمويل داخلية تعتمد على المدخرات الفعلية للمجتمعات وتجنب ظاهرة التضخم، ومن ثم على التمويل الخارجي لتجميع رؤوس الأموال لدفع عملية التنمية، ومع ذلك، قد يكون التمويل الخارجي محدود النطاق ويحد من قدرة البلد على تسريع عملية التنمية الاقتصادية، وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح لأن أي بلد نام يمكنه استخدام أدوات السياسة المالية مثل الضرائب والدين العام كأدوات للتوزيع، أولا لزيادة المدخرات وثانيا لتوجيه الاستثمارات في اتجاه إنمائي عاجل (الدريس, 2021: 34).

5. تحقيق التوظيف الكامل:

هدف السياسة المالية هو الاستفادة الكاملة من القدرات الإنتاجية المتاحة في المجتمع، وقد أثار هذا الهدف اهتماما كبيرا بين حكومات مختلف البلدان، خاصة بعد الكساد الكبير في الثلاثينيات، عندما يعاني الاقتصاد الوطني من مشكلة البطالة، تلعب السياسة المالية دورا مهما، ولمعالجة هذه المشكلة، قد تقوم الحكومة بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كليهما، أو قد تخفض أسعار الفائدة قصيرة الأجل وتسهل الائتمان، وهي زيادة مستوى الطلب الكلي الفعال، وزيادة الطلب على العمالة، وزيادة مستوى الدخل القومي الحقيقي (ابو العلا, 2020: 65).

وأخيرا، من المهم أن نلاحظ أن أهمية هذه الأهداف الرئيسة للسياسة المالية تختلف في البلدان النامية والمتقدمة، على الرغم من أن التشابه الواسع بين هذه الأهداف قد لا يعني أنه يمكن استخدام نفس السياسة المالية لتحقيق الأهداف المرجوة في كلا أنواع المجتمعات لأن هناك اختلافات في أيديولوجية ونظام حكم النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعادات والحضارات، وهناك اختلافات في مستوى التقدم الاقتصادي بجميع أبعاده (خديجة, 2017: 22).

2. 1. 2. 6. أدوات السياسة المالية:

تعتبر السياسة المالية أحد أهم عناصر السياسة الاقتصادية التي تتدخل بها الدولة في الحياة الاقتصادية، وهو برنامج تخطيطه الحكومة وتنفذه باستخدام مصادر إيراداتها العامة وبرامج الإنفاق العام، وتتبعكس هذه البرامج في الموازنة العامة للدولة، ويهدف ذلك إلى إحداث التأثيرات المرغوبة على

كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومنع غير المرغوب فيها، مما يساهم في تحقيق الأهداف التي ينشدها المجتمع (التوظيف الكامل، التوزيع العادل للدخل، التنمية الاقتصادية، الخ) (مناصرية، 2016: 30)، ومن هذا يتضح أن السياسة المالية تقوم على استخدام أربع أدوات رئيسية: الإنفاق العام، والإيرادات العامة، والموازنة العامة للدولة، والدين العام، يتم تقديم كل أداة على النحو التالي:

اولا. النفقات العامة:

مقدما يعتبر الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية نظرا للتغيرات التي طرأت عليها، ومع تطور الفكر الاقتصادي واتساع المهام والوظائف الحكومية، اتسعت دائرة الإنفاق العام، وقد تكاثرت فروعها لأن الإنفاق العام احتل مكانة بارزة في دراسات الاقتصاد والمالية، لأنه أداة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وأداة لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي (وليد، 2014: 23).

1. مفهوم الإنفاق العام: هي المبالغ التي تنفقها الحكومة على الهيئات العامة من أجل تحقيق المنافع العامة (بديوي، 2022: 36)، وبالتعريف نرى أن الإنفاق العام يتكون من ثلاثة عناصر أساسية:

أ- **الإنفاق العام هو مبلغ نقدي:** تنفق الدولة الأموال، مختزلة في شراء السلع والخدمات اللازمة للقيام بأنشطتها، أي على شراء السلع والخدمات اللازمة للقيام بأنشطتها، وكل ما تحتاجه الدولة هو نفقات لشراء السلع والخدمات اللازمة لإدارة أنظمة المرافق العامة ولشراء السلع الرأسمالية اللازمة لعملية الإنتاج، إن اشتراط أن يتخذ الإنفاق العام شكل مبلغ نقدي ينشأ من تفاعل عدد من العوامل أهمها: (نعمان، 2023: 44)

- الانتقال من الاقتصاد المادي إلى الاقتصاد النقدي الذي يصبح فيه المال الوسيلة الوحيدة لجميع المعاملات.
- محاولة لإحلال العدالة بين أفراد المجتمع.
- تحقيق المساواة والعدالة في توزيع العبء المالي بين أفراد المجتمع لتغطية النفقات العامة.

2. الإنفاق العام هو الإنفاق الذي تنفقه الدولة أو أحد أجهزتها:

إذ يشمل إنفاق السلطات المحلية ومؤسسات الدولة والنفقات المتعلقة بالمشاريع العامة، ولا يمنع ذلك من خضوع هذه المشاريع للقواعد التجارية في إدارتها، التصرف بقصد تحقيق الربح، إذ أن ذلك لا يحرمهم من صفة سلطة الدولة التي تقوم بأنشطة منفصلة لتحقيق أهداف اقتصادية، وهذا التوسع في تعريف الإنفاق العام هو نتيجة لتطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وعليه فإن النفقات التي تقوم بها الدولة في إطار سيادتها تعتبر إنفاقا عاما ولا تدخل في الاعتبار إلى جانب إنفاق مؤسساتها الاقتصادية، إذ يهدف الإنفاق العام إلى تحقيق المنفعة العامة، أي تلبية الاحتياجات العامة (حسين، 2022: 33)، ولذلك، فإن النفقات غير الممولة لا تعتبر نفقات عامة، وهذه حاجة عامة لا تعود بالنفع العام على الفرد، في الواقع، لم يتم إنشاء سلطات الدولة لخدمة مصالح الأفراد، بل لتحقيق هدف أسمى، وعندما تنفق الحكومة مواردها على توفير السلع والخدمات العامة أو الدعم، فإنها تفعل ذلك بهدف تحقيق المنفعة العامة وزيادة رفاهية المجتمع، ولذلك فإن الإنفاق الحكومي نقدا لا يعتبر إنفاقا حكوميا إذا كان يخدم إشباع الحاجات الفردية والحصول على منفعة شخصية للفرد، وعليه فإن الإنفاق العام ينبغي أن ينجم عنه منفعة إجمالية، والتي سوف تعود بالنفع على جميع الناس وليس فقط واحد منهم أو أكثر (فتتان، 2020: 20).

2. أقسام النفقات العامة:

يتخذ الإنفاق العام أشكالا متنوعة، ويزداد هذا التنوع مع اتساع نطاق وظائف الدولة وتزايد مظاهر تدخلها في الحياة العامة للمجتمع، إذ تختلف أنواع الإنفاق العام عن بعضها البعض، وقد تم تطوير التصنيفات من حيث المحتوى والأثر الاقتصادي والنتائج المالية، مع العلم أن الحديث هنا لا يشمل كافة المجالات، ولكن يتم اختيار أهمها بناء على المعايير الآتية : (CERRA,2022:23)

- أ- حسب المعيار الاقتصادي (الإنفاق الفعلي وتكاليف التحويل).
- ب- حسب معيار التكرار والدورية (النفقات العادية وغير العادية).
- ت- وفق المعايير الوظيفية (حسب المواقف الوطنية).

أ- المعيار الاقتصادي: وفقا لهذا المعيار ينقسم الإنفاق العام إلى:

▪ النفقات الفعلية:

هي النفقات التي تتفقها الدولة مقابل شراء السلع أو الخدمات أو رأس المال الإنتاجي، مع الاستفادة المباشرة من القوة الشرائية للعملة التي هي موضوع الإنفاق، والتي تؤدي بالتالي إلى زيادة مباشرة في الناتج المحلي، وتنقسم هذه النفقات إلى نفقات استثمارية ونفقات جارية، فالنفقات الاستثمارية هي لزيادة الإنفاق الرأسمالي، وهو الطلب على الأصول الإنتاجية التي توفرها الدولة لزيادة التراكم من أجل تحسين أو زيادة الموارد العامة، على سبيل المثال من خلال الإنفاق على المشاريع الرأسمالية، اما النفقات الجارية ليست تعويضات ولكنها تعويض عن السلع والخدمات اللازمة لتشغيل وإدارة الخدمات العامة، مثل رواتب الموظفين، والتكاليف التشغيلية (إيجارات الخدمات العامة) (Mahmood,2023:22).

▪ الإنفاق التحويلي:

هو الإنفاق الذي لا تحصل عليه الدولة من خلال إنفاقها على السلع أو الخدمات التي تنقل بها أو تنوي نقل جزء من الثروة الوطنية أو الدخل لطرف داخل المجتمع إلى آخر، ويعني أن الدولة تنقل القوة الشرائية بين الوحدات بدون أجر، على سبيل المثال: الإعانات والدعم الاقتصادي والاجتماعي التي تقدمها الدولة للأفراد والمشروعات (Frederic,2013: 40)، وتنقسم هذه النفقات إلى ثلاثة أنواع رئيسية حسب الغرض الذي تصرف من أجله: (Abata,2012: 34)

1- نفقات التحويل الاجتماعي: وهي النفقات التي تنفقها الدولة من أجل تحقيق التوازن

الاجتماعي من خلال زيادة مستوى معيشة بعض أفراد المجتمع مجموعات، مثل: إعانة تقدمها الدولة لذوي الدخل المحدود.

2- رسوم التحويل الاقتصادي: النفقات التي تتم لتحقيق أهداف اقتصادية تحقق المصلحة العامة،

مثل: دعم بعض الصناعات الوطنية الناشئة، أو دعم أسعار بعض السلع التي يحتاجها الافراد.

3- الإنفاق الحكومي على الأنشطة المالية: مثل، الفوائد على الديون، الرسوم المالية للتحويلات

السنوية أو الدخل الاستهلاكي.

ب- معيار الدورية والتكرارية: وفقا لهذا المعيار ينقسم الانفاق العام إلى:

▪ **النفقات العامة العادية:** تشير إلى النفقات التي تظهر بانتظام في ميزانية الدولة كل عام، مثل: رواتب الموظفين وتكاليف صيانة المباني والمنشآت العامة ونفقات التعليم والصحة العامة وغيرها من النفقات المدرجة في الموازنة العامة، ولا يعني أن مقدار أو حجم هذه النفقات لا يمكن أن يختلف من موازنة إلى أخرى حتى تعتبر عادية، ولكن يكفي أنها تتكرر بنفس الطريقة في كل موازنة، حتى لو كان مبلغها مؤقتا للتقلبات من وقت لآخر تعتبر نفقات عادية ويتم تمويلها من الدخل العادي مثل الضرائب والرسوم (World Bank group,2020: 12).

▪ **النفقات العامة غير العادية:** وهي النفقات التي لا تتكرر بانتظام في الموازنة كل عام، بل تكون مطلوبة على فترات تزيد عن سنة، أي على فترات زمنية تزيد عن السنة، بشكل استثنائي عندما تستجيب لظروف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة في وقت معين، مثل: الإنفاق العسكري، الإنفاق على الإصلاحات، كارثة طبيعية مثل الزلازل والفيضانات، الإنفاق المتعلق ببناء السدود والخزانات، مد خطوط السكك الحديدية ورصف الطرق وبناء الأساطيل التجارية وغيرها، كما يتم تحويلها من خلال إيرادات الطوارئ مثل القروض والنفقات النقدية (Rondinelli,2015: 54).

وهناك خمسة معايير للتمييز بين هذين النوعين من الإنفاق: (الصميدعي,2016: 49)

1- الانتظام والدورية: إذا كان الإنفاق منتظما أو دوريا يعتبر عاديا على الرواتب مثلا، وإذا لم يكن كذلك فهو إنفاق غير عادي مثل تمويل الحروب والتعامل مع الكوارث.

2- مدة فترة الإنفاق: وإذا تم احتساب المصروف بالكامل نقدا وسلعا وخدمات في الفترة المحاسبية التي تم تكبدها فيها، فإنه يعتبر مصروفا عاديا، ويعتبر استثنائيا إذا تجاوز الفترة المحاسبية التي صدر فيها.

3- معيار توليد الإيرادات: إذا كان الإنفاق العام يدر إيرادات يعتبر نفقة غير عادية، على سبيل المثال قرض لتنفيذ مشاريع عامة تدر إيرادات تغطية فوائد هذا القرض، أي أن القرض يهدف إلى تغطية النفقات التي تدر دخلا كافيا لدفع وسداد الفائدة، إذا كانت النفقات لا تولد دخلا، فهي انفاق تشغيلي عادي.

4- معيار الانتاجية: إذا كان الإنفاق ذو طبيعة إنتاجية ويترتب عليه زيادة في الإنتاج القومي فهو إنفاق غير عادي، مثل: الإنفاق على بناء المدارس والمستشفيات، بينما يكون الإنفاق ذو طبيعة غير إنتاجية (الإنفاق الاستهلاكي)، لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني بل هي نفقات عادية.

5- قاعدة مساهمة رأس المال غير النقدي: لا يساهم الإنفاق العادي في خلق رأس مال غير نقدي ويشار إليه بالنفقات الجارية أو النفقات الإدارية وهو ضروري لإدارة هياكل المرافق العامة للدولة، النفقات غير العادية هي النفقات التي تساهم في تكوين رأس المال المادي، مثل النفقات الرأسمالية والاستثمارية.

ت. المعيار الوظيفي:

يتم تخصيص الإنفاق العام وفقا للمهام التي تؤديها الدولة ويهدف إلى تسليط الضوء على نطاق نشاط الدولة في جوانب معينة من إنفاقها، وتجدر الإشارة إلى أن هذا التصنيف يمثل أحدث توزيع للإنفاق العام: فقد تم استخدامه في الولايات المتحدة الأمريكية ثم توسع ليشمل بقية دول العالم، ويتم هذا التصنيف بين مختلف وظائف الدولة الحديثة من خلال نفقاتها العامة، إذ يتم تصنيف الأخيرة على أساس مجموعة من الوظائف الأساسية في شكل مصالح الدولة (دهشان، 2016: 54).

يتميز الاقتصاديون تقليديا بين ثلاث وظائف أساسية للدولة: الوظيفة الإدارية، والوظيفة الاجتماعية، والوظيفة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس يمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع من الإنفاق: (علي، 2012: 43)

1- الإنفاق الإداري للدولة: يشمل جميع النفقات العامة اللازمة للإدارة أداء الدولة، لجميع الهياكل الحكومية، من الأمن إلى الدفاع والعدل والبعثات الدبلوماسية وجميع الهياكل الاقتصادية والإدارية، وما إلى ذلك، وكذلك جميع النفقات التي تساهم في أداء الخدمات العامة وممارسة الدولة وظائفها الإدارية.

2- النفقات الاجتماعية الحكومية: هذه النفقات ذات طبيعة اجتماعية بشكل رئيسي، إذ أن هدفها هو زيادة رفاهية أفراد المجتمع، إذ تشمل هذه النفقات التعليم والرعاية الصحية والإسكان والمنافع الاجتماعية.

3- الإنفاق الاقتصادي العام: ويشمل الإنفاق الذي تنفقه الحكومة لتحقيق أهداف اقتصادية محددة، مثل، تشجيع مؤسسات القطاع الخاص على زيادة إنتاجها أو تحقيق الكفاءة من خلال زيادة الموارد، وزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد من خلال تشجيع وتحفيز الاستثمار وزيادة كفاءته.

■ الأثر الاقتصادي للإنفاق الحكومي: مع تطور الفكر المالي، أصبح من الواضح أن الإنفاق الحكومي هو أداة مهمة للتأثير على الظروف الاقتصادية، وتعتبر دراستنا للأثر الاقتصادي للإنفاق الحكومي في غاية الأهمية لأنها تتيح لنا للقيام بذلك لتحديد الاستخدامات المختلفة للإنفاق العام، ولكن لتحقيق أهداف معينة فإن هذه الآثار الاقتصادية للإنفاق العام يمكن أن تكون مباشرة أو غير مباشرة ويعتمد ذلك على عدة عوامل منها: طبيعة هذه النفقات والغرض منها ونوع الإيرادات اللازمة لتمويلها والوضع الاقتصادي الحالي(عبد صالح, 2015: 57).

أولاً. التأثير المباشر للإنفاق العام على الناتج القومي :

يعتمد حجم تأثيره على كفاءة استخدامه، بشأن الناتج الوطني في المجالات الآتية : زيادة الطاقة الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري وبالتالي مع تأثير إيجابي على الناتج الوطني، ويمكن للإنفاق الجاري زيادة إنتاج عوامل الإنتاج من خلال التعليم والرعاية الصحية والثقافة والتدريب، وهي زيادة الناتج الوطني، وتحددها زيادة الطلب الفعال وتأثيرها يعتمد على مستوى ونوع الإنفاق العام وعلى درجة مرونة نظام الإنتاج(الغانمي, 2017: 66)، وإذا كان نظام الإنتاج يتميز بمرونة كبيرة فإن التأثير يكون إيجابياً، أما إذا حدث العكس فإن ذلك له عواقب سلبية (مثل عدم المرونة أو ضعف نظام الإنتاج) (عبد الحسين, 2016: 44).

ثانياً. التأثير المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك المحلي:

يؤثر الإنفاق الحكومي بشكل مباشر على الاستهلاك من خلال الزيادة الأولية في الطلب على السلع الاستهلاكية التي يمكن أن تنتج عن هذا الإنفاق، ويمكن ملاحظة هذه الآثار المباشرة للإنفاق العام على الاستهلاك المحلي من خلال الإنفاق المخصص، وتدفع الدولة للأفراد على شكل أجور، ويستخدم معظمها لتلبية احتياجات المستهلكين من السلع والخدمات(الشندي, 2016: 36).

ثالثا. التأثير غير المباشر للإنفاق العام على الإنتاج والاستهلاك المحلي:

وينشأ التأثير غير المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك والإنتاج الوطنيين من خلال ما يسمى بالتأثير المضاعف للاستهلاك، بمعنى أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادة لاحقة في الاستهلاك على مدار الدورة (مضاعف الاستهلاك)، وهناك إذن تأثير غير مباشر ينشأ عن ما يسمى بتأثير تسريع الاستثمار، بمعنى أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادة لاحقة في الاستثمار، وعليه زيادة غير مباشرة في الإنتاج في دورة الدخل (Stephen,2011:60).

رابعا. التأثير على المدخرات القومية:

للإنفاق العام أثر كبير على الادخار القومي، وهو ما يتضح لنا من زيادة الدخل القومي الناتج عن الإنفاق العام الإنتاجي ذي الطبيعة الاستثمارية، مما يشهد على زيادة قدرة الأفراد على الادخار، ويؤدي إلى زيادة الميل الحدي للادخار، بناء على حساب الميل الحدي للاستهلاك، فضلا عن ذلك، يؤدي الإنفاق العام لدعم أسعار السلع الاستهلاكية إلى انخفاض تكاليف الاقتناء، مما يؤدي إلى زيادة في فرص الادخار للأفراد والمجتمع، فالإنفاق العام الذي على شكل فوائد عائلية ومعاشات ورواتب تنتقل إلى الفرد بشكل مباشر أو غير مباشر، على سبيل المثال الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية وغيرها، يؤدي إلى زيادة دخل الفرد، وعليه الزيادات في حجم الادخار، بسبب زيادة حصة الادخار (WILLIAM,2010:36).

خامسا. أثر الإنفاق العام على توزيع الدخل:

يؤثر الإنفاق العام على توزيع الدخل، من خلال التدخل في توزيع الدخل الأولي بين من شاركوا في إنتاج ذلك الدخل من خلال الإنفاق الحقيقي والتشبيطات، والتدخل من خلال التعديلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اللازمة خلال التقسيم الأولي وفق ما يسمى بإعادة توزيع الدخل القومي، سواء حسب مناطق النشاط أو حسب المنطقة الجغرافية (Olivier,2017: 90).

سادسا. أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي:

زيادة الإنفاق الاستثماري العام وبالتالي زيادة التراكم الرأسمالي بما في ذلك زيادة الاستثمار، هذه الزيادة في الإنفاق يمكن أن تزيد من النمو الاقتصادي والعكس صحيح، ولذلك يمكن الاطلاع على تأثير

الإنفاق الحكومي من خلال توزيعه، على سبيل المثال، الإنفاق الرأسمالي هو الإنفاق الضروري لتنظيم المعاملات وتحفيز رأس المال الخاص بشكل عام، ورأس المال الأجنبي بشكل خاص، مما يحفز الإنتاج نحو الرخاء ويزيد من معدلات الناتج المحلي (Labonte,2013:61).

ثانيا. الإيرادات العامة:

بسبب تطور دور الدولة ومسؤولياتها في مسائل التوازن الاقتصادي والاجتماعي، لم تعد الإيرادات العامة وسيلة لتغطية النفقات العامة اللازمة للدولة للقيام بمهامها التقليدية (الأمن، الدفاع، العدالة) بل أصبحت أداة للسياسة المالية مما أدى إلى تطور حجم الإيرادات العامة وتنوعها، وتختلف أنواعها والأهمية النسبية لكل نوع حسب نوع النظام السياسي والاقتصادي (Rahul,2013:50).

تعرف الإيرادات الحكومية بأنها الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها دولة ما على شكل تدفقات نقدية لتغطية الإنفاق الحكومي على الاحتياجات العامة، وتعتبر جزءا مهما ومكملا لتمويل الإنفاق الحكومي، تحصل الدولة على الموارد المالية اللازمة لتغطية الإنفاق العام بالدرجة الأولى من الدخل القومي في نطاق إمكانياتها المالية أو من الخارج إذا كانت هذه الموارد غير كافية لتغطية متطلبات الإنفاق العام، وتمثل الإيرادات العامة كذلك إجمالي الموارد التي تحصل عليها الدولة من خلال سيادتها وأنشطتها وأصولها الخاصة، أو من مصادر خارجية، سواء كانت قروضا داخلية أو خارجية أو مصادر تضخمية، لتغطية النفقات العامة، في فترة زمنية لتحقيق عدد معين من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية، ولذلك فهو مؤشر واقعي يعكس مدى فعالية الأنشطة الاقتصادية والمالية للحكومة (Younes,2021:57).

1. مصادر الإيرادات العامة: يتم عرض مصادر الإيرادات العامة في النقاط الآتية :

أ- الإيرادات الاقتصادية (أملاك الدولة):

وهو الدخل الذي تحصل عليه الحكومة ككيان قانوني يمتلك عقارات ويقدم خدمات عامة، بما في ذلك تأجير أو بيع العقارات العامة والأرباح من المشاريع الاقتصادية المملوكة للدولة، يعتبر مصدرا مستمرا للدخل بشرط أن يكون مصدرا يوفر موارد مضمونة نسبيا ووفقا لهذا الوصف (Khaled,2020:89)، فأنها تشمل على النحو التالي:

▪ إيرادات أملاك الدولة:

يشير مصطلح أملاك الدولة إلى أملاك الدولة بغض النظر عن نوعها، ثابتة أو منقولة، وبغض النظر عن نوع أملاك الدولة عامة أو خاصة، تنقسم أملاك الدولة إلى قسمين:

- **الدومين العام:** يشير إلى أصول الدولة أو الكيانات القانونية المخصصة للاستخدام العام، لتحقيق الصالح العام وبالتالي تخضع للقانون العام، مثل الطرق العامة والجسور والسدود والموانئ والمطارات والمساحات الخضراء العامة وغيرها من الأموال، لأنها مخصصة لمصلحة عامة الناس، أي جميع أفراد المجتمع، وليس لمصلحة فئة معينة، وأن الدولة لا تقصد استخدامها من أجل تحقيق الربح (Gemma,2014: 98).

- **الدومين الخاص:** يشير القانون إلى الأموال التي تعود ملكيتها للدولة وتخضع لأحكام القانون الخاص، وعلى النقيض من الملكية العامة، تعتبر الملكية الخاصة، وهي العقارات المخصصة للاستخدام الاقتصادي من أجل الربح، مصدرا هاما للإيرادات العامة، وتشمل الأراضي والعقارات والمشاريع الصناعية والتجارية والأصول الورقية، والموارد المالية التي هي ملك للدولة، وبالتالي يمكننا تصنيف دخل الدولة من عقاراتها على أساس نوع مصدر الدخل (الهيئي، 2010: 34)، وينقسم الدومين الخاص إلى ثلاثة أقسام: (جودة، وآخرون، 2020: 26)

1- **العقارات الخاصة:** هي الأراضي الزراعية وأراضي البناء وغيرها من ممتلكات الدولة.

2- **القطاع العقاري الصناعي والخاص:** يشير هذا القطاع إلى مختلف المشاريع الصناعية والتجارية التي تنفذها الحكومة والأفراد، وتدر معظم هذه المشاريع إيرادات تعتبر مصدرا للإيرادات العامة.

3- **القطاع المالي الخاص:** يشير إلى محفظة الأوراق المالية التي تحتفظ بها الدولة، مثل الأسهم والسندات، والتي تتحقق منها الأرباح والفوائد، ويعتبر دخلا ماليا، وهو جزء من الدخل من أصول الدولة.

▪ **السعر العام:**

يعرف السعر العام بأنه المبلغ الذي يدفعه بعض الأشخاص مقابل استخدام بعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، مثل السكك الحديدية ومترو الأنفاق والمياه ومكاتب البريد والتلغراف وغيرها،

وتتميز الأسعار العامة بأنها تدفع طوعاً، إذ لا يدفعها إلا من يستخدم الخدمة العامة وهذا لا يخدم أي غرض، ويعتبر من أهم مصادر الإيرادات العامة (العناق، 2019: 55).

ب- الإيرادات الحكومية:

تنقسم إيرادات الدولة إلى ضرائب والرسوم، وهي تتكون من الإيرادات التي تتلقاها الدولة بشكل إلزامي من الأفراد في ممارسة حقها في السيادة، وسنتحدث عنها بإيجاز على النحو التالي: (مظلوم، 2010: 44)

▪ الرسوم:

تعتبر إيرادات الدولة التي تتدفق إلى خزنة الدولة بشكل شبه منتظم من الرسوم، وتستخدم عائداتها في تمويل الأنشطة المالية وتحقيق المنافع العامة، وتحصل الدولة على الإيرادات من الرسوم الحكومية، وذلك لتعويض الخدمات التي تقدمها المرافق العامة للأفراد، من خلال الأنشطة العامة. (احمد، 2010: 77)

أ- ما هي الرسوم وخصائصها:

يمكن تعريف الرسوم بأنه مبلغ من المال ينبغي على الفرد أن يدفعه للدولة مقابل خدمة معينة تقدم له، وبالتالي خلق منفعة خاصة بالإضافة إلى المنفعة العامة. ويترتب على هذا التعريف أن الرسوم تتميز بثلاث خصائص مهمة: (ابو زعتر، 2012: 46) (الهيبي، 2010: 39)

- **الطبيعة النقدية للرسوم:** إذ يقوم الفرد بدفعها مقابل حصوله على خدمة خاصة ضمن نطاق أنشطة إحدى وزارات الدولة أو الامتيازات، وقد تبعت متطلبات الطبيعة النقدية للرسوم التطورات الحديثة في المالية العامة، من حيث قبول النفقات والإيرادات في شكل نقدي.

- **الصفة الجبرية للرسوم:** يقوم الفرد بدفع مبلغ الرسوم جبراً للهيئة العامة، نتيجة الخدمة المقدمة له، ويتجلى العنصر التعويضي في استقلالية هذه الهيئة في تحديد النظام القانوني للرسوم من حيث تحديد مقدارها وطرق تحصيلها.

- **التمتع بالمزايا الخاصة بالإضافة إلى المزايا العامة:** تفرض هيئة عامة رسوماً مقابل خدمة خاصة يقدمها الفرد، وما يميز هذه الخدمة هو أن فائدها لا تقتصر على منفعة الفرد بل تتعدى الفرد لتفيد

المجتمع ككل، ويتم التعامل مع السلع الخاصة على قدم المساواة مع السلع العامة، وفي هذه الحالة، فإن لها قيمة مزدوجة، إذ يتم دفع التعريفات مقابل الخدمات التي يطلبها المحتاجون والتي تقدمها السلطات الاجتماعية ذات الصلة المسؤولة عن تحقيق الصالح العام للمجتمع.

ب- أنواع الرسوم:

الرسوم التي تجبها الهيئات العامة عديدة ومتنوعة ويمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات:
(المشهداني, 2012: 35) (كاظم, ومحمد, 2014: 39)

- **التكاليف الإدارية:** مثل رسوم التسجيل العقاري، ورسوم تصديق المستندات، ورسوم الطلب، ورسوم زيارة المتحف، ورسوم المشي في الحديقة العامة، ورسوم مغادرة المطار المدني.

- **التكاليف القانونية:** هي التكاليف التي يدفعها الأفراد إلى خزنة الدولة، مقابل الخدمات التي تقدمها السلطات القضائية لحل النزاعات.

- **التكاليف المهنية:** هي التكاليف التي يتم تحميلها مقابل الخدمات الحكومية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي، مثل تكاليف ممارسة المهنة وإدارة الأعمال، وتكاليف المسالخ، وتكاليف النقل، وتكاليف البناء.

ت- **التمييز بين الرسوم والسعر العام:** يمكن التمييز بين الرسوم والأسعار العامة على النحو التالي:

- فضلا عن المنفعة العامة، فإنه يوفر منفعة خاصة للدافع، ويتم الحصول على السعر العام مقابل منفعة خاصة، يعود معظمها إلى الدافع.

- يتم تحديد مبلغ الرسم من قبل السلطة دون موافقة أو تدخل من يدفعه، في حين يتم تحديد السعر بشكل عام في السوق حسب العرض والطلب.

- الرسوم يحددها القانون، أي بعد الحصول على موافقة السلطة التشريعية، بينما يحدد السعر بقرار إداري من الشخص الذي يبيع السلع أو الخدمات المكونة للأجر.

ث- التمييز بين الرسوم والضريبة: يختلف الرسم عن الضريبة من حيث أنه يحتوي على عنصر الاختيار ولا يتم فرضه بالقوة مثل الضريبة، أي يتم دفع الضريبة دون تعويض بينما يتم دفع الرسوم مقابل خدمة معينة تقدمها الدولة للأفراد بناء على طلبهم.

▪ الضريبة:

تمثل الضرائب اليوم أحد أهم أشكال الإيرادات العامة التي تغطي بها الدولة نفقاتها العامة، تشترط الدولة على الأفراد المساهمة في ضرائبها العامة عن طريق فرض الضرائب عليهم وفق نظام فني محدد يركز على مجموعة من القواعد والمبادئ التي تنظم سلوك الدولة والتزامات الأفراد، وتتبع أهمية الضرائب من الدور الذي تلعبه في تحقيق أهداف السياسة المالية، ومن المشاكل الفنية والاقتصادية التي تفرضها، ومن عواقبها الاقتصادية والاجتماعية، والآثار الناتجة (غيدان، واخرون، 2015: 47).

أ- ما هي الضريبة : يمكن تعريف الضريبة على أنها التزام مالي تدفعه المؤسسات او الافراد للدولة أو لهيأة عامة محلية كمساهمة نهائية في الأعباء والنفقات العامة، مقابل الحصول على أي منفعة معينة مقابل سداد مبلغ تلك الضريبة (الغالبى، 2011: 25).

ب- أنواع الضرائب:

تنقسم الضرائب إلى أنواع مختلفة، وهي تختلف باختلاف وجهة النظر، إذ يتفق معظم الكتاب الاقتصاديين على التمييز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وهو كما يلي:

- **الضرائب المباشرة:** هي ضرائب مقطوعة مباشرة على الأشخاص أو الأصول، والتي لا يمكن نقل عبئها إلى شخص آخر، لأنها مرتبطة باسم ذلك الشخص، ولكنها يتحملها في النهاية الشخص الذي يدفعها وعليه يتم تحصيلها على أساس على المستندات والقوائم الاسمية التي تتضمن اسم دافع الضريبة ومبلغ الضريبة المستحقة عليه (سلمان، 2010: 47)، ويمكن التمييز بين مجموعتين من الضرائب المباشرة: (الحلفي، 2012: 28)

1- ضرائب الدخل: تعتبر من أهم الأدوات المالية في الفكر الحديث وأكثرها مرونة لتمويل الإنفاق

العام، وتتزايد هذه الأهمية بسبب توسع التجارة والصناعة وظهور أنواع جديدة من الدخل

المنتقل، لم تكن موجودة من قبل، والاعتقاد بأن الدخل، إلى جانب الثروة ومرونة الدخل، هو أفضل مقياس لقدرة الفرد على دفع الضرائب وأن الضريبة المفروضة عليه عادلة.

2- ضرائب رأس المال: تنطبق على الأصول التي تمثل الثروة المالية للشخص، أي قيمة ما يملكه شخص معين في وقت معين، سواء كان عقارات أو ممتلكات شخصية قيمة، ويرى بعض الاقتصاديين أن هذه الضريبة أداة مناسبة لتوزيع الأعباء العامة عبر الأصول التي يملكها الشخص في وقت معين.

- **الضرائب غير المباشرة:** المنتج نصف النهائي، أي أن المستهلك النهائي للسلعة أو الخدمة هو الذي يتحملها، ويعتمد ذلك على درجة مرونة الطلب والعرض للسلعة الخاضعة للضريبة، وهذه الضرائب متنوعة ومتعددة، والقاسم المشترك بينها هو أنها تخضع للضريبة في البداية على استخدام الدخل أو على إنفاقه، أو أن الأموال تخضع للضريبة أثناء تداولها أو نقلها من كيان إلى آخر، ويتم فرض هذا النوع من الضرائب دون وضع قوائم ودون دراسة الوضع الشخصي للمكلف، بل في عمليات معينة، مثل إنتاج السلع الاستهلاكية أو استيرادها أو بيعها (جودة، واخرون، 2020: 25)، يمكن تقسيم الضرائب غير المباشرة إلى: (الجميل، واخرون، 2018: 36)

1- الضرائب على تداول الاموال: تفرض معظم الدول ضرائب على الممتلكات والمعاملات وكذلك على المعاملات القانونية المتعلقة بالأموال، مثل: رسوم التسجيل، ورسوم المحكمة، وضرائب الدمغة على المستندات مثل العقود والمراسلات وغيرها.

2- ضرائب النفقات: تؤخذ بعين الاعتبار، وهي أحد الأنواع الرئيسة للضرائب غير المباشرة ويتم فرضها بطريقة ما على السلع، أو قد يتم فرضها كضريبة عامة على استهلاك السلع والخدمات؛ ومن هنا يطلق عليها ضريبة الدخل والاستهلاك.

3- الضرائب الجمركية: هي الضرائب التي يتم فرضها على البضائع التي تعبر الحدود كجزء من استيرادها وتصديرها، يتم فرض هذه الضرائب على أساس نسبة مئوية من قيمة المنتج وتسمى "ضرائب القيمة" أو يتم فرضها بنسبة محددة على كل وحدة وزن أو قياس أو عدد أو بعد للمنتج، وهذا ما يسمى "الضريبة النوعية".

2. الأثر الاقتصادي للإيرادات العامة للدولة:

لا تقل آلية الإيرادات العامة أهمية عن آلية الإنفاق العام، إذ أنها يمكن أن تؤثر كذلك على الوضع الاقتصادي للدولة، ويمكن أن يكون لهذه الآلية آثار مباشرة وغير مباشرة على الإيرادات من خلال أدوات مختلفة (جبير, 2012: 136).

يمكن للدولة أن تلجأ إلى استخدام القطاع الضريبي كعامل مؤثر على الوضع الاقتصادي، إذ تعتبر الضريبة المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة والأداة الأمثل للتدخل في النشاط الاقتصادي والتأثير على الحياة الاجتماعية، التي تلعبها الضرائب، لا بد من معرفة تأثيرها الاقتصادي، باستثناء الإيرادات الأخرى، وأهمها أدناه: (العنكي, 2013: 126)

أ- التأثير على الاستهلاك والإنتاج:

إن فرض الضريبة على الدخل المنخفض يقلل من القدرة على الاستهلاك والإنتاج، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي وبالتالي انخفاض الإيرادات الحكومية، ويحدث التأثير نفسه عندما يتم فرض ضريبة غير مباشرة على الاحتياجات الأساسية، ومن ناحية أخرى، فإنها تفرض ضريبة غير مباشرة على البضائع الكمالية، تؤدي إلى انخفاض الاستهلاك ولكنها لا تؤثر بشكل عام على قدرة الفرد على الإنتاج، إن فرض الضرائب المباشرة أو غير المباشرة وفق أسس معينة يسمح للدولة بالتحكم في كل من الاستهلاك والإنتاج بما يتوافق مع احتياجات وظروف الاقتصاد الوطني من حيث التأثير الإجمالي على حجم الإنتاج والاستهلاك (كمال, 2010: 169).

ب- التأثير على إعادة توزيع الدخل:

ومن خلال فرض ضرائب مباشرة تصاعديّة على الدخول المرتفعة واستهداف الضريبة على الخدمات العامة، ستكون النتيجة النهائية إعادة توزيع أكثر عدالة للدخل (وبالتالي الحد من التهرب الضريبي حيثما أمكن ذلك)، على الشركات، وعلى تداول الأوراق المالية، وهذا يتوافق مع فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية، في حين أن فرض هذه الضرائب على السلع الأساسية يؤدي إلى الفقر أي اتساع الفجوة بين دخل الأفراد، وبذلك زيادة الفوارق (الحسيني, 2013: 58).

ت- التأثير على الطلب على العمالة:

يمكن أن يؤدي فرض ضريبة على الأشخاص ذوي الدخل المنخفض إلى زيادة الطلب على العمالة من خلال جعلهم يقومون بعمل إضافي، في حين أن فرض ضريبة على الأشخاص ذوي الدخل المرتفع يمكن أن يزيد الطلب على عمل قليل أو لا عمل على الإطلاق(حسن,2010: 39).

ثالثا. الدين العام:

إذ أن الدولة غالبا ما تحتاج إلى أموال لتغطية نفقاتها المتزايدة، والتي لا يمكن تغطيتها بالدخل العادي (خاصة الضرائب)، لذلك تلجأ الدولة إلى الاقتراض المال في هذه الحالات، ولهذا السبب، تستخدم البلدان الدين العام كأداة فعالة لاستيعاب المدخرات وتعبئتها لصالح الاقتصاد. لذلك سنحاول أن نتناول بإيجاز الديون الحكومية كمصدر للدخل الحكومي على النحو التالي: (Davoodi,2021:61)

1. تعريف الدين العام وخصائصه:

الدين العام يقصد به المبالغ المالية التي تقرضها الدولة أو القطاع العام للأفراد أو الهيئات الخاصة أو السلطات المحلية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية، مع الالتزام بسداد المبالغ المقترضة مع الفوائد وفقا لما هو منصوص عليه في القانون (Olivier,2017:93).

أن ضمان سداد الدين هو السمة الأساسية التي تميز الدين العام عن إيرادات الدولة الأخرى، ويوجد على أساس اتفاق بين الدولة ومؤسسات الائتمان، ولذلك فهي تختلف عن الضريبة من حيث أن إيرادات الضريبة تذهب إلى خزينة الدولة ولا تعاد أبدا إلى الممول بينما تذهب عائدات الدين إلى خزينة الدولة التزاما وتتعهد الدولة بسدادها في مدة معينة، ويتضح من التعريف السابق أن القرض العام يتميز بالخصائص الآتية : (Gemma,2014: 87)

أ- يمنح الدين على أساس طوعي، وللدولة الحرية الكاملة في طلب الدين أو عدمه وللمقترض الحرية في منحه.

ب- يتم سداد الدين على شكل مبلغ من المال، من الشائع أن يتم سداد الدين نقدا مع كل معاملة ويتم دفعها نقدا إلى الخزينة.

- ت- تتعهد الدولة بسداد الدين للمقترض, مع الفائدة وفقا لشروط العقد.
- ث- ينبغي أن توافق الهيئة التشريعية على الدين قبل أن يتم الحصول عليه, إذا كانت قانونية, فمن الضرورة إصدار اللوائح من قبل الهيئة التشريعية.

2. أنواع الدين العام:

تصنف الديون إلى ثلاثة أنواع رئيسة حسب المعايير الآتية :

أ- معيار حرية المشترك في المساهمة في الدين: وفق هذا المعيار نميز: (Olakanmi,2020:50)

- الديون الاختيارية: أصل الدين أنه ينبغي أن يكون طوعيا، أي هي تلك الديون التي تحدد لها الدولة شروط وتفاصيل الدين, ثم يترك للأفراد والمنظمات حرية الاشتراك فيه، ولكي تحصل الدولة على الدين، ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الظروف السائدة في الأسواق المالية

- الديون الإجبارية: هي ديون يقدمها الأفراد أو القطاع العام، وتشبه هذه الديون الضريبة، وهي إلزامية ولكنها تختلف عن الضريبة إذ أن المبالغ غالبا ما تعاد إلى الدافع مع فوائد تحددتها السلطات.

تجدر الإشارة إلى أن الدين الإجباري غالبا ما يكون داخليا بطبيعته، إذ أن السلطة العامة تلزم الأفراد العاديين فقط بالحصول على الدين داخل حدودها الإقليمية، في حين أن الدين الاختياري يمكن أن يكون داخليا أو خارجيا بطبيعته، فضلا عن ذلك، فمن خلال الاستخدام الصحيح للمبالغ المقترضة، يمكن للدين العام أن يساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، مما يكون له تأثير إيجابي على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية وزيادة الإمكانيات الإنتاجية للبلاد (Younes,2021:60).

ب- معيار مدة الدين القياسية: وفقا لهذا المعيار نميز الديون إلى: (Gemma,2014:80)

- ديون قصيرة الأجل: التي لا تزيد مدة سدادها على سنة والتي تخرجها الدولة لتغطية احتياجاتها المالية المؤقتة خلال السنة المالية لتغطية الميزانية في حالة العجز النقدي تصدر الحكومة أدون خزانة، أما في حالة العجز المالي فإن هو العجز الفعلي بين الإيرادات والنفقات, وبذلك تصدر الحكومة سندات حكومية طارئة، إذ تتميز هذه الأنواع من الديون بالسيولة وانخفاض المخاطر.

- ديون متوسطة الأجل: بفترات سداد تتراوح من سنة إلى خمس سنوات.

- الديون طويلة الأجل: مدتها أكثر من خمس سنوات، حسب المدة التي تحتاج فيها الدولة إلى أموال لتغطية عجز دائم أو دين في الموازنة، مع موافقة الدولة على دفع الفوائد المستحقة طوال مدة الدين، حتى يتم استخدامه.

ت- معيار مصدر الدين: وفقا لهذا المعيار يمكن التمييز بين: (Rahul,2013:51)

- الدين الداخلي:

الدين التي تحصل عليها الدولة من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين متواجدين على أراضيها، تتمتع الدولة بشكل عام بسلطة تقديرية كبيرة في هذا النوع من الديون، إذ يمكنها وضع الشروط التي تراها مناسبة، مثل (تحديد مدة الدين، سعر الفائدة، وطريقة السداد).

- الدين الخارجي: هي الديون التي تحصل عليها الدولة من شخص طبيعي أو اعتباري مقيم خارج الدولة أو حكومات أجنبية، وتلجأ الدولة إلى مثل هذه الديون عندما تحتاج إلى رأس المال أو النقد الأجنبي لتغطية نفقات العجز في ميزان المدفوعات.

ومن أهم الفروق بين الدين الداخلي والخارجي أن الدين الداخلي لا يؤثر على الثروة الوطنية بزيادة أو نقصانها، بل يعيد توزيع جزء منها فقط، بينما يؤثر الدين الخارجي على الثروة الوطنية بزيادة أو نقصانها، في المقابل، وعلى عكس الديون الخارجية ليس للديون الداخلية أي تأثير على سعر الصرف، ففي نهاية المطاف لا تنطوي على الديون الداخلية على عكس الديون الخارجية التي تتدخل الدولة الأجنبية في الشؤون الداخلية للدولة المقترضة (Stephen,2011:58).

رابعاً. الموازنة العامة:

تعتبر الموازنة العامة وثيقة أساسية لدراسة المالية العامة للدولة، إذ أنها الأداة الرئيسة الأولى للسياسة المالية التي تؤدي إلى تحقيق أهدافها، و أنها تحتل جانبا هاما من الميزانية العامة، والتمويل المالي، وسياسة البحوث الاقتصادية المتعلقة بأثرها على متغيرات الاقتصاد الكلي والتوازنات الاقتصادية والاجتماعية (Davoodi,2021:62)، وبهذا المنهج يمكن النظر إلى الموازنة العامة وفق النقاط الآتية

: (Labonte,2013:67)

1. تعريف الموازنة العامة للدولة: تعرف بأنها تقدير تفصيلي لتكلفة نفقات الدولة لتنفيذ برامج نشاط الدولة، يتم إقرارها من قبل السلطة التشريعية، والإيرادات الحكومية المتوقع تحصيلها في فترة معينة.

ولأنها تشكل أداة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية، يتم تعريفها عادة على أنها "بيان تقديري للنفقات والإيرادات الحكومية لفترة مقبلة"، يتم قياسه سنويا، ويتطلب موافقة الهيئة التشريعية وتسعى إلى ضمان الاجتماعية وتحقيق الأهداف الاقتصادية للحكومة، ومن خلال هذين التعريفين يمكن تحديد الخصائص الرئيسية للموازنة العامة على النحو التالي: (Glenn,2017:69)

أ- توقع الموازنة العامة: تحتوي الموازنة العامة على تقدير احتمالي للنفقات والإيرادات الحكومية، أي تعتمد الموازنة على دقة معايير التنبؤ والتقدير وعلى قدرتها على تقليل هامش الخطأ.

ب- إقرار الموازنة العامة: تعتبر الموازنة العامة خطة عمل الحكومة للفترة المقبلة، لكنها تبقى على شكل مشروع أو مقترح لا يمكن تنفيذه دون موافقة المجلس التشريعي نيابة عن الشعب، وتقع على عاتق السلطة التنفيذية (الحكومة) إعدادها وتنفيذها، وعلى السلطة التشريعية الموافقة عليها ومراقبتها.

ت- الموازنة العامة بمثابة المبدأ التوجيهي: تعتبر الموازنة العامة أهم أداة متاحة للحكومة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والمالية، وقد زادت أهميتها مع تنامي دور الدولة في المجتمع الحديث، وكلما زاد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كلما زادت أهمية ذلك.

ث- الموازنة العامة خطة مالية شاملة: الموازنة العامة للدولة هي خطة التخطيط المالي للسنة الآتية لتحقيق أهداف معينة في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ووفقا للسياسات العامة للدولة.

2. أرصدة الميزانية (العجز والفائض):

تساهم الموازنة العامة بشكل فعال في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال تنفيذ سياسات الإنفاق والإيرادات خلال السنة المالية دون زيادة أو تخفيض، ويعني هذا المبدأ بالمعنى التقليدي التوازن الكمي أو الحسابي، وهو ما يعني بقاء الإنفاق الحكومي ضمن الحدود الطبيعية لموارده، ورفض وجود عجز أو فائض في الموازنة العامة للدولة، في حالة الركود، تتدخل الحكومة لزيادة الطلب عن طريق زيادة الإنفاق وخفض الضرائب لزيادة القوة الشرائية للأفراد، ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الخاص إلى جانب

الطلب العام، وهكذا يتعافى الاقتصاد من الأزمة ويدخل المرحلة انتعاش الاقتصاد، وفي حالة التضخم، عندما يتجاوز الطلب العرض (PETER,2010:48)، تقوم الحكومة بتخفيض الإنفاق وزيادة معدلات الضرائب لاستيعاب القوة الشرائية الزائدة في السوق، وهذا يقلل الطلب الخاص والعام، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار وارتفاعها، كما تعكس الميزانية العامة فلسفة النظام من خلال نفقاته وإيراداته، ويشير التوسع في الإنفاق الحكومي إلى تنامي دور الدولة في الاقتصاد، كما تعكس نسبة حصة هذا القطاع في إيرادات الدولة اتجاه الدولة نحو انتهاج سياسة "الاقتصاد المخطط"، أما إذا كان الاقتصاد محددًا أو كانت حصة المساهمات الضريبية في الإيرادات العامة مرتفعة، فإنه يشير إلى أهمية دور القطاع الخاص في الاقتصاد واتجاه الدولة نحو سياسة اقتصاد السوق (Michael,2012:60)، إلا أن الفكر المالي الحديث ابتعد عن التوازن الرياضي للموازنة التشغيلية واستبدله بالرصيد العام الذي يمكن تحقيقه في حالة حدوث عجز أو فائض في الموازنة العامة للدولة حسب الظروف الاقتصادية، إلى أي مدى يمكن تحقيق عجز منظم في الموازنة، لتحقيق التوازن العالمي، الاجتماعي، ونتيجة لما سبق ظهرت نظريتان أساسيتان: (ANILS,2013:40)

أ- **نظرية العجز المستهدف:** لأن هذه النظرية تقتضي استخدام الموازنة كأداة مهمة لضبط السياسة المالية، وبالتالي خلق العجز، لأن عجز الموازنة المخططة يستخدم في بعض الأحيان كأداة للتنمية الاقتصادية، ويستخدم كذلك في حل الأزمات الطارئة.

ب- **نظرية موازنة دورة الأعمال:** تدعو النظرية إلى استخدام الميزانية كوسيلة لتحقيق التوازن، وتستخدم هذه الميزانية كجزء من دورة الأعمال وهي دورة تستمر عدة سنوات، في المتوسط خمس أو سبع سنوات، إذ تلزم هذه النظرية الموازنات في إطار سياسة العجز أو الفائض حسب ما تتطلبه دورة الأعمال من حيث عدد السنوات.

3. مراحل وطرق تمويل عجز الموازنة:

تعاني العديد من الدول النامية والمتقدمة من مشكلة تزايد عجز الموازنة الحكومية في تنفيذ أهداف سياسة الاقتصاد الكلي، ومهمة السياسة المالية هي معالجة العجز العام في الموازنة الحكومية باستخدام أدواتها وتجارب هذه الدول المختلفة مما أدى إلى وجود مرحلتين لتحقيق سد الفجوة، على أن يتم تطبيق أساليب محددة في كل مرحلة: (علي، 2012: 39)

المرحلة الاولى: إعادة التفكير في هيكل الإنفاق العام والإيرادات الحكومية في أسرع وقت ممكن، ويحدث ذلك من خلال زيادة الإيرادات الحكومية أكثر من معدل نمو الإنفاق الحكومي، وفي هذا السياق، تعتبر الضرائب عاملاً مهماً، ولهذا السبب يتم استهداف الاحتياطات المالية بطريقة يمكن تعبئتها دون التأثير على الاستثمارات، ويمكن كذلك خفض هذا العجز بناء على مراجعة هيكل الإنفاق، وهو ما يكشف الاحتياطات الزائدة في المكون الحالي للإنفاق العام، بحيث لا يأتي الحد من توسعه على حساب الإنفاق الاستثماري.

المرحلة الثانية: يعتمد نجاح إجراءات المرحلة الأولى بشكل أساسي على درجة مرونة الإيرادات العامة والنفقات الحكومية، إذ أن عدم مرونة كل من هذه الإجراءات يحول دون فعالية إجراءات خفض العجز، في هذه الحالة السياسيون يواجهون ضرورة إيجاد الطرق الفعالة لتمويل عجز الموازنة، وقد أظهرت تجربة العديد من الدول النامية أنها تعتمد على تدبيرين أساسيين: (محمد، 2021:78)

- **تمويل ومكافحة عجز الموازنة بالوسائل التضخمية:** وتتطوي هذه الطريقة على اللجوء إلى النظام المصرفي وطباعة نقود جديدة بنسبة عالية من صافي العجز وبالمقابل التكلفة على الاقتصاد الوطني مرتفعة، وقد كان ذلك أحد الأسباب الرئيسة لارتفاع معدل التضخم في العديد من التجارب، وقد أثبتت الأبحاث التي أجريت أن هناك علاقة دورية بين تمويل التضخم وارتفاع معدل التضخم، مما أدى إلى تفاقم التضخم، مشكلة عجز الموازنة، وخاصة على المدى الطويل.

- **تمويل وموازنة عجز الموازنة العامة بأساليب غير تضخمية:** وفي هذه الحالة، ينصب التركيز على زيادة الدين العام في الداخل والخارج، إذ يتجاوز استخدامه مجرد تمويل العجز ويصبح أداة لمكافحة التضخم، إن استخدام الائتمان له العديد من النتائج السلبية، إذ أن زيادة ديون الحكومات المحلية تثير مخاوف من زيادة عبء الاقتراض وسيُنظر إليها على أنها ضريبة أخرى غير مدفوعة مفروضة على الأجيال القادمة، ومن ناحية أخرى، يؤدي النمو المتزايد للدين العام إلى نتائج سلبية على الاقتصاد الوطني، مما يثير شبح العودة إلى عجز متزايد في الموازنة، واستخدام الدين الخارجي يؤدي إلى استنزاف الأموال لسداد الفوائد لهذه القروض فقط.

المبحث الثاني

السياسة النقدية

تمهيد :

تعد السياسة النقدية في الوقت الحالي أهم أداة من بين الأدوات الاقتصادية العامة للدولة، وقد شهد مفهوم السياسة النقدية العديد من التغييرات في وظائفها وأهدافها مع تطور النظريات النقدية وزيادة تعقيد المشكلات الاقتصادية.

إذ يعود ظهور السياسة النقدية كمفهوم محدد إلى نهاية القرن التاسع عشر، عندما كان دور السياسة النقدية يقتصر على الحفاظ على عرض النقود عند مستوى يضمن استقرار الأسعار في الاقتصاد الوطني، وبقي الوضع على حاله دون تغيير حتى أزمة الكساد العالمي (1929-1933)، وعدم قدرة السياسة النقدية على وضع الحلول الكافية، فضلا عن ظهور الفكر الكينزي الذي دعا إلى ضرورة التدخل الحكومي من خلال زيادة الإنفاق العام لتحفيز الطلب الكلي في الاقتصاد، وحل مشكلة العجز المالي، لتغلب على الركود وتحقيق النمو الاقتصادي اللازم.

2. 1. مفهوم السياسة النقدية:

يختلف مفهوم السياسة النقدية من نظام نقدي إلى آخر حسب نوع النظام السياسي والاقتصادي الذي يعمل فيه النظام النقدي في بيئته، إذ تمثل السياسة النقدية موقع السلطة السياسية بالنسبة للنظام النقدي للمجتمع التي تعمل فيها بغض النظر عن موقعها، وفي نفس الوقت تعكس مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من خلال معرفة عناصر النظام النقدي (ادريس، 2021: 33).

ويقصد بالسياسة النقدية مجموعة التدابير التي من خلالها تسيطر السلطات النقدية على الشؤون النقدية والائتمانية من خلال التأثير على عرض النقود (كمية وسائل الدفع) بما يتوافق مع الظروف الاقتصادية للبلاد، وتحاول السلطات والمؤسسات النقدية استخدام هذه الإجراءات لضخ تدفقات نقدية إضافية في الاقتصاد واستيعاب السيولة الفائضة (الاسدي، ويوسف، 2015: 6).

للسياسة النقدية معنيان: ضيق وواسع، أما المعنى الضيق فهو مخصص لمراقبة وتنظيم عرض النقود (العملة والائتمان المصرفي) لتحقيق أهداف اقتصادية معينة (بشيشي، 2017: 22).

يعتقد البعض أن السياسة النقدية هي إجراء مصمم للتأثير على مستوى إجمالي الإنفاق من خلال التأثير على تكلفة الاقتراض، أو سعر الفائدة، أو توفر الائتمان، أما المعنى الواسع للسياسة النقدية هو الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتأثير على التدفق النقدي والجدارة الائتمانية وحجم وهيكلة الدين العام(الحلاق، ومحمد، 2020: 12).

وعلى مدى القرن الماضي، أظهر الفكر الاقتصادي اهتماما واضحا بالسياسة النقدية، وبدأ هذا الاهتمام في النمو، وخاصة خلال فترة الكساد الكبير (1929-1932) أو في فترات عدم الاستقرار الاقتصادي، جزء مهم وأساسي من السياسة الاقتصادية للدولة(داغر، 2014: 21)، إذ كان لتطور الأفكار والنظريات الاقتصادية في مراحل متعاقبة تأثير واضح على تطور مفهوم السياسة النقدية (أن الدول النامية أقرب إلى ما عرفه الكلاسيكيون في كتاباتهم، أقرب إلى التوظيف الكامل، حتى لو كان هذا يؤدي إلى الاستخدام الكامل لعنصر واحد فقط من عناصر الإنتاج في ظل وجود عناصر آخر تحت هذا المستوى، وعليه نجد أن السياسة النقدية أكثر فعالية في القضاء على مشاكل التضخم في هذه البلدان)(الزامل، 2022: 34).

ومع ذلك، ينبغي دعم ذلك من خلال السياسة المالية، أما الدول المتقدمة اقتصاديا فهي أقرب إلى ما كتبه كينز، ومن أجل تجنب حالات الانكماش والكساد، نستنتج أن السياسة المالية هي أكثر فعالية وكفاءة، ولكنها تحتاج إلى دعمها بالسياسة النقدية.

وفي الفكر الاقتصادي الكلاسيكي نرى أن الهدف الرئيسي للسلطة النقدية هو الحفاظ على المستوى العام للأسعار من خلال تحقيق التوازن النقدي والسوقي، ووفقا لهذا المنظور، فإن المستوى العام للأسعار يتحدد من خلال التغيرات في عرض النقود، وسيؤدي التوسع في عرض النقود إلى ظهور التضخم التراكمي، إذ يتكيف سلوك الكيانات الاقتصادية تلقائيا مع توقعات التضخم المستمر، مع الأخذ في الاعتبار أن جهاز الإنتاج المسؤول عن إنتاج السلع والخدمات جامد وحجم الإنتاج ثابت(عبد الصمد، 2018: 41).

ولذلك هدفت النظرية النقدية الكلاسيكية (نظرية عرض النقود) إلى تفسير (التغيرات في عرض النقود التي تؤدي إلى تغير في المستوى العام للأسعار)، وبهذه الطريقة تستطيع السلطات النقدية

التحكم في المستوى العام للأسعار من خلال التحكم في كمية الأموال المعروضة(عبدالله, وآخرون, 2014: 20).

وأصبحت أهمية السياسة النقدية في التحليل الكينزي واضحة بعد الكساد الكبير (1929-1932)، عندما عجزت النظرية النقدية الكلاسيكية عن تقديم حلول فعالة للتعامل مع الأزمة، ويفترض التحليل الكينزي أن ربط الدخل والنفقات هو الحل الصحيح لهذه الأزمة من خلال تحقيق التوازن بين عرض النقود الذي تحدده السلطات النقدية، والطلب على النقود (تفضيل السيولة)، الذي تحدده الدوافع الذي يتحقق في سياق المعاملات والاحتياجات والمضاربات(كاظم, 2019: 42)، وتجدر الإشارة إلى أن الكينزيين يدعون إلى سياسة نقدية مرنة، أي سياسة نقدية تتكيف مع ظروف النشاط الاقتصادي، ومن ناحية أخرى، فإن سوق السلع الأساسية متوازن من خلال التوازن بين المدخرات والاستثمارات، وبموازنة السوقين، سوق النقد وسوق السلع، يتحقق التوازن الاقتصادي الكلي) وبهذه الطريقة يمكن للسلطات النقدية أن تلعب دورها في تحقيق الاستقرار النقدي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي(المشهداني, 2012: 10)

2. 1. 1. 2. أهداف السياسة النقدية:

للسياسة النقدية أهداف عديدة وتختلف أولوياتها باختلاف فلسفة السلطات النقدية ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1. استقرار مستوى الأسعار:

إن إمكانية قصر أهداف السلطة النقدية على مجرد تحقيق استقرار الأسعار بأداة واحدة أمر مثير للجدل، وفي السياق ذاته(مسعود, 2015: 45)، تجدر الإشارة إلى أن بنك إنجلترا حدد الأهداف الرئيسية التي يريد تحقيقها، وهي الحفاظ على استقرار النظام المالي المحلي والدولي، وحماية الخدمات المالية البريطانية، وهدف البنك المركزي الألماني هو تحقيق استقرار الأسعار.(مسكين, وحبيب, 2018: 55)

2. دعم النمو الاقتصادي:

تهدف السياسة النقدية إلى زيادة أو تقليل القوة الشرائية للمجتمع من خلال التأثير على عرض النقود (الغرض من زيادة القوة الشرائية للمجتمع هو تحفيز الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتقليل البطالة)، وبالعكس تخفيض القوة الشرائية تؤدي إلى انخفاض في التوسع في الإنتاج.(التميمي, 2019: 35)

3. تحقيق توازن ميزان المدفوعات:

ينبغي أن تسعى السياسة النقدية إلى خلق المناخ الملائم لتسريع عملية التنمية الاقتصادية، وتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والمساهمة في تحقيق التوازن اللازم لميزان المدفوعات(معيوف،2017: 43).

4. تحقيق مستوى استخدام عالي:

الهدف الأول للسياسة النقدية هو استخدام السياسة النقدية لمكافحة الضغوط التضخمية، التي تمثل أكبر تهديد في الاقتصادات الحديثة، (لا تهدف السياسة النقدية إلى تثبيت المستوى العام للأسعار فحسب(حميد،2019: 24)، بل تهدف كذلك إلى تحقيق مستوى عال من الاستخدام) ولذلك فإن سلطة البنك المركزي تقل عندما تستخدم لمنع التطورات التضخمية بسبب الحاجة إلى يتم استخدام التوازن لتجنب التضخم وتجنب التضخم لتحقيق الاستفادة الكاملة.(الدليمي، وتركي، 2019: 13)

ينبغي تصميم الاستراتيجية النقدية بأهداف نهائية واضحة وأهداف متوسطة وأهداف رئيسية (ولا يمكن وضع استراتيجية بدون أهداف شاملة)، وتشمل الأهداف العامة تقليص الفجوة بين الناتج القومي الإجمالي الفعلي والناتج القومي الإجمالي المرغوب، وهذا ليس الهدف الوحيد الذي تريد السلطات تحقيقه، إلا أن تحقيقه هدف عام يمثل نطاقا واسعا من السياسات (ويختلف الاعتماد على السلطات النقدية لهدف وسيط باختلاف مصادر الصدمات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي).

2. 1. 2. أدوات السياسة النقدية وانواعها:

اولا: الادوات الكمية:

وهي التدابير التي تؤثر على مبالغ القروض بشكل عام، وليس على طبيعتها الخاصة(وليد،2010: 20)، وتشمل الأدوات الآتية :

1. سعر اعادة الخصم او (سعر البنك المركزي):

هو سعر الفائدة الذي يحسب به البنك المركزي القيمة الحالية لمشروع قانون تجاري سيتم دفعه في المستقبل، ويؤثر معدل إعادة الخصم على حجم الائتمان المصرفي(2020: Speagle,32)، وبالتالي عرض النقود من خلال الآلية الآتية :

إذا أراد البنك المركزي اتباع سياسة نقدية توسعية، أي زيادة الأموال المتداولة، فإنه يخفض معدل إعادة الخصم، وذلك لأن تكلفة إعادة الخصم للحصول على السيولة ستكون أقل من سعر الخصم للموجودات المالية التي تحتفظ بها البنوك التجارية في الفترة السابقة للإعلان عن تخفيض

سعر الخصم، وستؤدي مديونية البنوك المركزية المتزايدة إلى قيام البنوك التجارية ببناء احتياطات سيولة كافية لزيادة الإقراض، مما سيسمح لها بتخفيض أسعار الفائدة على القروض المقدمة إلى الكيانات الاقتصادية غير المصرفية في سوق المال عن طريق خصم الأوراق المالية التجارية والمالية (14: 2011, Anderton & Kenny).

ويتم تخفيض سعر الخصم بنفس النسبة وفي نفس الوقت فإن التخفيض في معدل إعادة الخصم وعليه فإن زيادة عرض النقود تؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي وبالتالي إلى زيادة الاستثمارات. (25: 2012, Bennisimol & Foucansy)

ومع ذلك، إذا وجد البنك المركزي أن البنوك التجارية قد تجاوزت حدود إقراضها للمؤسسات، فإنه سيزيد معدل إعادة الخصم ويتوقع من البنوك التجارية زيادة معدل الخصم الذي تطبقه على الكيانات التجارية غير المصرفية، وبالتالي تزيد تكلفة الائتمان، مقارنة بما سبق (إن تأثير تخفيض سعر إعادة الخصم ضئيل للغاية في أوقات الأزمات)، فعندما تقوم البنوك بتجميع السيولة المتاحة وعليه تلجأ إلى البنك المركزي للحصول على قرض، يكاد يتم القضاء عليه (Gruber, et al, 2019: 12).

الهدف من طريقة معدل إعادة الخصم هو تشجيع البنوك التجارية على الاقتراض من البنك المركزي (توسيع الائتمان وإنعاشه) أو تثبيط البنوك التجارية عن بذل جهود للحصول على الائتمان (تراجع التوسع الائتماني والحد منه) (الخطيب، 2015: 11)، السياسة المتناسبة مع الرغبة في منح الائتمان، ويستطيع البنك المركزي من خلال تغيير سعر الفائدة الذي يقرض به البنوك التجارية، التأثير على تكلفة الائتمان، وبالتالي حجمه، وبالتالي اتجاهات الإنتاج والاستثمار، ويشير هذا الإجراء إلى نية السلطات النقدية تحفيز النشاط الاقتصادي ويعرف باسم تأثير الإعلان. (العلي، 2011: 22)

2. تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني:

يطلب من البنوك التجارية إيداع نسبة معينة من إجمالي ودائعها في شكل نقد وموجودات غير سائلة لدى البنك المركزي لتكون بمثابة احتياطي لسحوبات عملائها، ولهذه النسبة من احتياطي السيولة تأثير كبير على درجة قدرة البنوك التجارية على منح قرضا، إن قدرة البنوك التجارية على منح القروض تتناسب عكسيا مع نسبة احتياطي السيولة القانونية (حسين، 2015: 148).

وتعتبر نسبة الاحتياطي النقدي القانوني التي تدخل مقام معادلة مضاعف الائتمان خسارة وعليه تقلل من قيمة مضاعف الائتمان, ولذلك فإن زيادة النسبة يضعف قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان(الحسناوي,2014: 54), ويلجأ البنك المركزي إلى خفض نسبة الاحتياطي القانوني بمقدار عندما يرى أنه ينبغي تشجيع التوسع الائتماني لزيادة الطلب على السلع والخدمات وزيادة الإنتاج والاستثمار (Al-Mashhadani, et al,2012:23).

تتعرض فعالية هذه الأداة في القدرة على القيام بمراقبة فعالة للعملة, ولذلك, لكي يكون هذا الإشراف فعالاً ينبغي أن يتمتع البنك المركزي بصلاحيات كافية(الحريي,2012: 43), وإن دور السلطة النقدية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية بشكل عام والمتغيرات النقدية بشكل خاص يعتمد بشكل أساسي على طبيعة احتياطات الجهاز المصرفي(Al-Mokhtari,etal,2021:30).

تعتبر احتياطات السيولة القانونية أداة فعالة للتنظيم المباشر لحجم الائتمان (فهي أفضل وسيلة للتأثير على حجم الائتمان عندما لا يكون النظام المالي متطوراً, وخاصة في البلدان النامية, التي تنقل عموماً إلى النظم المالية ومقارنتها بالأسواق المفتوحة, في أسواق المال المتقدمة والفعالة غير موجودة)(Al-Moussawi, 2016:32).

وإذ لا يتم تطوير سوق المال غير المنظم, وسيكون لهذه الأداة تأثير فوري على مختلف القطاعات والمناطق, لكن النتائج غير مؤكدة لأن البنوك التجارية تتمتع بسيولة عالية (Awwad, etal,2020: 12).

3. التسهيل الكمي:

يتم تعريف التسهيل الكمي على أنه سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتحفيز الاقتصاد عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة, ويحدث هذا عندما تكون أسعار الفائدة عند الصفر أو بالقرب منه, مما يحد من فعالية أدوات السياسة النقدية التقليدية التي تسعى عادة إلى تحقيق أهدافها من خلال التحكم في أسعار الفائدة, عندما تكون أسعار الفائدة منخفضة للغاية, فإنها تفقد فعاليتها كأداة لتخصيص الأموال في الاقتصاد الوطني(Al-Mokhtari,etal,2021:21), ومن ثم لا بد من استخدام أساليب غير تقليدية, بما في ذلك استخدام

التسهيل الكمي، الذي يشتري فيه البنك المركزي سندات مالية أنشطة الأوراق المالية في الأسواق المالية أو من قبل البنوك لزيادة كمية الأموال التي تدخل الاقتصاد. (Speagle,2020:22) وتتميز هذه السياسة بأنها تهدف إلى الحفاظ على أسعار الفائدة السوقية عند مستوى يراه البنك المركزي مناسباً للوضع الاقتصادي المنشود، أو يساهم في تحقيق الوضع المنشود، ويهدف كذلك إلى إبقاء التضخم في الاقتصاد عند المستوى الذي يراه البنك مناسباً لوضعه، يقوم البنك المركزي بتنفيذ التسهيل الكمي عن طريق شراء الأصول المالية من البنوك التجارية والشركات الخاصة والأسواق المالية باستخدام الأموال الجديدة (المصدرة) التي تم إنشاؤها إلكترونياً، مما يؤدي إلى زيادة الاحتياطيات الفائضة للبنوك التجارية وزيادة سيولة السوق، ونتيجة لذلك ترتفع أسعار الأصول المالية في السوق بسبب زيادة الطلب (Monamodi,2022:23).

يعود الفضل في الاستخدام الأول لمصطلح (التسهيل الكمي) إلى د. فيرنر، أستاذ العلوم المصرفية الأجنبية في جامعة ساوثهامبتون في المملكة المتحدة، عام 1994، واقترح شكلاً جديداً للسياسة النقدية لا يعتمد على خفض أسعار الفائدة، وكانت الأساليب التقليدية للسياسة النقدية تهدف إلى زيادة المعروض النقدي، إذ اعتبرت هذه التدابير غير فعالة (Nordine,2012:6)، وبدلاً من ذلك، أشار إلى أن الانتعاش الاقتصادي ينبغي أن يتحقق من خلال توليد الائتمان واتخاذ تدابير مختلفة، وفي هذا الصدد، اقترح أن يقوم البنك المركزي بشراء الأصول المتعثرة من البنوك، وتقديم قروض مباشرة للشركات والحكومة، وشراء السندات والأوراق التجارية، وأدوات الدين وحقوق الملكية الأخرى للشركات ووقف إصدار الأوراق المالية من قبل الحكومة لتمويل القطاع العام. (Symoom, etal,2018:22)

4. عرض النقد:

في العصر الحديث، أصبح المال هو شريان الحياة لجميع الاقتصادات في العالم، والسيطرة عليه تعني التحكم في دقة الاقتصاد واتجاهه، يمكن أن يؤدي تغيير أسعار الفائدة إلى تحويل الموارد الاقتصادية وتوجيهها من قطاع إلى آخر، من خلال تغيير حجم وكمية الأموال في الاقتصاد، يمكن أن تتغير حالة الاقتصاد من "الحالة المرضية" إلى "الصحية" والعكس صحيح (Abderrahim,2010:11)، ومع ذلك، هناك اهتمام متزايد بالاقتصاد النقدي من خلال التحكم في عرض النقود واتباع سياسات نقدية سليمة بحيث تكون التدابير المستهدفة على مستوى النشاط الاقتصادي الحقيقي فعالة، وأن عرض النقد يساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة للشركة، ورغم أن المتغيرات الاقتصادية الحقيقية، أي مستوى التشغيل وحجم الإنتاج ومستوى الدخل القومي، تعتمد بشكل رئيسي على الموارد

الاقتصادية المتاحة، إلا أنه يتم اتباع سياسة نقدية خاطئة، وتعمل السياسة على تقليل المنفعة بسبب الفرص المتاحة والإمكانيات المالية والبشرية، مما يعني ضرورة خلق الظروف النقدية المناسبة في الاقتصاد (William,2012 25):.

4. 1. ماهية عرض النقد:

يطلق على مخزون النقود في الاقتصاد في وقت معين اسم "Money"، تعريفات مصطلح "عرض النقود" التي يستخدمها الاقتصاديون والممولون، وتتفق جميع التعريفات على أن هذا العرض يشمل النقد المتداول بالإضافة إلى الودائع، سنتناول في هذا القسم تعريفات العرض النقدي ومكوناته ومقابلات العرض النقدي (Hunt,2011 44):.

4. 2. تعريف عرض النقود:

يشير مفهوم عرض النقود إلى مجموعة العناصر الداخلة في التبادل، وضمن هذا المفهوم العام، فضلا عن النقود المتداولة والعملة المتداولة، هناك العديد من مفاهيم عرض النقود، اعتمادا على ما تغطيه هذه المفاهيم، وهو نوع شديد السيولة من الأشياء، مما يعني أنه يمكن تحويله على الفور إلى نقد مع تقلب بسيط أو معدوم في القيمة، ومن هذا المنطلق، هناك أربعة مفاهيم للعرض النقدي: (الغانمي,2017: 69)

اولا. عرض النقد بالمعنى الضيق (M1):

يعبر هذا المفهوم عن عرض محدود من النقود ويبدأ بالوظيفة الأولى للنقود، وهي وسيلة التبادل، ومن ثم يتم تعريف الأنشطة التي يشملها هذا المفهوم بأنها الأنشطة التي تتميز بمستوى مرتفع من السيولة وتتميز عن الأنشطة الأخرى بأنها تستخدم مباشرة كوسيلة للدفع وتجعل التبادل بسيطا ومريحا، عرض النقود بالمعنى الضيق (M1) يتكون من الأموال المتداولة خارج النظام المصرفي، بالإضافة إلى الطلب على الودائع في البنوك التجارية وجميع الحسابات التي يمكن سحبها عن طريق الشيكات(خلاقي, 2019: 92).

يستبعد هذا المفهوم الضيق الأموال الموجودة في خزائن النظام المصرفي من عرض النقود لأنها ليست متداولة، والودائع لأنها لا تستفيد من سيولة الأموال المتداولة، وتتطلب الودائع مما يحد من إمكانية استخدامها كوسيلة للتبادل، ولذلك يمكن التعبير عن السيولة النقدية في مفهوم عرض النقود المقيدة بالمعادلة الآتية: (Jean,2016: 78)

$M1 = \text{النقود المتداولة خارج النظام المصرفي} + \text{الودائع الجارية} + \text{الودائع لأجل التي يمكن سحبها وتحويلها تلقائيا.}$

ثانيا. عرض النقود بمعناه الواسع (M2):

يسمى بالسيولة المحلية الخاصة ويتضمن (M1) وودائع لأجل أكثر في البنوك وودائع ادخارية في بنوك الادخار (اشباه النقود) أموال أقل سيولة من (M1)، وأن أسباب توسع عرض النقود يمكن العثور عليها

هنا في القطاع تمثل الأصول المالية مجموعة متنوعة من الأصول المالية في الدول المتقدمة والتي يمكن تحويلها بسهولة وسرعة إلى أموال فعالة وفي نفس الوقت تولد عوائد تحل محل النقود كمخزن ذات قيمة ويمكن استخدامها كقوة شرائية, ويمكن تفسير ذلك بالمعادلة الآتية : (الصميدعي,2016: 52)

$$M1=M2 + \text{الودائع الادخارية والودائع الصغيرة.}$$

ثالثا. عرض النقد بالمعنى الاوسع M3 :

فضلا عن M2، كذلك يتضمن السيولة الخاصة المحلية والودائع الحكومية في البنوك مثل السندات وأذون الخزانة، وهي أقل سيولة من M2، وعليه فإن هذا التعريف يشمل كذلك الإدخالات المستخدمة، وهو في الأصل مخزن للثروة أو القيمة، ولكن يمكن استخدامه كوسيلة للتبادل بسعر معين (تكلفة)، وهذه التكلفة هي العقوبة التي تفرضها البنوك والمؤسسات المالية على أصحاب هذه الودائع لرغبتهم في تحويلها عن الشكل الذي خصصت به أصلا، ويمكن توضيحه في المعادلة الآتية : (Essama,2013:34)

$$M3 = M2 + \text{أنواع الودائع الكبيرة ذات الطابع الادخاري أو الاستثماري المتخصص.}$$

رابعا. إجمالي سيولة الاقتصاد (M4)(M5):

ويشمل عرض النقود بالمعنى الأوسع (M3) والأصول المالية الأخرى التي تحتفظ بها الكيانات الاقتصادية غير المصرفية، مثل، الأوراق المالية العامة والسندات التي تمثل القروض سواء الصادرة عن الدولة أو المشاريع الخاصة، وكذلك السندات الصادرة عن المؤسسات الاستثمارية المتخصصة، والودائع العامة والأوراق التجارية (عمران,2022: 95).

$$M4, M5 = M3 + \text{الأصول والالتزامات النقدية للبنوك الخاصة.}$$

ويختلف توزيع عرض النقود في هذه العناصر من بلد إلى آخر ويعتمد على تطور النظام المالي والمصرفي بشكل خاص وتطور الاقتصاد بشكل عام، تقسم بعض الدول عرض النقود إلى مجموعتين فقط (M1 و M2)، وهي دول متخلفة بشكل عام، وهناك كذلك دول أخرى تحقق ذلك (M5) تمثل الدول المتقدمة، وأخيرا يمكننا أن نستنتج أن عرض النقود يتكون من النقود الورقية القانونية الصادرة عن البنك المركزي وتلك الصادرة عن وزارة التجارة، توجد فائدة مالية فرعية، وكذلك لحجز أو إيداع الأموال والمدخرات والأصول المالية الأخرى التي أنشأتها البنوك التجارية(شريف, 2016: 36).

4. 3. مكونات عرض النقود:

يمكن التمييز بين نوعين من مكونات عرض النقود:

اولا. النقود:

هي العملة المتداولة خارج النظام المصرفي، باستثناء الودائع تحت الطلب، والتي تمثل:

1. العملة القانونية:

والتي تتكون من النقود الورقية والنقود المساعدة المعدنية ويصدرها البنك المركزي، إنه يعبر عن أعلى شكل من أشكال السيولة الكاملة والنهائية، وهي تمثل التزامات البنك المركزي تجاه الاقتصاد ككل، وبما أن البنك المركزي هو الذي يصدرها (علي، 2012: 50)، فإنها تعرف كذلك بالنقود المركزية في شكلين:

أ. **الاوراق النقدية:** تعتبر الورقة النقدية أهم العملات على الإطلاق، وأكثرها انتشاراً، وتستخدم في جميع الدول المتقدمة والمتخلفة، الأوراق النقدية هي وثائق يصدرها البنك المركزي بناء على مجموعة من القواعد والقوانين التابعة للجهة الحكومية التي تنظم كميتها، والتذاكر الصادرة والقواعد تختلف بالتفصيل من بلد إلى آخر، ومع ذلك، يتفق الجميع على الافتراضات العامة، ونلاحظ على سبيل المثال أن جميع القوانين واللوائح التي تحكم إصدار الأوراق النقدية متسقة بمعنى أنها تعتبر التزامات تجاه البنك الذي أصدرها وأنه من الضروري أن يكون لدى البنك أصول بنفس قيمة الأصول التي تحمل قيمة الأوراق النقدية الصادرة، وهذا ما يسمى الضمانات النقدية (خلاقي، 2019: 91).

ب. النقود المساعدة (أموال التجزئة):

هي العملة المعدنية التي تصدرها الخزنة على شكل عملات معدنية (فضة، برونز، نيكل) مهمتها دعم النقود الورقية من خلال تسهيل عمليات التبادل بالفتات الصغيرة، وليس لهذه الأموال قوة استرداد غير محدودة، ولكن يمكن للدائن أن يرفض قبولها لسداد ديونه إذا تجاوزت الحد المقرر قانوناً (حسن، 2010: 34).

2. النقود الكتابية (ودائع تحت الطلب):

هذا النوع من الأموال هو أموال البنوك أو أموال الودائع، والتي تمثل ودائع على شكل حسابات مصرفية (عند الاطلاع) لدى البنوك التجارية، وتمثل كرصيد إلى حسابات الوحدة الاقتصادية (محي، 2014: 87).

ثانياً. شبه النقد:

هي أصول سائلة غير نقدية تتكون من ديون والتزامات معينة على المؤسسات المالية، بما في ذلك الودائع لأجل والودائع الادخارية والسندات المحلية قصيرة الأجل وعقود التأمين وغيرها من الأصول التي لا يمكن تداولها مباشرة (الربيعي، وعبود، 2012: 32)، وتتمثل كالاتي:

1. ودائع لأجل:

الودائع لأجل هي مبالغ مالية يودعها العميل لدى البنك، حتى لو لم يطالب بها العميل قبل موعد نهائي معين، وميزة هذه الودائع بالنسبة للبنك هي أنها لا تحمل مخاطر سحب مثل الودائع تحت الطلب، ولهذا السبب تكافئ البنوك هذه الودائع بإعطاء أصحابها فوائد أعلى من الودائع السابقة البالغة (كريم، 2010: 63)، هناك عدة أنواع من الودائع لأجل، منها: (عمر، 2015: 57)

أ. الودائع ذات تاريخ استحقاق محدد، ويتم تحديد هذا التاريخ مسبقاً.
ب. ودايع الإشعار المسبق: يجب أن يمر قدر معين من الوقت بين تقديم الطلب وعملية الدفع نفسها، ويتضمن ذلك، كذلك إخطار البنك قبل عملية الدفع.
ت. الودائع الثابتة: هي ودايع لدى أحد البنوك لاستخدامها في معاملة محددة، مثل ودايع الشركة لإرجاع أرباح من مساهماتها أو لدفع رواتب الموظفين.

2: الودائع على الدفتر:

هي ودايع توفيرية مودعة لدى البنوك التجارية، يحصل صاحبها على فائدة على المبلغ غير المدفوع ويتم سحبها عند الطلب دون شيك، ولكن يتم تسجيل المبلغ المسحوب في السجل على أنه تم استخدامه لسداد دين أو تسوية معاملة (محمد، 2016: 57).

ثالثاً. المقابلات التي تعبر عن عرض النقد:

تمثل العناصر ذات الصلة بعرض النقود مجموع ديون الجهات المصدرة للصاديق النقدية وشبه النقدية التي تشكل سبب أو مصدر عرض النقود، وهذا يعني أن النقود تحتوي على أجزاء مقابلة تفسر سبب إصدارها، لأن نظيراتها من المعروض النقدي تقع على جانب الأصول في الميزانية العمومية الفردية للنظام المصرفي بعد دمج الميزانية العمومية للبن المركزي والبنوك التجارية (عبد الهادي، 2021: 93)، وعليه فإن عناصر المقاصة للكتل النقدية هي كما يلي:

- الذهب والعملية:

تتم التجارة بين دول العالم من خلال معاملات الاستيراد والتصدير، وتتم المدفوعات الدولية بالذهب أو العملات الأجنبية.

1. العملات الأجنبية: عندما تتخذ دولة ما خطوات لتصدير أو جذب الأموال الأجنبية، فإنها تحصل على العملات الأجنبية ثم يقوم البنك المركزي بشرائها، ونظراً لأنه لا يمكن استبدالها محلياً، فإن البنك المركزي مسؤول عن الحفاظ عليها آمنة وإصدار قيمتها بالعملية المحلية، فنرى أن التصدير يؤدي إلى إصدار عملة وطنية جديدة (رزاق، 2011: 84).

أما إذا حدث العكس وقامت الدولة باستيراد أو سحب أموال من الخارج، يقوم المستورد بسداد ديونه بالعملية الأجنبية وفي المقابل يقدم للبنك المركزي مبالغ من الأموال بالعملية المحلية، والذي بدوره يوفر أموالاً بالعملية الأجنبية، لسداد قيمة الاستيراد (الشمري، 2019: 89).

2. الذهب: يستخدم رصيد الذهب لتغطية إصدار العطاء القانوني، ولكن بسبب إهمال نظام معيار الذهب أصبح هذا الدور أقل أهمية ويستخدم الآن في الاتفاقيات الدولية، إذ تلجأ البلاد عادة إلى الذهب للمدفوعات الأجنبية عندما يحدث عجز في ميزان المدفوعات نتيجة الأزمة الاقتصادية وتفقد الدول الثقة في عملاتها، (القوة الشرائية العالمية)، ولذلك فإن عمليات التصدير إلى الخارج تزيد من حجم عرض النقود المحلية، وكذلك تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلاد، بينما تحدث الظاهرة

المعاكسة عند استيراد وتدفق الأموال إلى الخارج، أي انخفاض في حجم الكتلة النقدية محليا(حسين,2017: 86).

3. القروض الممنوحة للاقتصاد:

يعتبر الائتمان الممنوح للاقتصاد أحد العناصر المهمة التي تفسر سبب إصدار السيولة، فهو عنصر يمكن للسلطات النقدية السيطرة عليه بشكل أفضل من غيرها، فهو الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية لتمويل النشاط الاقتصادي يمنح للمؤسسات والأفراد، مباشرة أو بخصم ورقة تجارية، وهي في جميع هذه الأحوال عملية خلق ودائع نقدية مقابل منح هذا القرض، وبالتالي زيادة المعروض النقدي(العذاري, واخرون,2020: 23), (الواندي,2010: 66).

4. القروض الممنوحة لخزينة الدولة :

تقوم خزانة الدولة بإدارة الموازنة العامة للدولة من خلال بنود الإنفاق العام، والإيرادات تمثل الصندوق المالي للدولة وتسعى الدولة لتحقيق التوازن بين مكونات الميزانية ولكن مع تطور وظائف الدولة الحديثة، وتوسيع أنشطتها، فإنها غالبا ما تكون غير قادرة على تغطية نفقاتها من خلال الدخل المنتظم (الضرائب)، ولهذا السبب تطالب خزانة الدولة البنك المركزي وكذلك البنوك التجارية والشركات التجارية بتوفير السيولة اللازمة، ضرورة موازنة عجز الموازنة العامة للدولة، تشمل القروض الممنوحة للخزينة ما يلي: السلف الممنوحة من البنك المركزي، السندات الصادرة عن المؤسسات المصرفية والمالية، السندات التي تصدرها الشركة (عائلات الأعمال) (العزاوي,2018: 93).

4. 4. النظريات المتعلقة بعرض النقد:

1. النظرية الكلاسيكية:

يركز التحليل الكلاسيكي في مجال النقد على حقيقة أن المال هو سلعة مادية، وقيمته، مثل قيمة السلع الأخرى في السوق، تتحدد بسعر تكاليف الإنتاج وكمية عرضها، وعرض النقود هو الأساس الأول للقيمة، وترى النظرية الكلاسيكية أن جميع العوامل الاقتصادية حقيقية، أي أن أسعارها يحددها سوق السلع والخدمات، وبالتالي فإن سعر الفائدة هو شيء حقيقي (وليس نقدا) ويتحدد من خلال المعروض من المدخرات والاستثمار(الوادي, واخرون, 2010: 44).

لذلك ينبغي أن يقتصر التحليل على النشاط الفعلي فقط (أي أن مستوى العملة ليس مهما والنقود ليست وسيلة للتبادل والأسهم ليست سوى عملية تبادل السلع مقابل المال ثم المال مقابل السلع، جميع السلع وجميع الخدمات المرتبطة بها ينبغي أن توجد بين الطلب وبين عرض النقود والطلب على النقود، خلصت النظرية النقدية الكلاسيكية إلى أنه لا يوجد شيء في الاقتصاد أكثر قيمة من المال، وأن المال محايد في النشاط الاقتصادي، أن أي تغيير في مبلغ المال ليس له أي تأثير على مبلغ المال

والخدمات التي تقدمها الشركة، سيؤدي إلى تغيرات في مستوى الأسعار بنفس النسبة وهذا لا يتطلب تأثيراً على العملة (ليندة، 2019: 46).

2. النظرية الكمية للنقود (نظرية فيشر):

تلخيصاً لتطور النظرية النقدية التقليدية، تعتمد هذه النظرية على حقيقة أن كمية النقود هي أهم محدد لمستوى الأسعار العام وأن المتغير الأكثر أهمية في الاقتصاد الدائري الذي يحيط بالمتغيرات الأخرى هو عرض النقود، إذ كشف الاقتصادي الأمريكي إيرفينغ فيشر عن العلاقة السببية بين النقود والتضخم مع معادلة سعر الصرف التي وضعها عام 1917، وذلك بالمنهج التالي: (أحمد، 2013: 168)

$$MV = PT$$

إذ أن:

M: عرض النقود

V: سرعة

P: المستوى العام للأسعار

T: حجم المعاملات

ومنها:

$$P = V/T * M$$

وتؤسس هذه النظرية لاستقرار (T) واستقرار (V) للتوظيف الكامل، في حين لا يوجد احتياطي للمال (ولا حاجة للمال لمصلحته الخاصة)، ومن أجل تثبيت عادات الاستهلاك في المجتمع والسيطرة على زيادات الأجور على المدى القصير، يمكن التعبير عن العلاقة الأولى على النحو التالي: (مسعود، 2015: 133)

$$P = F(M)$$

ويترتب على ذلك أنه من الممكن التحكم في المستوى العام للأسعار من خلال التحكم في كمية النقود المتداولة، وهذا يعني أن هناك علاقة تؤدي إلى تغير في كمية النقود (كمتغير مستقل) وتغير في المستوى العام للأسعار (كمتغير تابع).

3. النظرية الكينزية:

في عام 1929، كانت المشاكل العالمية التي تواجهها الدول الرأسمالية، والتي يشار إليها بالاقتصاد المتطرف، تعني أن التحليلات والنظريات القديمة التي قامت عليها هذه المدرسة لم تتمكن من إيجاد إجابة صحيحة لهذه المشاكل، ولذلك فإن ميزة دراسة التغيرات في الأسعار العامة تتفوق على النظريات القديمة التي تدرس سلوك النقود وتأثيرها على النشاط الاقتصادي العام بناءً على تحليل كامل وشامل للمتغيرات الاقتصادية الأساسية (الوادي، وآخرون، 2010: 47).

قام كينز بفحص الأزمة الاقتصادية (الكساد الكبير) ووجد أدلة على أن التحليل الكلاسيكي الذي ساد حتى حدوث الأزمة كان خاطئاً، يوضح التحليل الكلاسيكي أن التوظيف المثالي يتم تحقيقه تلقائياً في المنافسة الكاملة، ولذلك فإن الكمية المنتجة ثابتة ولا تتغير التكلفة الإجمالية إلا بتغير الكمية المعروضة، تحدى كينز هذه الأفكار باستخدام أدوات تحليلية جديدة فيما يتعلق بالدخل والاستهلاك والمدخرات والاستثمار، وأكد كينز أنه، على عكس الأفكار القديمة، يمكن تحديد الدخل القومي والنتاج القومي من خلال مستوى تشغيل العمالة، وأضاف كينز وقال إنه إذا تعرضت دولة ما لمؤثرات خارجية تتسبب في انحراف دخلها عن مستوى التوازن، فإنها لن تعود إلى مستوى التوازن السابق، بل ستنتقل إلى مستوى التوازن الجديد، وهذا المستوى ليس بالضرورة عند مستوى التوظيف الكامل، ولكنه يمكن أن يكون وضعاً مستقراً ليس بعيداً عن مستوى الكامل، وهكذا، ادعى كينز أن مستوى التوظيف الكامل، ومستوى الإنتاج ومن ثم مستوى الدخل القومي في المركز الأول يعتمد على حجم الطلب (بولس، 2010: 22).

4. النظرية النقدية الحديثة (النظرية النقدية المعاصرة) :

ينظر إلى النمو والابتكار في كل من النظرية الكلاسيكية الكينزية، ترتبط هذه التطورات بتطور النظام الرأسمالي والطبيعة المتغيرة للمشاكل الاقتصادية، وظهرت أفكار كينز كوسيلة لتحليل الماضي، وكانت بمثابة ثورة في أفكار الاقتصاد الرأسمالي، وخاصة استخدام الأساليب الجديدة في تحليل المال والعلاقة بين المال والاستثمارات، وهكذا، فشلت النظرية النقدية الكلاسيكية في تحليل ديناميكيات المستوى العام للأسعار من ناحية، وتأثيرات تغيرات الدخل من ناحية أخرى (عبد الكريم، 2010: 17).

إلا أن البنية الفكرية الكينزية واجهت كذلك مشاكل، والسبب الرئيسي لذلك هو وجود التضخم والانكماش من جهة، ومن جهة أخرى ظهور مشاكل جديدة لم يستعد لها النظام الرأسمالي من قبل، والتي تحاول النظرية النقدية الحديثة جمع النتائج القديمة مع النتائج الكينزية، ومع ذلك، فإن التسعينيات والتطور المرتبط بمشاكل الاقتصاد الرأسمالي الحديث أعاد إحياء التحليلات القديمة ولكن أفكار جديدة وطاقة جديدة مماثلة لمدرسة شيكاغو أو ظهور صحيفة نيويورك تايمز، بقيادة الاقتصادي الأمريكي المعاصر ميلتون فريدمان، نجح أسلوب شيكاغو هو وأتباعه في التحقق من صحة وجهات نظره حول الحقيقة الفعلية وتشجيع اعتمادها من قبل الدول الرأسمالية، وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، إذا اعتمدت هذه الحكومات تدابير اقتصادية تهدف إلى زيادة النمو الاقتصادي عن طريق تقليص حجم الأنشطة الحكومية وتخفيض مبلغ الضرائب وخفض النفقات الحكومية والإعانات وغيرها من التدابير التي تعتمد بشكل أساسي على أساس الوضع الاقتصادي السابق (مسعود، 2015: 134).

5. النظرية النقدية الكمية الحديثة (مدرسة شيكاغو):

يدير هذه المدرسة الأمريكي الشهير ميلتون فريدمان، ويمثل هذا الأسلوب من ناحية محاولة حل المشكلات التي انتقدها النقد الكلاسيكي، ومن ناحية أخرى الاستفادة من التطور والتقدم الفكري الذي

ظهر بعد الفترة الكلاسيكية، وتعتبر نظرية فريدمان تحليلاً هامشياً يتطلب الدخل بمعنى أوسع من التحليل الكلاسيكي لهذا الموضوع والتحليل الكينزي، ووفقاً لهذه النظرية، تمثل الثروة القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل الناتجة عن إضافة النقود، والأسهم والسندات (المصري، 2013: 100).

ويعتبر الدخل تدفقاً من حقوق الملكية، على غرار الثروة، ولهذا السبب يميز فريدمان بين الدخل الدائم والدخل الجاري، إذ أن الأول يعتمد (بشكل دائم) على التوقعات بشأن الدخل المستقبلي، ووفقاً لطريقة فريدمان، ترتبط الثروة بالدخل الذي يتم الحصول عليه من خلال الربح، والنمط الأساسي الذي يمكن أن نستخلصه من تحليل فريدمان هو أنه يرى أن الثروة أو المال هو المصدر الأساسي للتغير في الطلب على النقود، في حين أن المتغيرات الأخرى، وخاصة التغير في أسعار الفائدة، تعتبر ثانوية، فالدخل المتوقع (الدائم) هو كذلك عوائد توفرها الأصول الأخرى (بحسب فريدمان)، ومعظم الفوائد فعليا أو واقعيًا تعتمد على سعر الفائدة (بولس، 2010: 23).

أن هناك شيء نوعي في طريقة توزيع الثروة وطريقة إعطاء الأولوية لهذه الثروة على غيرها، واختيار أحد هذه الأصول على غيرها من حيث الاستثمار لا يعتمد فقط على قيمة الأصول، بل كذلك على العوامل التي تحدد وتؤثر في توزيع الثروة، مثل أذواق وعادات أصحابها، التي تحكم توزيع الثروة على شكل أصول مختلفة من نوع معين، وفي أوقات الحرب والمتاعب الاقتصادية الكبرى، قد ينقل الأثرياء أصولهم أو يستبدلونها بالذهب لإظهار استعدادهم لتجنب توزيع أصولهم بفائدة عالية، وإبقاء عقولهم متفائلة في مثل هذه المواقف (المصري، 2013: 101).

ولذلك فإن توزيع الثروة في الأصول المختلفة قد يختلف عن الثروة العادية والوضع في الاقتصاد الخاص والاقتصاد لأن الأخير قد يقرر توزيع بعض الثروة بطريقة مختلفة عن الوضع الطبيعي، ويؤكد (فريدمان) أن استدامة الاقتصاد والتضخم يتطلب زيادة الأموال بما يتناسب مع الزيادة في حجم الناتج القومي والنمو السكاني، ولذلك، عندما يميل الدخل الحقيقي إلى الارتفاع (بسبب انخفاض المستوى العام للأسعار)، فإن المبلغ ينبغي أن يزيد بمعدل يعكس رغبة الأفراد في الحفاظ على النسبة التي يرغبون في الاحتفاظ بها من المال، ولا يختلف التحليل الكلاسيكي للتغيرات في الأسعار الإجمالية بسبب التغيرات في كمية النقود عن ذلك، إذ يظل الطلب والعرض على النقود ثابتين (عبد الكريم، 2010: 19).

ثانياً. الأدوات النوعية (الانتقائية):

هذا ما يسمى بالمراقبة الانتقائية الانتقائية وهذه الأساليب ذات فائدة كبيرة مقارنة بالأساليب الكمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومحاولة القضاء على آثار التضخم التي تشوه نمط الاستثمار (الخرجي، 2010: 55)، خاصة عند استخدامها في الدول النامية التي تواجه تحديات مالية وتخلف مالياً في المؤسسات النقدية، مما يقلل من فعالية الأساليب الكمية في بعض المجالات، ولذلك

فإنه في حالة الائتمان والإنتاج له تأثير نوعي فعال في تحديد مستوى الطلب الكلي الذي تتطلبه الظروف الاقتصادية واحتياجات النمو الاقتصادي(الصميدعي,2016: 86).

ونظرا لاختلاف ظروف وأهداف السياسة الاقتصادية لجميع البلدان، بغض النظر عن مستوى تنميتها، فقد تم تنوع ومضاعفة هذه التدابير، وبشكل عام يمكن القول إن أهداف هذه الإجراءات تتلخص في الحد من توسع الائتمان في بعض قطاعات الاقتصاد التي تعتبرها السلطات النقدية غير مرغوب فيها(الفهداوي,2021: 75)، أو تشجيع منح الائتمان من قبل البنوك للأنشطة التجارية في واحد أو أكثر من القطاعات، قطاعات الاقتصاد الأساسية والتي لا غنى عنها لتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية وتعزيز الإنتاج فيها(الطائي,2018: 97)، وتكمن أهمية هذه الإجراءات في أنها (تهدف إلى توجيه القروض نحو الأهداف المرجوة) بما يتناسب مع استخدام الموارد الاقتصادية المتوفرة في البلاد، خاصة وأن مؤسسات الائتمان وحدها غير قادرة على تحقيق هذا الهدف، في هذه البلدان(لطيف,2018: 84)، ومن ابرز هذه الوسائل والأكثر استخداما هي:

1. التمييز السعري في الأوراق المالية التجارية المعاد خصمها:

تستخدم هذه الطريقة في الدول التي تعاني من تأخر المؤسسات المالية والنقدية، إذ يتم تحديد أسعار مختلفة للأوراق المالية المعاد خصمها والمقبولة كضمان للقروض، ويوجد بشكل عام سعر أساسي وهو في كثير من الأحيان ثابت(العبيدي,2018: 88)، فضلا عن هناك سلسلة أخرى من الأسعار تنطبق على أنواع مختلفة من الأوراق المالية وتخضع للتغييرات والتعديلات من حيث إعادة الخصم كما يشير البنك المركزي والتي تنظم منح أنواع معينة من القروض(العزاوي,2015: 97)، ويرفض أحيانا خصم بعض الأوراق المالية من مبيعات المستهلكين (كما يقدم البنك المركزي بعض الامتيازات أو الامتيازات في أقساط السداد المخفضة للمساهمة في التنمية الاقتصادية، ولذلك، ينبغي استخدام الرقابة التمييزية للتمييز واستهداف سعر الائتمان ومدى توفره لمختلف القطاعات لضمان توزيع الائتمان وهيكلة المرغوب فيه(العزاوي,2018: 101).

2. الحصول على قروض على شكل سندات بهامش أمان ثابت:

وبهذه الطريقة، يحد البنك المركزي بشكل مباشر من حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية لعملائها، بما في ذلك المضاربين في الأسهم، لأنهم يستطيعون الاقتراض من البنوك التجارية، والبنوك التي لديها ضمانات للسندات المشتراة في الفترات السابقة بشرط الحفاظ على الهامش(الواندي,2010: 69)، وتمثل متطلبات الضمانات أو الهامش الفرق بين القيمة السوقية للسند وقيمة القرض، ويشدد البنك المركزي ضوابطه للحد من الاقتراض لأغراض المضاربة(العذاري, واخرون,2020: 29)، خاصة في سوق الأوراق المالية، من خلال وضع حد أدنى للمبلغ الذي لا يجوز للبنك المركزي أن يقترضه، وينبغي على المقرض السداد عند شراء سهما وسندا، بشرط أن تظل حرية اقتراض قيمة الجزء المتبقي من السندات والأسهم من المؤسسات الأخرى(حسين,2017: 89).

3. تنظيم الائتمان الاستهلاكي:

تم إدخال مراقبة الإنفاق الاستهلاكي، والهدف منها ، الحد من الطلب على الموارد الاستراتيجية الهامة في أوقات الأزمات، ومن ناحية أخرى، منع الزيادة اللاحقة في القوة الشرائية للمستهلك(الشمري،2019: 99)، ويشترط مراقبة الائتمان والسداد المسبق لجزء من الأصل وتحديد مقدار قيمة الدفعة، على ألا تتجاوز هذه القروض نسبا معينة من موجودات البنوك التجارية(رزاق،2011: 88).

4. التمييز في أسعار الفائدة والاختلاف في شروط القروض:

يشجع هذا الإجراء البنوك التجارية على توجيه مواردها نحو استثمارات محددة مرغوبة اعتمادا على الوضع الاقتصادي المرغوب، ويتم التمييز من خلال منح مزايا ائتمانية للقطاعات التي تشكل المصدر الرئيسي للتقلبات في النشاط الاقتصادي(عبد الهادي،2021: 97)، أن سياسة أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية في الستينيات كانت ضخمة وواسعة الانتشار وتطبق على الجميع دون استثناء(محمد،2016: 59)، ويرى رئيس المدرسة النقدية ميلتون فريدمان أن سياسة أسعار الفائدة التمييزية لن تؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة للاستقرار الاقتصادي، وتخفي آثاره تدريجيا مع اكتشاف الطرق، والتعامل معها يعني تجنب آثارها ويؤدي كذلك إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية.(عمر،2015: 59)

5. وسائل الرقابة المباشرة:

وقد لا يكون أسلوب الإقناع الأخلاقي كافيا لتحريك البنوك التجارية في الدول النامية في الاتجاه المنشود، لذلك يلجأ البنك المركزي عند الضرورة إلى التدخل المباشر للسيطرة على أنشطة البنوك (من خلال فرض قيود أو شروط معينة عليها)(كريم،2010: 65)، في الواقع يتمتع بسلطة قانونية تمكنه من تحديد مقدار القروض التي تمنحها البنوك التجارية، أو أنها تستفيد من تثبيت أسعار الفائدة بشكل عام أو المفاضلة في أسعار الفائدة حسب الغرض من القروض الممنوحة(الربيعي، وعبود، 2012: 39)، ومعدلات الفائدة على القروض لتمويل مشروعا صناعيا أو زراعيًا أقل من القطاعات الأخرى، ولذلك تعتبر هذه الإجراءات من أكثر الأساليب فعالية في البلدان النامية لأنها ملزمة للبنوك التجارية.(محي،2014: 82)

المبحث الثالث : العلاقة بين متغيرات الدراسة

توطئة:

في النصف الأخير من القرن الماضي، ساهمت التطورات التي شهدها العالم، خاصة بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، بشكل كبير في زيادة الديون الخارجية والديون العامة وعجز الموازنة، واختلال ميزان المدفوعات في مختلف البلدان، ولقد لعب هذا الوضع دورا هاما في الكشف عن أهمية السياسة المالية وتغيير مفهومها وطريقة عملها منذ ولادة النظرية الكينزية التي توضح ضرورة دور الدولة، ولا بد من زيادة دور الدولة من خلال السياسة الاقتصادية، وأولها السياسة المالية بشكل خاص، وذلك لتأثيرها على عرض النقد، وفي هذا المبحث سوف نتناول الآثار النقدية للسياسة المالية على عرض النقد:

اولا. تأثير الإنفاق الحكومي على المعروض النقدي:

إن العلاقة بين الإنفاق الحكومي كأداة للسياسة المالية وعرض النقود كأداة للسياسة النقدية وثيقة لأن العمليات المالية والنقدية هي وسائل فعالة لتحقيق السيطرة الاقتصادية وعليه وبسبب التداخل بين الاثنين فإن هناك حاجة ملحة إلى التنسيق بينهما، لأنهما يمكن أن يتناقضا مع بعضهما البعض بطريقة تضعف كليهما وعليه تمنع سلطات الدولة من تحقيق أهدافها المعلنة.

وتناولت العديد من الدراسات هذه العلاقة ومنها دراسة(الفتلاوي,2017) أذ اشارت إلى ان للعمليات المالية للدولة آثار نقدية مباشرة، وعلى الأخص تمويل العجز أو إزالة الفوائض، وهي العمليات التي تؤثر على سيولة الاقتصاد، وكذلك العمليات الحكومية مثل سندات الخزينة أو تمويل العجز من خلال الأوراق المالية الحكومية، وهي عمليات لها تأثير حقيقي على أسعار الفائدة وسوق السندات، ومن ناحية أخرى فإن تنسيق التدابير المالية والنقدية ضروري لاختلاف طبيعة كل إجراء، ويمكن اختزال هذا الاختلاف إلى ثلاثة أشياء:

- العمليات النقدية محدودة بشكل عام لأنها تقتصر بشكل رئيسي على القطاع المصرفي والمالي في حين أن العمليات المالية واسعة النطاق بشكل عام، ولذلك فإن التنسيق بين هذين النوعين من العمليات يمكن أن يؤدي إلى فعالية التدابير النقدية كوسيلة للسياسة الاقتصادية الشاملة للحكومة.

- ولأسباب دستورية وقانونية، تكون التدابير المالية بطيئة ومقيدة بشكل عام؛ في حين أن السيولة سريعة ومرنة نسبيا ويمكن تغييرها خلال مهلة قصيرة جدا بسبب التغيرات في نسب الاحتياطي الإلزامي وأسعار الفائدة أو الخصم.

- الاتجاه إلى أن التدابير المالية مفيدة في تعزيز النمو الاقتصادي ولكنها أقل احتمالا للحد من التضخم، في حين أن العمليات النقدية قد يكون لها تأثير ضئيل فقط في تعزيز النمو الاقتصادي ولكنها يمكن أن تكون فعالة في الحد من الاتجاهات التضخمية عندما تقترن بتدابير تقييدية باستخدام أدوات السياسة النقدية.

وكذلك اشارت دراسة(حامد,2016) إلى أن الإنفاق العام يلعب دورا هاما في كفاءة استخدام الموارد وله أهمية كبيرة في البلدان النامية إذ لا تتاح للقطاع الخاص الفرصة للقيام باستثمارات كبيرة في الخدمات مثل الكهرباء والمياه وغيرها في إنشاء البنية التحتية ومشاريع المرافق العامة في الولاية، وتعتمد اقتصادات الدول النامية (مثل اقتصاد العراق) بشكل شبه كامل على عائدات النفط، ولذلك تزداد أهمية الإنفاق الحكومي إذ تنفق الحكومة عائدات النفط على مختلف جوانب الإنفاق وتكون أسعار النفط غير مستقرة لأنها ترتفع مع مرور الوقت، وبما أن العراق لم يكن لديه نظام ضريبي متقدم، فإن هذه الإيرادات تتقلب على نطاق واسع، مما يجبر الحكومة في بعض الأحيان على إنفاق أكثر مما تكسب.

ودراسة (البار , وميلود,2020) بينت أن مستوى الإنفاق الحكومي يؤثر على المعروض النقدي، وفيما يتعلق بإصدار العملة، إذ أنها تؤثر على حجم المعروض النقدي من خلال عمليات إصدار العملة لتمويل حجم الإنفاق الحكومي، وتعتبر إيرادات الموازنة الحكومية المصدر الرئيسي لتمويل الإنفاق الحكومي داخل الدولة، وتطوير الموازنة العامة يخضع لعامل أساسي لا يعكس مستوى الإيرادات المحلية التي تأتي فقط من الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، بل يعتمد على مستوى الإيرادات الخارجية (الإيرادات النفطية) للاقتصاد العراقي، وهذا بدوره يعتمد على درجة الزيادة في حجم الصادرات وما يترتب على ذلك من زيادة في حجم النقد الأجنبي المستورد إلى الدولة، وكذلك على الاتجاه الذي يتم فيه إنشاء الأسس الأساسية لإصدار النقود الورقية من قبل البنك المركزي احتكارا حصريا لسلطة إصدارها للإنفاق وتحويلها إلى الحكومة لتمويل التوسع في إنفاقها العام، وتساعد بعض العوامل كذلك في تخفيف تأثير مستويات الإنفاق الحكومي على المعروض النقدي، فإن الإنفاق العام

ليس مخصصا حصريا لشراء السلع والخدمات المنتجة محليا, فجزء مخصص لاستيراد البضائع الأجنبية سواء كانت سلع استهلاكية أو رأسمالية، فضلا عن تدفقات رأس المال الدولية استجابة للتغيرات في أسعار الفائدة الدولية والتغيرات في أسعار الصرف، يتم تحديد مستوى الإنفاق الحكومي كذلك في شكل توزيع الدخل بين موظفي القطاع العام في شكل أجور, ويلجأ متلقي الدخل إلى إنفاق جزء من هذا الدخل واستثمار الجزء المتبقي في المؤسسات المالية والمصرفية على شكل ودائع جارية أو ودائع لأجل أو ودائع توفيرية، بمعنى زيادة احتياطات السيولة لدى البنوك التجارية، وعليه زيادة القدرة على الإقراض, زيادة البنوك التجارية تؤدي إلى زيادة في خلق الودائع, ويؤدي تداول النقود إلى زيادة مجموع هذه الودائع التي تشكل مع العملة القانونية عرض النقود، مما يؤدي إلى زيادة عرض النقود على نطاق ضيق وواسع.

وكذلك اشارت دراسة(عبدالحسين, وغانم,2022) إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي على أساس الإيرادات الحكومية الممولة من الاقتراض الخارجي والضرائب يزيد من المعروض النقدي في الاقتصاد؛ لأن زيادة الإنفاق يعني تمويل الحكومة عن طريق الاقتراض من البنك المركزي، وبيع الأوراق المالية الحكومية، بما في ذلك أذون الخزانة، ومحاولة بيعها للجهاز المصرفي، أو عن طريق طباعة عدد معين من الأوراق النقدية لتمويل العجز, وتعمل عمليات القطاع العام على زيادة الموجودات المالية للنظام المصرفي, فإذا قامت الحكومة بتمويل إنفاقها من خلال الودائع لدى البنك المركزي، يتم تخفيض التزامات النظام المصرفي, ولكن عندما تلجأ الحكومة إلى تمويل العجز، فإن العملة من ناحية الالتزامات للشركة تزداد وعليه يزداد المعروض النقدي لتمويل عجز الموازنة, وفي حالة وجود فائض في الموازنة، فإن ذلك يقلل من عرض النقود, أما إذا كان العجز المالي على أساس سعر الصرف فإن الحكومة ستلجأ إلى شراء عملة أجنبية من البنك المركزي، مما سيؤدي إلى تقليص احتياطات العملة الأجنبية لدى البنك المركزي، مما يؤدي إلى انخفاض احتياطات الحكومة من سعر الصرف, وبهذه الطريقة، تكون سلطة البنك المركزي في إصدار الأوراق النقدية محدودة، لكن شراء الحكومة للعملة الأجنبية لا يؤدي إلى تغيير في المعروض النقدي.

وتناولت دراسة(كاظم, وصالح,2015) تأثير الانفاق الحكومي في نمو عرض النقد إذ بينت إن تأثير السياسة العامة والإنفاق على القاعدة النقدية والسيطرة على عرض النقود والسيولة الإجمالية يعتمد على قدرة السلطات النقدية على التحكم الدقيق في القاعدة النقدية والتنبؤ بالعلاقات وسلوك

اتجاهات التطورات النقدية للبنوك والقطاع الخاص غير المصرفي, أن القاعدة النقدية هي جزء من التزامات البنك المركزي, وتتكون من الأموال المتداولة (أي الجزء الذي يحتفظ به القطاع الخاص غير المصرفي).

ولذلك مما سبق يمكن القول أن هناك ارتباط وثيق بين الإنفاق الحكومي والمعروض النقدي في الاقتصاد العراقي, وينعكس هذا الارتباط في الموازنة العامة للبلاد, لا سيما من حيث إيرادات النفط, وبشكل رئيسي من مبيعات النفط والقاعدة النقدية والبنك المركزي, ولذلك فإن دور البنك المركزي هنا هو التعرف على الأثر السلبي للإنفاق الحكومي وتعقيم المعروض النقدي عن طريق شراء أو بيع العملات الأجنبية, وأن القاعدة النقدية من الممكن أن تسيطر عليها السلطات النقدية ما دامت نسبة الاحتياطي إلى نسبة مضاعف النقود, ليست بالضرورة مستقرة ويمكن التنبؤ بها, لذلك يمكننا أن نتوقع أن هذا سيسمح للسلطات النقدية بالتحكم في عرض النقود وسيطلب التحكم في القاعدة النقدية من السلطات النقدية قبول أي سعر فائدة ترغب فيه؛ لاستيعاب الأموال (الاحتياطيات) الفائضة لدى البنوك من خلال بيع سندات الدين من خلال عمليات السوق المفتوحة للبنوك والقطاع الخاص غير المصرفي, ويتطلب هذا كذلك نظاما مرنا لسعر الصرف؛ لمنع القاعدة النقدية من التأثر بالتقلبات السريعة قصيرة المدى في مكوناتها بسبب النفقات الرأسمالية المفاجئة وتمكين السلطات النقدية من مواجهة هذه التقلبات من خلال توافر سوق رأسمالية شبه مثالية.

ثانيا. تأثير الدين العام على المعروض النقدي:

إن كافة تأثيرات الدين العام المحلي تشكل مصدر صراع نظري وفكري بين منطري المدارس الاقتصادية المختلفة, وقد ذهب بعضهم إلى ضرورة الابتعاد عنها لما لها من تأثير سلبي على الاقتصاد وتراكم الدين العام في البلاد, خلال السنوات القليلة الماضية أبرز بعضهم أهميته في تقدم الدول وفي تحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي.

وقد اشارت دراسة(العبداني, والغامدي, 2020) إلى أن اللجوء إلى الاستدانة سيكون له عدد من الآثار المالية والنقدية على اقتصاد الدولة المدينة, منها: الأثر النقدي للدين العام المحلي, إذ ترتبط المتغيرات النقدية بعلاقة متبادلة, وعندما يتعرض أحدها لتأثير معين, ينتقل هذا التأثير إلى المتغيرات الأخرى, وبشكل سلسلة اعتمادا على نوع التأثير الأساسي, إذ تؤثر الزيادة أو النقصان في الدين

الحكومي المحلي على عرض النقود، وينقل التغير في عرض النقود هذا التأثير إلى متغيرات أخرى مثل معدل التضخم وأسعار الفائدة وأسعار الصرف، وفي هذه الحالة تخضع هذه المتغيرات لتأثير مزدوج ينشأ من التأثير المنتقل لعرض النقود والتأثير الداخلي للدين العام.

وقد بينت دراسة (Akram,2017) أن للدين الحكومي المحلي تأثير مباشر وغير مباشر على عرض النقود، والذي يعتمد على سندات الدين وأصلها، بالمعنى الدقيق للكلمة، عندما تقترض الحكومة من البنك المركزي، يزداد عرض النقود، إذ أن عرض النقود جزء من التزامات البنك المركزي ويعتمد نموه على التغيرات في العديد من المتغيرات، بما في ذلك الديون جزء من السلطة النقدية لأن توسع البنك المركزي من خلال شراء السندات الحكومية في السوق الثانوية ما يسمى بتسييل الديون يؤدي إلى زيادة عرض النقود والعكس عندما يبيعها للبنوك أو الأفراد، لأنه يؤدي إلى الحد من النمو الذي يؤدي إليه عرض النقود.

واشارة دراسة (kharusi& Ada,2018) إلى ان تهدف السياسة النقدية إلى تنظيم عرض النقود بطريقة تضمن المساهمة الفعالة في حل المشكلات الاقتصادية، وخاصة التضخم، ولا ترجع الزيادة في المعروض النقدي إلى اقتراض الحكومة من البنك المركزي فحسب، بل يمكن للبنوك التجارية أن تساهم كذلك إذا استخدمتها الحكومة لغرض الإقراض يمكن للمؤسسات المالية العامة والوسطاء غير النقديين كذلك المساهمة في الدين العام عن طريق شراء السندات الحكومية، وفي حالة بيع السندات الحكومية، يؤدي ذلك إلى زيادة إصدار وتداول أموال البنك المركزي، وعليه إلى زيادة الأموال المخصصة للإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وبالتالي إلى زيادة الودائع المصرفية، والزيادة الهائلة في المعروض النقدي.

ويمكن القول مما سبق أن الحكومة عندما تحاول تمويل العجز من خلال مبيعات السندات والتحويلات الحكومية، يؤدي ذلك إلى زيادة في المعروض النقدي، إذ عندما يشتري البنك المركزي السندات وتتفق الحكومة العائدات، يزداد المعروض النقدي، وتعتمد هذه الزيادة على مضاعف النقود ولها تأثير محفز على الاقتصاد، لنفترض أن الحكومة لديها عجز من الناحية المالية، تبيع السندات أو أذون الخزانة، وبمجرد أن تبيع هذه السندات، ستنخفض أسعار السندات وترتفع أسعار الفائدة، إذا اشترى البنك المركزي هذه السندات، فلن يكون لها تأثير كبير على أسعار الفائدة، ولكن سيكون لها تأثير على عرض النقود لأنه يزداد، ويزداد الطلب الكلي، عندما يكون الاقتصاد عند مستوى منخفض من التوظيف الكامل، سترتفع الأسعار والإنتاج والعمالة، ومع ذلك، عندما يكون هناك توظيف كامل

في الاقتصاد، فإن زيادة المعروض النقدي يؤثر فقط على مستوى الأسعار، وعليه فإن زيادة المعروض النقدي سيكون لها تأثير تضخمي على الاقتصاد، وانخفاض أسعار الفائدة مؤقتا حتى يرتفع التضخم ويصل التوظيف إلى الحد الأقصى، بعد ذلك ترتفع اسعار معدل الفائدة الاسمي.

ثالثا. تأثير الإيرادات العامة على المعروض النقدي:

تشير إيرادات الدولة إلى الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة من مختلف المصادر والتي تحتاجها لتمويل النفقات اللازمة والقيام بمهامها، وتعرف الإيرادات العامة بأنها "الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة على شكل تدفقات نقدية لتغطية النفقات العامة لتلبية الاحتياجات العامة"، إذ اشارت دراسة(جمعة,2020) إلى أن زيادة الضرائب تؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وعندما تقوم الحكومة بتمويل عجزها من خلال زيادة الضرائب، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الادخار والاستهلاك، أي وعليه انخفاض الاستثمار كذلك، مما يعني سحب هذه الموارد لتمويل إنفاقها العام، وفي هذه الحالة فإن تأثير المزامنة موجود بين القطاع العام والقطاع الخاص وبالتالي يؤدي إلى تقليل تراكم رأس المال في القطاع الخاص وتقليل حجم الاستثمار مقابل زيادة الإنفاق العام، ويخلق هذا الدين تأثيرا مزاحما بين القطاعين العام والخاص.

وبينت دراسة(الكبيسي، والعبدي,2017) إذا قامت الحكومة بزيادة الضرائب، فمن المحتمل أن يكون لذلك تأثير كبير على المعروض النقدي إذ سينخفض المعروض النقدي في البداية، ولكن إذا أنفقت الحكومة الأموال المقترضة، فسيؤدي ذلك إلى زيادة المعروض النقدي والوصول إلى المستوى السابق، وعليه لن يكون هناك تغير صافي في عرض النقود، وتجدر الإشارة إلى أنه بين فرض الضرائب وتحصيلها هناك فترة سيحدث خلالها انخفاض وبعد هذه الفترة يختفي هذا التأثير.

يمكن القول مما سبق أن مستوى الإنفاق العام يرتبط بإمكانية الحصول على دخل يضمن تلبية احتياجات المجتمع، إذا كانت الدولة تتمتع بسلطة واسعة، فلا ينبغي المبالغة في تقديرها في توليد الإيرادات، إذ أن هناك عوامل تحد من القدرات المالية للدولة وترتبط بما يسمى بالأداء الوطني الذي تمثله، وباستدامة المجتمع في مواجهة الأزمة، والأعباء المالية على الدولة، وتشير القوة المالية بشكل خاص إلى قدرة الدخل القومي على تحمل العبء الضريبي، أي ما يسمى بالقدرة على تحمل التكاليف وقدرة الدولة على منح القروض، ممثلة في هياكلها ومؤسساتها، أي ما نسميه الملاءة، إذ تحصل

الدولة على الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات الحكومية من الدخل القومي في المقام الأول في حدود القدرة المالية للبلاد او من الخارج إذا لم تكن الأموال كافية, لتغطية احتياجات الإنفاق العام, حتى تتمكن الدولة من تلبية احتياجات الجمهور، وتسعى الدولة جاهدة لإدارة الموارد اللازمة مع وضع سياسة مالية تأخذ بعين الاعتبار واقع الاقتصاد, والوضع السياسي الراهن والاجتماعي، وتصبح الإيرادات العامة بالتالي أداة تسمح للدولة بالقيام بدورها كتندخل لإشباع الحاجات العامة.

الفصل الثالث

(دور السياسة المالية في نمو عرض النقد في
العراق)

المبحث الأول: تحليل تطور السياسة المالية وعرض النقد في العراق
(2004)

المبحث الأول: تحليل تطور السياسة المالية وعرض النقد في العراق (2004-2022)

1.1.3. 1. السياسة المالية في العراق (2004-2022):

إن الحالة الانتقالية التي عاشها الاقتصاد العراقي بعد 2003، والتحول في اتجاهات السياسة النقدية حديثاً إثر حصول البنك المركزي على استقلاليته استناداً إلى قانون 56 لعام 2004، أدت إلى استخدام السلطة النقدية أدوات حديثة وبما يتناسب مع متطلبات التوجه نحو نظام السوق من جهة، والخصوصية التي يتصف بها الاقتصاد العراقي في ظل تذبذب الإيرادات من جهة أخرى وهي من أكثر السمات السلبية، لأن الاقتصاد العراقي يدور حول حلقة مفرغة تتمثل في الاعتماد القوي على عائدات النفط، والتي بدورها تحدد الوضع الاقتصادي والمالي للبلاد، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاعتماد الكبير على النفط الخام يعود إلى عدم وجود قاعدة إنتاج متنوعة وواسعة في العراق.

وإن تضائل دور الإيرادات غير النفطية وتزايد دور الإيرادات النفطية لهما نتائج سلبية للغاية، إذ أن زيادة الإيرادات النفطية بالعملة الأجنبية تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأخرى وتؤدي إلى انخفاض المنافسة بين باقي القطاعات الإنتاجية، الزراعة والصناعة، إذ أن ارتفاع سعر صرف العملة المحلية يضعف القدرة التنافسية لمنتجات البلاد في الأسواق الدولية ويجعل أسعار الواردات أقل من أسعار المنتجات المحلية. هذه الأسباب وغيرها أدت إلى التحول من السياسات النقدية إلى السياسات المالية

يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على الإيرادات النفطية، وهو ما ينعكس في نسب حصة الإيرادات النفطية في إجمالي إيرادات الدولة، إذ بلغت النسبة الإجمالية لحصة الإيرادات النفطية في إجمالي إيرادات الدولة قيمة 89.5% خلال فترة الدراسة، يعني نسبة مساهمة عالية، مما يعني عدم وجود تمايز، لذلك، فيما يتعلق بمصادر إيرادات الاقتصاد العراقي، فإنه يتعرض دائماً لصدمات أسعار النفط العالمية، والتي تنعكس بشكل مباشر في انخفاضات وارتفاعات الإيرادات النفطية ومن ثم تؤثر على الاقتصاد العراقي، وحل هذه المشكلة يكمن في تفعيل دور الاستثمار الخاص لخلق وزيادة القدرة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد الكبير على عائدات النفط.

3. 1. 1. 1. تطور الدين العام للمدة (2004-2022):

يعد الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي أحد الأساليب والأدوات التي تستخدمها الدولة في سياستها المالية لتوجيه النشاط الاقتصادي في المسار الذي تريده الدولة، ويستخدم الدين العام كذلك عندما تكون الحكومة غير قادرة على إدارة الإيرادات المالية من خلال الطرق التقليدية الأخرى، وقد أدى زيادة حجم الدين، إلى ظهور مشكلة الدين العام في الاقتصاد العراقي لأنه أصبح من المشاكل الأساسية في مشاكل الاقتصاد العراقي، بسبب الآثار السلبية الكبيرة الناجمة عن تدهور الوضع الهيكلي، واختلال التوازن في بعض قطاعات الاقتصاد الوطني وتبني الحكومة العراقية لبرامج وسياسات اقتصادية لا تتناسب مع طبيعة المجتمع العراقي.

ويبين الجدول رقم (3-1) أن نسبة الدين العام بلغت (5925) مليار دينار والناتج المحلي الإجمالي بلغت نسبته في عام 2004 (16.8%)، وهذه النسبة نتيجة تراكم ديون العراق قبل عام (2003)، ثم ارتفع هذا المعدل بنسبة كبيرة على مدار الأعوام الآتية ، 2005, 2006, إذ بلغ الدين العام (122620)، (85825) مليار دينار بناتج إجمالي بلغ حوالي (16%)، (90%) على التوالي، ويعود سبب هذا الارتفاع التدريجي إلى رفع القيود عن أنشطة الاقتصاد العراقي وزيادة الصادرات النفطية وارتفاع الإنفاق العام، نتيجة دفع الحكومة مبالغ كبيرة للدول الدائنة للعراق، واستمر المعدل في التقلب صعوداً وهبوطاً طوال الوقت، وخلال فترة (2007-2016) كان الدين العام وعلى التوالي بلغ مقداره (68794)، (65927)، (56651)، (75906)، (68708)، (73838)، (72724)، (77650)، (100735)، (118768) مليار دينار، أما نسبة الناتج المحلي بلغ على التوالي:

(51.7%)، (61.7%)، (42.0%)، (43.4%)، (46.8%)، (31.6%)، (29.0%)، (26.6%)، (29.2%)، (51.7%)، (63.7%)، حتى الوصول إلى نسبة (60.61%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2017، وبلغ الدين العام لعام 2017 (125811) مليار دينار، ويعود سبب ارتفاع نسبة الدين العام مرة أخرى إلى عدم قدرة الحكومة العراقية على سداد ديونها بسبب انخفاض أسعار النفط، وهو ما انعكس على تراجع عائدات النفط، فضلاً عن زيادة الإنفاق العسكري، الذي كان سبباً في الحرب على الإرهاب.

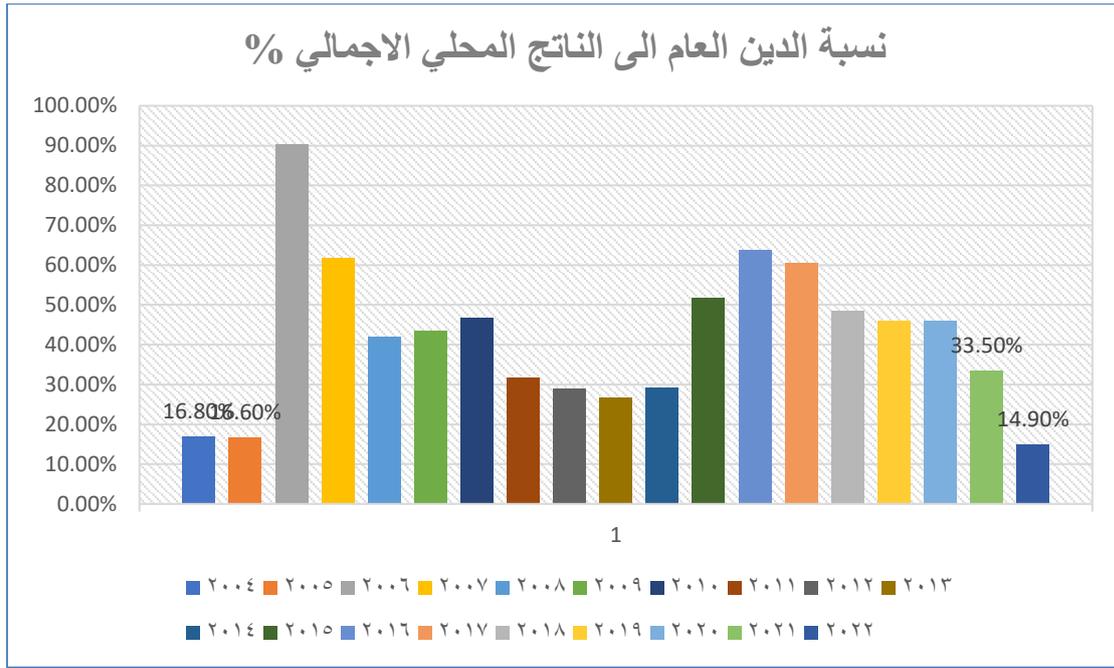
وأدى ذلك إلى زيادة الدين العام، وعليه ارتفاع حصته من الناتج المحلي الإجمالي، لتتراجع بعدها حصة الدين العام في الناتج المحلي الإجمالي إلى (48.6%)، أما عامي 2018 و 2019 على التوالي، فقد بلغ الدين العام (121173)، (116822) مليار دينار على التوالي، هذا الاستقرار لم يدم وقت طويل إذ انخفضت هذه النسبة بسرعة في عام 2020، ووصلت إلى (45.9%) و بسبب تأثير

كوفيد-(19)، بلغ الدين العام إلى (99071) مليار دينار، الذي أثر على الإيرادات الحكومية بسبب تراجع الصادرات النفطية، وفي عام 2021 و2022 بلغ الدين العام حوالي (100885)، (75693) مليار دينار، والنتائج الاجمالي لسنة 2021 و2022 بلغ (33.5%)، (14.9%)، مع الأخذ في الاعتبار أن متوسط النسبة الإجمالية للدين العام إلى الناتج المحلي هي (50.5%)، وهي نسبة لا تتجاوز نسبة الامان، إذ أن نسبة الأمان هي (60%)، معترف به عالمياً (تقرير البنك الدولي، 54، 2020).

جدول (1-3) نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2022) (مليار دينار)

| السنة | الدين العام | الناتج الاجمالي المحلي | نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي % |
|-------------|-------------|------------------------|---|
| 2004 | 5925 | 35235 | 16.8% |
| 2005 | 12262 | 73534 | 16.6% |
| 2006 | 85825 | 95188 | 90.1% |
| 2007 | 68794 | 111456 | 61.7% |
| 2008 | 65927 | 157026 | 42.0% |
| 2009 | 56651 | 130643 | 43.4% |
| 2010 | 75906 | 162065 | 46.8% |
| 2011 | 68708 | 217327 | 31.6% |
| 2012 | 73838 | 254226 | 29.0% |
| 2013 | 72724 | 273588 | 26.6% |
| 2014 | 77650 | 266333 | 29.2% |
| 2015 | 100735 | 194681 | 51.7% |
| 2016 | 118768 | 186543 | 63.7% |
| 2017 | 125811 | 207621 | 60.6% |
| 2018 | 121173 | 249574 | 48.6% |
| 2019 | 116822 | 254444 | 45.9% |
| 2020 | 99071 | 215662 | 45.9% |
| 2021 | 100885 | 301439 | 33.5% |
| 2022 | 75693 | 507789 | 14.9% |
| متوسط النسب | | | 50.5% |

المصدر: وزارة المالية - تقارير دائرة الموازنة



شكل (1-3) نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي (اعداد الباحث)

3. 1. 1. 2. تطور النفقات العامة للمدة (2004-2022):

تميزت هذه الفترة بارتفاع حجم الإنفاق العام بشكل عام والنفقات الجارية بشكل خاص نتيجة للظروف التي يمر بها العراق، وزاد هذا الإنفاق بشكل أسرع من نمو الإيرادات العامة بعد عام (2003)، وكانت هذه الزيادة في الإنفاق هي الأكبر، وتركزت في أغلب الحالات في الإنفاق الجاري، وقد يكون هذا أكبر من حصة الإنفاق الاستثماري، لذلك كان الإنفاق الحكومي في كثير من الأحيان مسألة استهلاك أكثر من كونه استثماراً، ويعرض الجدول رقم (3-3) الإنفاق العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة النمو للفترة (2004-2022).

ففي عام 2004 حدث نمو متجدد في الإنفاق العام بمعدل نمو مرتفع للغاية بلغ (1.520%)، وارتفع الإنتاج بشكل كبير ليصل إلى (89.5%)، وهو ما يرتبط بزيادة الإنفاق على سيطرة الدولة على أمن الدولة والتغيرات في الرواتب والمزايا الاجتماعية.

ثم انخفض الإنفاق العام عام 2005 إلى (26376) مليار دينار وبنسبة نمو سالبة بلغت (16.3- %)، وانخفضت النسبة بين الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (35.9%).

ثم ارتفع مرة أخرى في عامي 2006-2007 ليصل إلى معدل النمو (47.1%)، ارتفعت النسبة بين الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال عام (2006) لتصل إلى 40.6%، ثم انخفض ليصل إلى مستوى (35.01%) في العام التالي.

بلغ الإنفاق الحكومي أعلى مستوياته في عام 2008، إذ ارتفع الإنفاق العام إلى (59403) مليار دينار وبنسبة نمو بلغت (52.2%) وبنسبة الناتج المحلي الإجمالي (37.8%) مقارنة بالسنوات السابقة، ويعود سبب ذلك هو إلى زيادة تكاليف التشغيل، وخاصة الرواتب، فضلا عن زيادة النفقات الرأسمالية.

انخفض الإنفاق العام بنسبة قليلة إذ بلغ (55590) مليار دينار عام 2009، مسجلا معدل نمو سلبي (6.4%)، وارتفعت حصته من الناتج المحلي الإجمالي إلى (42.6%)، مما يعكس السياسات التقييدية للسلطات المالية نتيجة الاختلالات المالية في ذلك الوقت.

وتذبذب الإنفاق العام بين الارتفاع والانخفاض خلال الأعوام (2010-2013)، إذ كان معدل نمو متنوع وغير مستقر (26.1%، 11.2%، 13.3%، 13.3%)، كما اتسمت حصتها من الناتج المحلي الإجمالي بعدم الاستقرار ففي عام 2010، بلغت (43.3%)، لكن في عام 2011 انخفضت هذه النسبة إلى (36.2%)، وفي العامين التاليين ارتفعت على مدى سنوات متتالية (41.4%) (43.5%).

وفي عام 2014، ظل الإنفاق العام مرتفع إذ بلغ (112192) مليار دينار وكانت نسبة النمو سلبية وتعادل (5.8%)، كما ينخفض الناتج ليصل إلى (42.1%) وذلك بسبب دخول تنظيم داعش الإرهابي في العراق بتاريخ (06/10/2014) وارتفاع تكلفة أسلحة مكافحة الإرهاب مع انخفاض أسعار النفط وكذلك آثار الأزمة المالية العالمية حتى (2016) والوضع الاقتصادي قد تغير للفترة (2014-2016)، إذ انخفض الإنفاق العام عام (2015)، وبلغ ما يقارب (70398) مليار دينار، وكانت نسبة النمو (37.3%)، وكانت حصته في الناتج المحلي الإجمالي (36.2%).

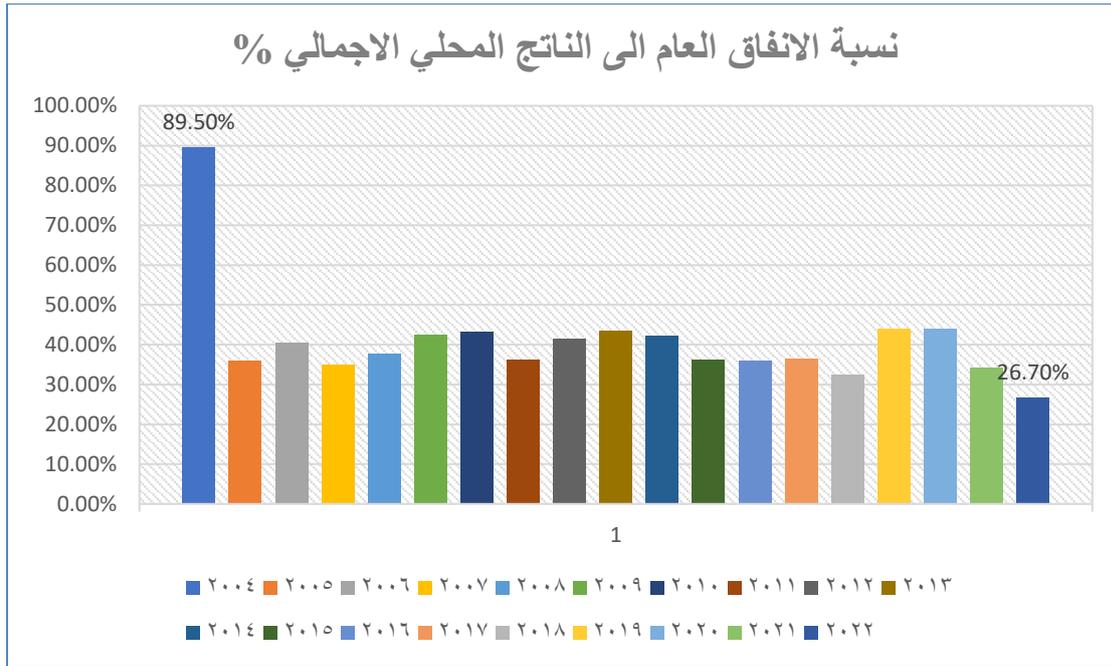
أما لعام (2016) فقد بلغت (67067) مليار دينار، وبلغ معدل النمو هذا العام (4.7%) ومعدل الإنتاج (36.0%)، واستمر في النمو طوال العام (2017) ليصلا إلى (75490)، مما يعطي ديناميكية نمو (12.6%) ونصيبها من إجمالي الناتج المحلي (36.4%)، واستمر الإنفاق العام في

الارتفاع خلال الأعوام (2019، 2018) ليصل خلال عام 2019 (111724) مليار دينار، وبلغت نسبة النمو في 2019 (38.1%)، وبلغت حصت عام 2018، و2019 في الناتج المحلي الإجمالي (32.4% و 10.8%)، أما في الأعوام 2020، 2021، 2022، بلغ الإنفاق العام على التوالي، (76083)، (102850)، (135354)، وبلغ الناتج المحلي على التوالي (43.9%)، (34.1%)، (26.7%)، ويعود سبب الارتفاع في العام 2020 إلى ظرف عالمي متمثل بجائحة كورونا مما زاد في الإنفاق على المستلزمات الطبية واللقاحات وبناء مراكز العزل، وفي معظم الحالات، شكلت النفقات التشغيلية على شكل دعم ورواتب النسبة الأكبر من حجم الإنفاق الحكومي.

جدول (2-3) الإنفاق الحكومي ونسبة النمو للمدة (2004-2022) (مليار دينار)

| السنة | الإنفاق الحكومي | نسبة النمو % | الناتج الاجمالي | نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي % |
|-------|-----------------|--------------|-----------------|--|
| 2004 | 31521 | 1.520 | 35235 | 89.5% |
| 2005 | 26376 | -16.3 | 73534 | 35.9% |
| 2006 | 38807 | 47.1 | 95588 | 40.6% |
| 2007 | 39031 | 0.58 | 111456 | 35.0% |
| 2008 | 59403 | 52.2 | 157026 | 37.8% |
| 2009 | 55590 | -6.4 | 130643 | 42.6% |
| 2010 | 70134 | 26.1 | 162065 | 43.3% |
| 2011 | 78758 | 11.2 | 217327 | 36.2% |
| 2012 | 105140 | 13.3 | 254226 | 41.4% |
| 2013 | 119128 | 13.3 | 273588 | 43.5% |
| 2014 | 112192 | -5.8 | 266333 | 42.1% |
| 2015 | 70398 | -37.3 | 194681 | 36.2% |
| 2016 | 67067 | -4.7 | 186543 | 36.0% |
| 2017 | 75490 | 12.6 | 207621 | 36.4% |
| 2018 | 80873 | 7.1 | 249574 | 32.4% |
| 2019 | 111724 | 38.1 | 254444 | 43.9% |
| 2020 | 76083 | -31.9 | 215662 | 35.3% |
| 2021 | 102850 | 35.1 | 301439 | 34.1% |
| 2022 | 135354 | 31.6 | 507789 | 26.7% |

المصدر وزارة المالية - تقارير دائرة الموازنة



شكل (3-2) نسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلي الاجمالي(اعداد الباحث)

3.1.1.3. تطور الإيرادات العامة للمدة (2004-2022):

سجلت الإيرادات ارتفاعا كبيرا بعد عام (2003)، والسبب في هذا الارتفاع على الأرجح هو زيادة حجم الإيرادات النفطية، مما يعكس الطبيعة الأحادية للاقتصاد العراقي، وتطور الإيرادات العامة للبلاد، قطاع النفط، ويمكن شرح الفترة (2004-2022) من خلال جدول رقم (3-3).

ارتفعت إيرادات الدولة إلى (32981) مليار دينار عام 2004 بمعدل نمو سنوي قدره (1,436%). كما ارتفعت نسبة الإيرادات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 93.6% بسبب ارتفاع أسعار النفط وصادرات النفط الخام، مما أدى إلى زيادة الإيرادات الحكومية.

وقد استمرت الإيرادات الحكومية في الارتفاع خلال الأعوام (2005-2007) بنسب نمو مختلفة بلغت (22.8%) و(21.1%) و(11.3%)، وانخفضت حصتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام (2007) إلى (49.0%) من بعد ما كانت (93.6%) في (2004).

بلغت الإيرادات العامة في عام 2008 أعلى مستوى لها مقارنة بالسنوات السابقة، إذ بلغت (80252) مليار دينار وبنسبة نمو سنوية بلغت (46.98%) وبلغت حصتها في الناتج المحلي الإجمالي (51.1%) وتعود الزيادة في الإيرادات الحكومية إلى زيادة الإيرادات النفطية.

وفي حين انخفضت الإيرادات العامة إلى (55209) مليار دينار في عام (2009) وبلغت نسبة النمو (-31.2%)، انخفضت النسبة بين الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (42.3%)، يرجع ذلك إلى الأزمة العالمية عام 2008، ثم ارتفعت إيرادات الدولة مرة أخرى بين الأعوام 2010 و2012، إذ بلغت (69521)، (99999) و(119869) مليار دينار على التوالي، وبنسب نمو مختلفة بلغت (25.9%)، (43.8%)، (20%)، وانخفضت نسبة الإيرادات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (46.0%) في عام (2011)، ثم في عام (2012) ارتفعت هذه النسبة إلى (47.2%)، والسبب هو العائد على رأس المال من أسعار النفط، مما أدى إلى زيادة الإيرادات العامة. ارتفعت إيرادات الدولة خلال عام (2013) وانخفضت عام(2014) لتبلغ من(114090) إلى(105387) مليار دينار، مسجلة معدل نمو سلبي من(-4.8%) إلى (-7.6%)، وسجلت حصتها المئوية من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من (41.71%) إلى(39.6%)، ويعود سبب هذا التراجع إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية، مما أدى إلى تراجع الإيرادات النفطية، وعليه تراجع الإيرادات الحكومية و أيضا الحرب على داعش خلال هذه الفترة.

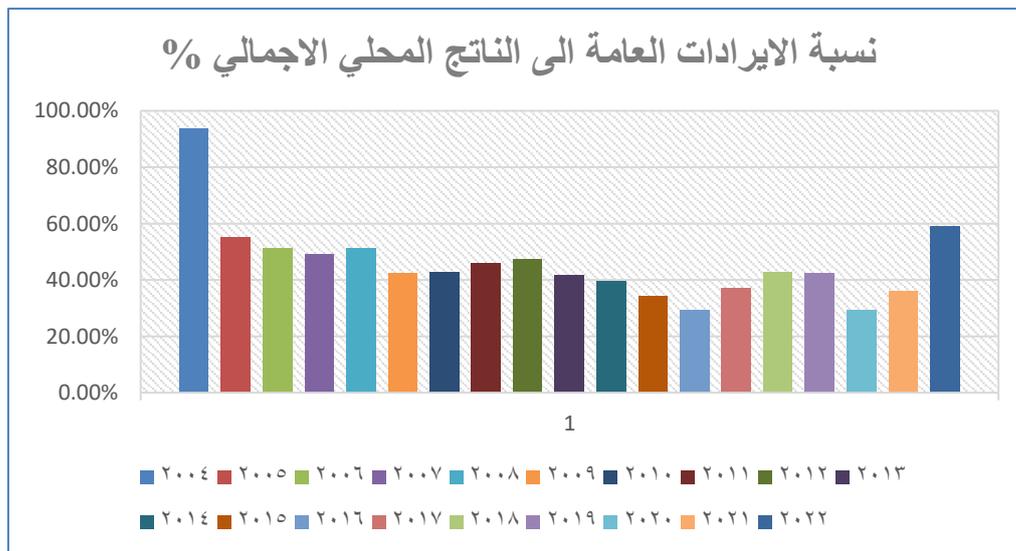
إلا أننا نشهد خلال الأعوام (2017 و2018 و2019) زيادة في الإيرادات الحكومية، وهي زيادة تعزى إلى تحسن أسعار النفط وزيادة في حجم الطلب العالمي، مما أدى إلى زيادة الإيرادات العامة، وفي عام 2017 بلغ ذلك (77336) مليار دينار بنسبة نمو (42.1%)، وبلغت النسبة بين إيرادات الدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي (37.2%)، وبلغت إيرادات الدولة في عام 2018 (106570) مليار دينار بنسبة نمو (37.8%) وبلغت حصتها في الناتج المحلي الإجمالي (42.7%)، ويبلغ حجم إيرادات الدولة لعام (2019) (107567)، فيما بلغت ديناميكية النمو (0.9%) وحصتها في الناتج المحلي الإجمالي (42.3%)، وفي عام 2020, 2021, 2022 بلغت الإيرادات العامة على التوالي (63200)، (109081)، (300220) وحصتها في الناتج المحلي (29.3%)، (36.2%)، (59.1%) نتيجة التذبذب في اسعار النفط وعدم الاستقرار.

ومن التحليل أعلاه والجدول رقم (3-3) نجد أن الإيرادات الحكومية تعتمد إلى حد كبير على الإيرادات النفطية لتمويل موازنة الدولة، التي تعتبر دولة ريعية أحادية الجانب، وأي تذبذب أو انخفاض في أسعار النفط بدوره له تأثير كبير على إيرادات الدولة، وإهمال الإيراد الآخر.

جدول (3-3) تطور الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2022) (مليار دينار)

| السنوات | الإيرادات العامة | معدل نمو الإيرادات العامة % | الناتج المحلي | نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي % |
|---------|------------------|-----------------------------|---------------|--|
| 2004 | 32981 | 1.436 | 35235 | 93.6% |
| 2005 | 40503 | 22.8 | 73534 | 55.1% |
| 2006 | 49056 | 21.1 | 95588 | 51.3% |
| 2007 | 54599 | 11.3 | 111456 | 49.0% |
| 2008 | 80252 | 46.98 | 157026 | 51.1% |
| 2009 | 55209 | -31.2 | 130643 | 42.3% |
| 2010 | 69521 | 25.9 | 162065 | 42.9% |
| 2011 | 99999 | 43.8 | 217327 | 46.0% |
| 2012 | 119869 | 20 | 254226 | 47.2% |
| 2013 | 114090 | -4.8 | 273588 | 41.7% |
| 2014 | 105387 | -7.6 | 266333 | 39.6% |
| 2015 | 66470 | -36.9 | 194681 | 34.1% |
| 2016 | 54409 | -18.4 | 186543 | 29.2% |
| 2017 | 77336 | 42.1 | 207621 | 37.2% |
| 2018 | 106570 | 37.8 | 249574 | 42.7% |
| 2019 | 107567 | 0.9 | 254444 | 42.3% |
| 2020 | 63200 | -41.2 | 215662 | 29.3% |
| 2021 | 109081 | 72.6 | 301439 | 36.2% |
| 2022 | 300220 | 175.2 | 507789 | 59.1% |

المصدر: وزارة المالية - تقارير دائرة الموازنة



شكل (3-3) نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (اعداد الباحث)

3. 1. ارتفاع أسعار النفط وارتفاع الإيرادات:

بسبب احتلال العراق عام 2003 والحرب التي أدت إلى تغيير النظام، فضلا عن تدمير المنشآت ونهب وسرقة الممتلكات التي رافقت تلك الحرب، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني وضعف التعديدين في البنية التحتية، كل هذا أدى إلى الاعتماد على النفط، الذي كان المصدر الوحيد لتمويل ميزانيات الدولة، بحصة أعلى بكثير (أكثر من 95%)، سواء من خلال الشكل (3-4) أو على أساس البيانات الواردة في الجدول (3-4) نلاحظ أن الإيرادات النفطية ارتفعت في عام (2004) بمعدل نمو (40.29%) وبلغت (32537 مليار دينار) بعد أن بلغت (15,685 مليار دينار) في (2001)، ليصل إلى (79132) مليار دينار في عام (2008)، بنسبة نمو (48.8%)، وفي أوائل عام 2009، انخفضت عائدات العراق النفطية، وبلغ النمو الاقتصادي في العراق (34.6%-).

ثم ارتفع مرة أخرى بنمو إيجابي (29.2%)، (46.8%)، (19.3%)، على التوالي وبلغ ذروته عند (66820)، (98090)، (117000)، مليار دينار في عام 2010، 2011، 2012، ثم انخفض مرة أخرى في عام 2013، 2014، 2015، و2016 وأدى هذا الانخفاض إلى نمو سلبي (5%-)، (12.5%-)، (14.3%-)، (13.7%-)، ليصل إلى (111000)، (97072)، (51313)، (44267) مليار دينار، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض سعر برميل النفط من (106.01 دولار) للبرميل إلى (102.27 دولار) عام 2014 (قانون الموازنة العامة رقم، 2014: 29).

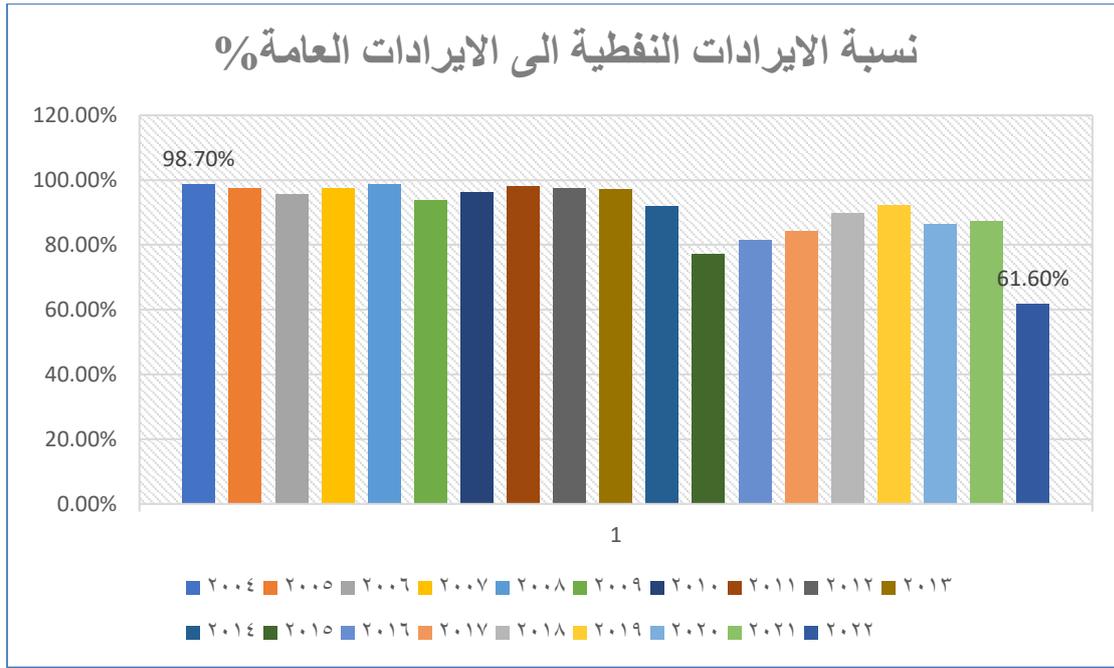
وعلى مدى الأعوام (2017، 2018، 2019) حدث ارتفاع بسيط وعدم الاستقرار في إيرادات النفط بمعدل نمو (47%)، (46.9%)، (3.8) على التوالي، وتبلغ الإيرادات النفطية (65072) (95620) (99216) مليار دينار، رغم أن ذلك يعود إلى تذبذب أسعار النفط، فضلا عن الأوضاع الأمنية وتداعيات الأزمة المالية التي يعيشها العراق آنذاك، وأدى كل ذلك إلى عدم استقرار نسبة الإيرادات النفطية عام (2019)، وانخفضت الإيرادات النفطية عام 2020 بمعدل نمو سلبي (45.1-)، أما خلال الأعوام (2021، 2022) ارتفعت أسعار النفط العالمية، وبلغت الإيرادات النفطية (95270)، (184806) مليار دينار، وبلغت حصتها من إيرادات الدولة ما يقارب (75%)، (94%).

كما تجدر الإشارة إلى أن العراق هو الدولة الأكثر تأثراً بالأسعار العالمية بسبب اعتماده الكبير على صادرات النفط لتمويل موازنة الدولة، كما يعتمد بشكل شبه كامل على عائدات النفط لتمويل موازنة الدولة، مما يجعل الاقتصاد أحادي الجانب، وهذا أمر سلبي لا يزال عرضة لتأثيرات وتقلبات الأسعار العالمية.

جدول (4-3) الإيرادات النفطية ونسبة النمو للمدة (2004- 2022) (مليار دينار)

| نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة | نسبة النمو | الإيرادات النفطية | السنة |
|---|------------|-------------------|-------|
| 98.7% | 40.29 | 32537 | 2004 |
| 97.5% | 3.3 | 39480 | 2005 |
| 95.6% | 18.8 | 46908 | 2006 |
| 97.4% | 13.3 | 53163 | 2007 |
| 98.6% | 48.8 | 79132 | 2008 |
| 93.7% | -34.6 | 51719 | 2009 |
| 96.1% | 29.2 | 66820 | 2010 |
| 98.1% | 46.8 | 98090 | 2011 |
| 97.6% | 19.3 | 117000 | 2012 |
| 97.3% | -5 | 111000 | 2013 |
| 92.1% | -12.5 | 97072 | 2014 |
| 77.2% | -14.3 | 51313 | 2015 |
| 81.4% | -13.7 | 44267 | 2016 |
| 84.1% | 47 | 65072 | 2017 |
| 89.7% | 46.9 | 95620 | 2018 |
| 92.2% | 3.8 | 99216 | 2019 |
| 86.2% | -45.1 | 54449 | 2020 |
| 87.3% | 75 | 95270 | 2021 |
| 61.6% | 94 | 184806 | 2022 |

المصدر وزارة المالية - تقارير دائرة الموازنة



شكل (3-4) نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة

3. 1. 1. 4. تطور الموازنة العامة للمدة (2004-2022)

بعد عام 2003 ورفع العقوبات الاقتصادية الدولية عن العراق 2004، زادت عائدات العراق النفطية، مما أدى إلى زيادة الإيرادات الحكومية، على الرغم من انخفاض الإيرادات الأخرى مثل الإيرادات (الضريبية وغير الضريبية) مع انخفاض الإنفاق في الوقت نفسه، وركزت بشكل رئيسي على النفقات الجارية، إذ تجاوز نمو إيرادات الدولة، نمو نفقات الدولة، مما أدى إلى تحقيق فائض إجمالي في الموازنة بلغ قدره (866) مليار دينار وبنسبة نمو بلغت (428.2%)، وبلغت نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي 2.5%، ويعود الفائض خلال هذه الفترة إلى ارتفاع الإيرادات من مصدر واحد فقط وهو النفط الخام، نظرا لانخفاض حجم الإيرادات الأخرى، واستمر فائض الموازنة العامة، إذ بلغت قيمة الفائض (2005) (13105) مليار دينار بنسبة نمو (14.1%)، وبلغت نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي (17.8%) وهو ما يفسره ارتفاع الإيرادات العامة، وخاصة الإيرادات النفطية، وانخفاض الإنفاق العام.

وفي سنة 2009 كذلك، تحقق أعلى عجز، وبلغ مقارنة بالسنوات السابقة (-3871) مليار دينار، بديناميكية نمو بلغت (-80.4%)، وبنسبة عجز إجمالي إلى الناتج المحلي (-3.0%)، ويعود سبب

العجز هذا العام إلى فترة انخفاض أسعار النفط وما نتج عنها من انخفاض في إيرادات النفط، وانخفاض أسعار النفط إلى حد غير مسبوق، إذ تضاعفت بشكل أسرع وانخفضت هذا العام.

وكذلك في عام (2010) بلغ العجز (3314-) مليار دينار، وبنسبة نمو سنوية بلغت (14.4%-)، وانخفضت حصته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (2.0%-)، والسبب في ذلك هو: أن هذا الانخفاض يعود إلى انهيار أسعار النفط عقب الأزمة المالية العالمية، إذ انخفضت خلالها إلى مستويات متدنية وانخفضت عائدات النفط بعد ذلك.

أما الفترة من (2011-2012) حققت فائض بقيمة (19332)، (11860) مليار دينار وبنسبة نمو (483.3%)، (38.7%-)، وبلغت حصته في الناتج المحلي الإجمالي (8.9%)، (4.7%) والسبب هو ارتفاع إيرادات النفط، مما ساهم في ارتفاع إيرادات الدولة.

كما تميز الفترة من (2013-2017) بعجز الموازنة العامة المرتفع عن السنوات السابقة، إذ بلغت قيمة العجز (8128-) (15120-) (19085-) (22800-) (10418-) مليار دينار على التوالي، وديناميكية نمو بلغت (31.5%-) (86%) (26.2%) (19.5%) (54.3%-)، وبلغت حصته في الناتج المحلي الإجمالي (3.0-) (5.7-) (9.8-) (12.2-) (5.0-)، وكان سبب العجز ناتج عن زيادة الإنفاق العام، بما في ذلك الإنفاق الحكومي على الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي، وعلى توريد المعدات العسكرية وعلى النازحين.

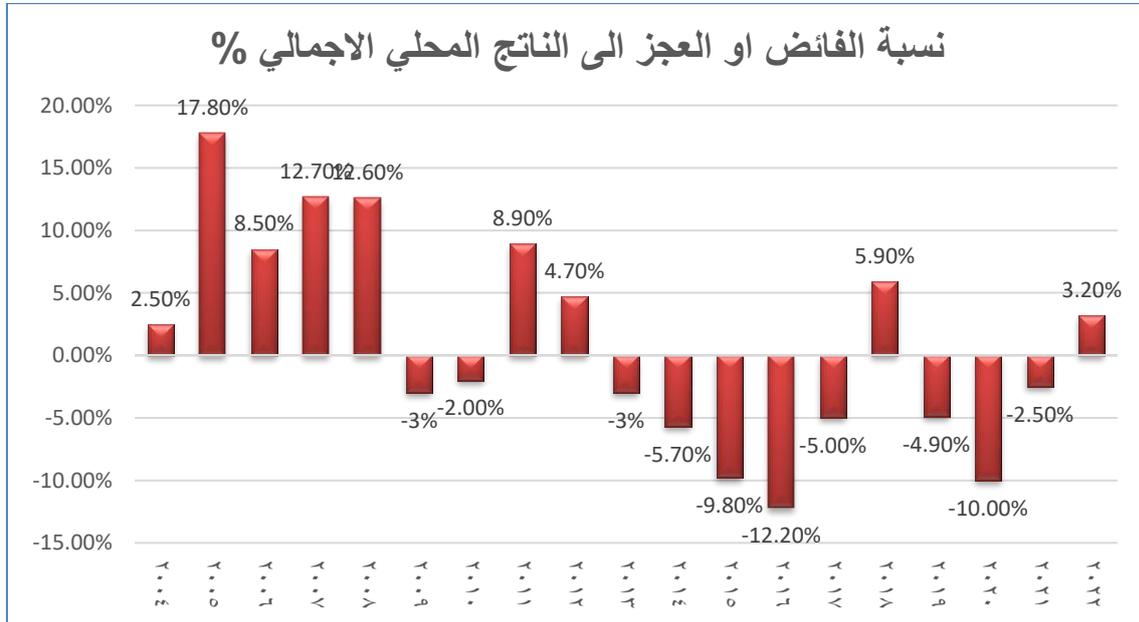
وعام (2018) سجلت فائض في الموازنة قدره (14747) مليار دينار وبنسبة نمو (41.6%)، وخلال عام (2019-2021) بلغ عجز الموازنة (12508-) (21634-) (7580-) مليار دينار بنسبة نمو (15.2%-) (72.9%) (2.5%-).

أما عام 2022 سجلت فائض مقداره (16486) مليار دينار، بنسبة نمو (117.5%) وكان الناتج المحلي بنسبة (3.2%) (وزارة المالية - المديرية العامة للموازنة)، والجدول (3-1) يبين الفائض أو العجز في الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2022)، ويبين الشكل (3-1) فائض أو عجز الموازنة العامة العراقية للفترة (2004-2022).

جدول (3-5) الفائض والعجز في الموازنة العامة في العراق للمدة 2004-2022 (مليار دينار)

| السنة | الفائض او العجز | معدل النمو% | نسبة العجز او الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي % |
|-------|-----------------|-------------|---|
| 2004 | 866 | 428.2 | 2.5 |
| 2005 | 13105 | 14.1 | 17.8 |
| 2006 | 8101 | -38.2 | 8.5 |
| 2007 | 14132 | 74.4 | 12.7 |
| 2008 | 19729 | 39.61 | 12.6 |
| 2009 | -3871 | -80.4 | -3.0 |
| 2010 | -3314 | -14.4 | -2.0 |
| 2011 | 19332 | 483.3 | 8.9 |
| 2012 | 11860 | -38.7 | 4.7 |
| 2013 | -8128 | -31.5 | -3.0 |
| 2014 | -15120 | 86 | -5.7 |
| 2015 | -19085 | 26.2 | -9.8 |
| 2016 | -22800 | 19.5 | -12.2 |
| 2017 | -10418 | -54.3 | -5.0 |
| 2018 | 14747 | 41.6 | 5.9 |
| 2019 | -12508 | -15.2 | -4.9 |
| 2020 | -21634 | 72.9 | -10.0 |
| 2021 | -7580 | -64.9 | -2.5 |
| 2022 | 16486 | 117.5 | 3.2 |

المصدر: وزارة المالية - تقارير دائرة الموازنة



شكل (3-5) نسبة الفائض او العجز الى الناتج المحلي (اعداد الباحث)

إن الفوائض المتحققة بعد عام (2003) قد لا تشير إلى تحسن الأوضاع، إذ أن تنظيم الموازنة التقديرية يتم في كثير من الأحيان بعجز معين، حتى لو كان التقدير يعتمد على سعر أقل من السعر

الحالي للنفط عندما يكون مع تنفيذ بنود الإنفاق غالباً ما تنشأ صعوبات تجعل التنفيذ صعباً، وهي مشكلة بدورها تعيق تنفيذ معظم المشاريع الاستثمارية، إذ أن المبالغ المخصصة لهذه المشاريع لا يتم إنفاقها بالكامل وتنشأ فوائض في الموازنة في نهاية السنة المالية، وذلك نتيجة للتأخير في تنفيذ المشاريع، وتنفيذ النفقات العامة، وخاصة الاستثمارات.

إن القدرة على التنبؤ وعدم اليقين تميز توقعات الموازنة العامة وإمكانية تحقيق الأهداف المرسومة، بافتراض أن الإنفاق العام يعتمد على الإيرادات النفطية بنسبة تزيد عن 90%، مما يعرض الاقتصاد العراقي لخطر العناصر التي تتميز بها الإيرادات النفطية، وهي:

1. التقلبات المستمرة في أسعار النفط ناتجة عن تدخل العوامل الاقتصادية والجيوسياسية في تكوينها، مما يعني أن الاقتصاد المحلي مرتبط بالعوامل الخارجية.
 2. النفط مورد قابل للنضوب وتجري محاولات للاستفادة من الطاقات المتجددة والصديقة للبيئة مثل (طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية).
 3. إن ربط الموازنة العامة المكونة من جزأين (الإيرادات والنفقات) بسعر النفط يحرم سياسة الموازنة من وظيفتها الضرورية ومن التكيف المرن والفعال مع الأزمات الاقتصادية والمالية.
3. 1. 2. عرض النقد في العراق للمدة (2004-2022):

تعتبر السلطة النقدية، ممثلة بالبنك المركزي، الجهة الوحيدة القادرة على التحكم في عرض النقود من خلال إصدار النقود القانونية والفرعية والمكتوبة، والسيطرة على مضاعف النقود، والإشراف المصرفي والائتماني، إذ أن البنك المركزي هو المؤسسة التي تضمن استقرار الأسعار، ومن خلال إصدار النقود القانونية والكتابية والمساعدة، كما تهدف أدوات السوق، التي هدفها الأساسي مكافحة التضخم، إلى الحد من معدلات الزيادة السنوية في المستوى العام للأسعار من أجل استعادة التوازن الاقتصادي مع تعزيز الاستقرار المالي والنقدي. (ادريس، 2021: 37)

3. 1. 2. 1. تطور عرض النقد (M2) في العراق للمدة (2004-2022):

شهد العراق تغيرات جذرية في البنية السياسية والاقتصادية في عام 2004، كانت نتيجة التغيرات الجوهرية في الاقتصاد العراقي وتوجهه نحو اقتصاد السوق، الأمر الذي تطلب تغييراً جوهرياً في السياسة النقدية للاستجابة للاتجاهات الجديدة في الاقتصاد العراقي في البلاد، اتخذ الاقتصاد

والسلطات العراقية إجراء في السياسة النقدية, ومن أجل زيادة الاستقرار الاقتصادي والنقدي, تم اعتماد عدد من المبادئ الأساسية والإجراءات العديدة لخلق بيئة اقتصادية تعتمد على آلية العرض والطلب. (الافندي, 2018: 88)

ولذلك, كان الهدف الرئيسي للبنك المركزي هو الحفاظ على استقرار الأسعار والعمل على خلق نظام مالي تنافسي يعتمد على اقتصاد السوق, ولذلك فإن البنك المركزي يعزز النمو المستدام ويعتبر من أهم الإجراءات لهذا الغرض, منح البنك المركزي العراقي الاستقلالية بموجب القانون رقم 56 لسنة 2004 الذي منح البنك المركزي حق الاستقلال في عملية اتخاذ القرار, كما أكد القانون على أن البنك المركزي لن يقوم بإقراض حكومة أو جهة عامة بشكل مباشر, باستثناء شراء السندات الحكومية من خلال عمليات السوق المفتوحة. (توفيق, 2011: 55)

بعد عام 2003, بدأ البنك المركزي العمل بأدوات وآليات جديدة تختلف عن تلك المستخدمة سابقاً, وهذا الاختلاف له عدة أسباب, منها: (الجنابي, 2017: 87)

1. تحقيق استقلالية البنك المركزي من خلال قانون جديد.
 2. يحصل العراق على أصول أجنبية (الدخل من تصدير النفط الخام العراقي) بعد توقف هذا الدخل منذ بداية التسعينات بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على الدولة.
 3. اصدار عملة عراقية جديدة وتوحيد فئات العملة (الدينار) بنفس مواصفات هذه العملة والاستخدام الموحد في عموم العراق.
- هذه الأسباب ساهمت في قدرة السياسة النقدية الجديدة على تحقيق أهدافها.

فضلا عن الأدوات التقليدية, استخدم البنك المركزي كذلك العديد من الأدوات غير المباشرة والمبتكرة لسياسته النقدية, كما يتضح من النقاط الآتية :

- أ- الأدوات القائمة التي دخلت حيز التنفيذ في منتصف العام (2004) والغرض منها هو تزويد البنوك بشبكة أمان لإدارة السيولة الفائضة في إطار أسعار فائدة معتدلة, بالإضافة إلى مراقبة سيولة البنك المركزي مستويات البنوك التجارية لتسهيل إدارتها, فضلا عن إدخال تسهيلات سعر الفائدة في غياب الأسواق المالية المتطورة وتشجيع البنوك التجارية على التعاون على نطاق أوسع وعدم قصر اتصالاتها مع البنك المركزي فقط. (كنعان, ومحمد, 2013: 39)

ب- مزاد العملة الأجنبية (الدولار) وهي إحدى الأدوات غير المباشرة التي أدخلها البنك المركزي في سياسته النقدية، إذ استخدم هذه الأداة لأول مرة (في 10 نيسان 2003) وما زال مستمرا وذلك بالتعاون معها، وكان الهدف وقف نمو فائض المعروض النقدي والسيطرة على كمية السيولة العامة من خلال السيطرة على القاعدة النقدية، وبالتالي خلق استقرار في قيمة العملة المحلية، من خلال الدفاع عن سعر صرف متوازن. (زهير, 2019: 53)

فضلا عن توحيد أسعار الصرف والعمل على انسجام آلية سوق النقد الأجنبي، لا بد من الاستجابة لطلب سوق النقد الأجنبي وتلبية احتياجات القطاع الخاص لتمويل كافة وارداته بما في ذلك احتياجات القطاع الخاص، السوق العراقي وزيادة القوة الشرائية من الدينار العراقي وما يجده من خلال تحسين قيمة الدخل الحقيقي، توفر هذه الأداة للبنوك التجارية أموالا بالعملة الأجنبية يمكنها من خلالها فتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وكذلك تحويل المبالغ الأجنبية. (الشرفاوي, 2021: 65)

وفي القطاع المالي، وخاصة أسعار الفائدة، أعلن البنك المركزي (2004/03/01) عن التوقف عن تثبيت أسعار الفائدة التي تتقاضاها البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة وتدفعها لعملائها، كما سمح للمصارف الأجنبية بالعمل في العراق، وعمل مع الوزارة في إعادة الهيكلة المالية والإدارية للمصارف الراقدين والرشد لتطوير القطاع المصرفي في العراق، ونظرا لأهميته الكبيرة في الأنشطة المصرفية التجارية وإعادة هيكلة البنوك، فقد تم كذلك تحديث البنك المركزي العراقي واستعادة هيكله التنظيمي بما يتماشى مع أهداف السياسة النقدية، كما تم تغيير جدول سداد ديون الحكومة المحلية للبنك المركزي العراقي، بحيث تقوم وزارة المالية بسداد الديون المتراكمة في التسعينيات على أقساط سنوية، كما يحمل الدين فائدة قدرها (5%) سنويا. (حلمي, 2017: 45)

ومن الإجراءات الرئيسية التي اتخذها البنك المركزي للسيطرة على عرض النقود، إصدار عملات جديدة لتحل محل العملة القديمة بمواصفات جديدة وكذلك لمكافحة تزيفها، مما ساعد على زيادة ثقة المواطنين بها، كما ساهمت سياسة تحرير ضريبة الدخل بشكل كبير في زيادة نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الكتلة النقدية، ويفضل استقرار قيمة العملة، وتعزيز ثقة المواطنين في النظام المصرفي، وأدى ذلك إلى استقرار الطلب على النقود، كما قضى على ظاهرة اختلاف أسعار صرف الدينار العراقي مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى. (مظفر, 2020: 59)

ومن أجل السيطرة على المعروض النقدي، قام البنك المركزي العراقي برفع سعر الفائدة إلى (16%) عام 2006 من أجل سحب أكبر قدر ممكن من الأموال من الأفراد، إلا أن هذا الإجراء كان له عواقب سلبية على القطاع الخاص وكذلك على عزوف المستثمرين عن الاقتراض بسبب ارتفاع أسعار الفائدة في عام 2008 قرر البنك المركزي تخفيض أسعار الفائدة إلى (15%) بسبب سعر صرف الدينار العراقي في ذلك الوقت تحسنت مقارنة بالولايات المتحدة، ومن خلال مزادات هذه العملة. (مصطفى، وعبد الرحمن، 2014: 40)

فضلا عن ذلك، قام في عام 2009 بتخفيض سعر الفائدة مرة أخرى إلى 14% بناء على معلومات حول معدل التضخم الذي خفضه، للاستفادة من التزام البنك المركزي ومساهمته في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال توفير الائتمان لأنشطة القطاع الخاص، قام بتخفيض سعر الفائدة إلى (6%) في عام 2010 وإلى (4%) في مارس من نفس العام (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي لعام 2016). (لوي، 2014: 68)

أما بالنسبة لسعر الصرف، فقد بدأ البنك المركزي العراقي سياسة التدخل في سوق الصرف الأجنبي منذ عام 2005، إذ أدخل نظام أسعار الصرف العائمة وتطبيق سياسة نقدية متشددة وبيع الدولار لمواجهة بداية التضخم المفرط. بعد عام (2003)، بسبب تدهور سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية الأخرى، نتيجة سياسة "الباب المفتوح" التي اتبعتها إدارة قوات الاحتلال، مما أدى إلى تراجع سعر صرف الدينار العراقي، ومن ثم أصبحت القوة الشرائية للنقود بين الأفراد والحكومة ممكنة، وقام البنك المركزي العراقي بتحسين سعر الصرف دينارا عراقيا مقابل الدولار، بعد أن كان (1500) دينار لكل دولار عام (2005)، حتى نهاية (2008) أصبح (1120) دينار لكل دولار، وكان نتيجة توافر احتياطات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي أثر كبير في سياسة تدخله وعلى الحفاظ على سعر الصرف الرسمي للدينار وتقريبه من سعر الصرف الموازي، كون هذه الاحتياطات جاءت من زيادة عائدات النفط، ولم تكن الصادرات نتيجة لعمليات اقتصادية حقيقية. (الوادي، 2010: 79)

ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي وصلت إلى أكثر من 100 دولار للبرميل، وإلى السياسة النقدية التي واجهت تحديات كبيرة في عام 2014 لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، خاصة في العراق، وتسريع عجلة التنمية العملية في ظل تدهور الوضع الأمني وانعدام

الاستقرار السياسي، الذي أثر بشكل أو بآخر على سرعة وفعالية أدوات القوة النقدية المستخدمة. (محمد، وصادق، 2018: 49)

ولذلك تسعى سلطة النقد إلى تفعيل أدواتها التحفيزية للاستثمار من خلال الاستمرار في العمل بمعدل فائدة (6%) سنويا طوال العام (2014)، إذ يعد ذلك أحد أدوات سد الفجوات السعرية التي ساهمت في ضمان أسعار معقولة شروط تحفيز نشاط الإقراض للمؤسسات المصرفية العامة والخاصة وزيادة قدرتها على تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تخفيض سعر الفائدة على الودائع المعمول به في عام 2014 من (4%) إلى (2%) وبالتالي إلى (1%) . (عبد الرحمن، وعبد العزيز، 2020: 33)

وفي عام 2015، حدث انكماش كبير في السياسة النقدية، مما أدى إلى انخفاض عرض النقود (M2)، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض صافي رصيد الأصول الأجنبية بسبب انخفاض إيرادات ناقلات النفط، لكن بالنظر إلى الركود والانكماش الذي كان يعاني منه الاقتصاد العراقي في ذلك الوقت، كانت السياسة النقدية ناجحة. (خطاب، 2020: 100)

علما أن سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار ظل مستقرا منذ عدة سنوات، وبين الملحق (7) تطور العرض النقدي في العراق خلال الفترة 2004-2022.

أن السيطرة على عرض النقود أصبحت أحد الاهتمامات الرئيسية للبنك المركزي مع القانون الجديد رقم (56 لسنة 2004)، من الجدول (3-6) يتبين أن عرض النقود استمر في النمو، إذ بلغت عام 2004، حجم السيولة المحلية (11499) مليار دينار بمعدل نمو سنوي مرتفع وهو (65.3%) أعلى معدل نمو في هذه الفترة، والسبب في ذلك هو رغبة الناس في حجز رصيدا في رصيدهم النقدي في البنوك أو زيادة هذا الرصيد لتجنب المخاطر الأمنية ورسوم الصرف، إلا أن عرض النقود انخفض مع تراجع ديناميكيات النمو ووصل إلى (27.5%) و(43.6%)، وكان ذلك نتيجة للجهود التي بذلها البنك المركزي لمكافحة التضخم بعد إصدار السندات بقانونه رقم (56) لسنة 2004، والذي حصل بعدها على استقلاله في إدارة سياسته النقدية.

كما تميزت الأعوام (2006 - 2008) بزيادة مستمرة في عرض النقود ولكن بنسب نمو مختلفة، إذ كانت منخفضة في عام (2007) إذ بلغت (27.9%) بعد ان كانت (43.6%) عام (2006)، و(2008) لاحظ ارتفاع معدل النمو إلى (29.5%)، واستمرت الزيادة في عرض النقود خلال الأعوام

(2009-2010)، إذ بلغت (30.1%) و(32.9%) على التوالي، نظراً لتزايد وعي المجتمع تجاه القطاع المصرفي.

واستمر هذا النمو خلال الأعوام (2011-2014) بمعدلات نمو مختلفة بلغت (19.5%)، (4.5%)، (16.2%)، (3.5%)، بسبب التأخر في تنفيذ الموازنة العامة في السنوات الأخيرة، وبلغ حجم السيولة المحلية في هذه السنوات (72067) و(75336) و(87528) و(90568) مليار دينار، فيما أظهر عرض النقد ارتفاعاً ثابتاً سنة (2014) وكانت نتائجه هي بسبب الارتباط بين زيادة عرض النقود والإنفاق العام، وفي الأعوام (2010-2014)، أي قبل الأزمة، زاد الإنفاق العام كل عام بسبب زيادة الإيرادات النفطية، إذ ارتفع عرض النقود بنسبة (50%) في العام (2014) مقارنة بفترة الأزمة السابقة (2010).

ويرجع ذلك إلى تزايد عملية تسهيل إيرادات النفط من قبل وزارة المالية لتلبية احتياجاتها من النفقات الجارية والاستثمارات، بينما في عام 2015 ونتيجة للانخفاض الكبير الملحوظ في أسعار النفط، انخفضت الإيرادات العامة بشكل كبير وكان لها انخفاض كبير، وتأثير سلبي على النفقات العامة من حيث قامت الحكومة العراقية بتخفيض النفقات الرأسمالية بشكل كبير وحددت بعض المشاريع الرأسمالية لمواصلة العمل عليها، في حين تم تعليق العمل في معظم المشاريع وساهمت النفقات الجارية في التخفيض، لكنه كان أقل نسبياً من الانخفاض في الإنفاق الرأسمالي.

وخلال العامين (2016 و2017)، انخفض عرض النقود بنسبة (6.7%-) و(7.02%) على التوالي نتيجة لانخفاض أسعار النفط في العامين المذكورين، خلال عام (2015) انخفض عرض النقود إلى (84527) مليار دينار بنسبة نمو (6.7%-)، ثم ارتفع عام (2016) ليصل إلى نحو (90466) مليار دينار بنسبة نمو بنسبة (7.02%) وهكذا، ويعود هذا التراجع إلى الاحتلال الإرهابي للمحافظات العراقية من قبل تنظيم داعش.

وفي عام 2017، ارتفع هذا العدد مرة أخرى، ولكن بنسبة صغيرة، وبلغ عرض النقود في ذلك الوقت حوالي (92857) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (6.2%). وبالاستناد إلى عام (2019)، سجل عرض النقود بمعناه الواسع لعام (2018) ارتفاعاً بنسبة (8.4%)، ليصل إلى قيمة قياسية بلغت (103441) مليون دينار مقارنة بـ سنة (2018) (95391) مليون دينار، وارتفع عرض النقد ليصل

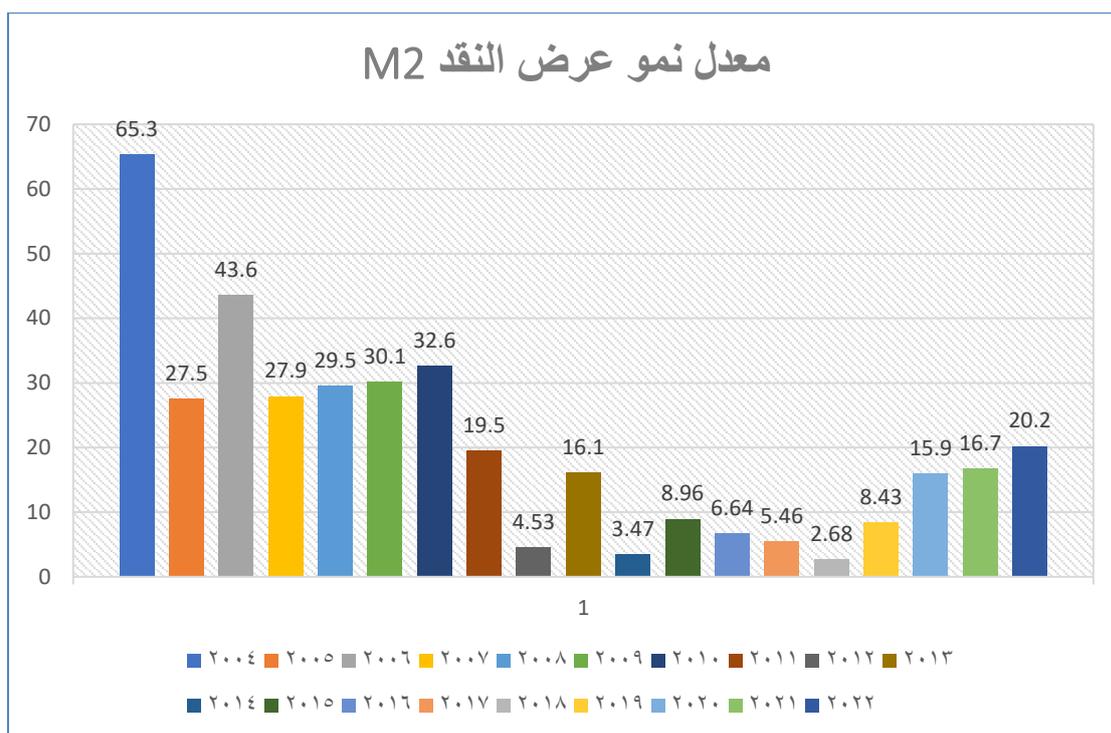
عام 2022 إلى (507789) مليون دينار بنسبة نمو (263)، ويبين الجدول (3-5) تطور العرض النقدي في العراق خلال الفترة (2004-2022).

ومن الشكل رقم (3-6) نرى أن الاقتصاد العراقي شهد كذلك ارتفاعا كبيرا وحادا جدا في عرض النقود خلال الفترة (2004-2022)، وهو ما انعكس بدوره على الاقتصاد العراقي.

جدول (3-6) تطور عرض النقد M2 في العراق للمدة (2004-2022) مليار دينار

| السنوات | عرض النقد M2 | معدل نمو M2 |
|---------|--------------|-------------|
| 2004 | 11499 | 65.3 |
| 2005 | 14659 | 27.5 |
| 2006 | 21050 | 43.6 |
| 2007 | 26921 | 27.9 |
| 2008 | 34862 | 29.5 |
| 2009 | 45355 | 30.1 |
| 2010 | 60289 | 32.9 |
| 2011 | 72067 | 19.5 |
| 2012 | 75336 | 4.5 |
| 2013 | 87528 | 16.2 |
| 2014 | 90568 | 3.5 |
| 2015 | 84527 | -6.7 |
| 2016 | 90466 | 7.02 |
| 2017 | 92857 | 2.6 |
| 2018 | 95391 | 2.7 |
| 2019 | 103441 | 8.4 |
| 2020 | 119906 | 15.9 |
| 2021 | 139886 | 16.66 |
| 2022 | 507789 | 263 |

المصدر: تقارير البنك المركزي العراقي



شكل (3-6) معدل نمو عرض النقد M2

المبحث الثاني

تحليل الاثار النقدية للسياسة المالية على نمو عرض النقد في العراق للمدة (2004-2022)

لا شك أن السياسة المالية تلعب دورا مهما في نمو العرض النقدي في العراق بشكل خاص وفي علاقتها المباشرة بالسياسة النقدية بشكل عام، إذ أن دور السياسة المالية في تطوراتها السياسية، الاجتماعية والاقتصادية مهم، وأكد تأثيرها على نمو عرض النقود من خلال أدوات إنفاقها، في حال زيادة إنفاقها العام أو موازنتها أو إيراداتها، ويؤدي ذلك عادة إلى زيادة كبيرة في عرض النقود، مما يؤدي إلى ارتفاع التضخم وانخفاض القيمة الحقيقية للعملة المحلية، خاصة ما حدث بعد عام (2003) عندما أصبحت الدولة مؤسسة مالية توسعية في بعض الأحيان، وينبغي تحليل تأثير هذه النفقات والإيرادات والدين العام على المعروض النقدي.

3. 2. 1. تحليل العلاقة بين الإيرادات العامة وعرض النقد M2:

بعد العام 2003 ورفع العقوبات الاقتصادية عن العراق ارتفعت الإيرادات العامة بمعدل (1.436%)، في حين كان معدل الزيادة بالنتائج المحلي (93.6%) وهذا يدل على أن الإيرادات العامة في تزايد، أما المعروض النقدي فقد ارتفع هذا العام بمعدل النمو السنوي (65.3%)، ويعود ذلك إلى رفع العقوبات التي عانت منها البلاد، ويتمحور تأثير العملة المتبقية حول الحاجة إلى الأموال اللازمة لتحقيق الأهداف المستقبلية التي تضعها الدولة في الاعتبار، كما ارتفع الإيرادات العامة عام 2005، إذ بلغت (22.8%)، أما المعروض النقدي فقد بلغ معدل النمو (27.5%)، واستمرت الإيرادات العامة في تزايد حتى وصلت بمعدل نمو (46.98%) عام 2008، أما عرض النقد ارتفع بمعدل نمو (29.5%) عام 2008، وهذا بسبب زيادة الإيرادات النفطية، إلى أن انخفضت الإيرادات العامة بمعدل نمو سالب (31.2%) عام 2009 وذلك نتيجة الأزمة العالمية التي مرت تعرضت لها وتأثرت بها جميع الدول آنذاك، وارتفعت الإيرادات بعد ذلك في عام 2010 و2011 و2012 بمعدل نمو (25.9%) (43.8%) (20%) على التوالي، أما عرض النقد ارتفع بمعدل نمو (32.9%) (19.5%) (4.5%) على التوالي، وفي عام 2013، 2014، 2015، 2016 انخفضت الإيرادات العامة بمعدل نمو سالب (4.8%) (-7.6%) (-36.9%) (-18.4%) على التوالي، نتيجة الحرب على داعش واستنزاف الموازنة العامة في تمويل الجيش بالأسلحة والمعدات العسكرية، وعرض النقد

استمر بالانخفاض إلى ان وصل إلى معدل نمو سالب (6.7-%) عام 2015, ثم ارتفعت الايرادات العامة نتيجة الارتفاع بأسعار النفط خلال هذه المدة (2017-2018) بمعدل نمو (42.1%)(37.8%) على التوالي, وبلغ عرض النقد بمعدل نمو (2.6%)(2.7%) على التوالي, و ثم انخفضت الايرادات العامة بمعدل نمو (0.9%) عام 2019 لتصل إلى معدل نمو سالب (41.2-%) في عام 2020, نتيجة الازمة العالمية (كوفيد-19), ثم ارتفعت الايرادات العامة ليرتفع بذلك عرض النقد, بلغ معدل نمو الايرادات العامة خلال الاعوام الآتية 2021, 2022 (72.6%)(175.2%) نتيجة الارتفاع في الايرادات النفطية التي بلغت بمعدل نمو (75%)(94%) على التوالي, وبذلك وصل عرض النقد بمعدل نمو (16.66%)(263%) خلال الاعوام 2021, 2022, إذ نلاحظ ان عرض النقد يتذبذب بالانخفاض والارتفاع مع الايرادات العامة, وهذا يدل على مدى تأثير الايرادات العامة تأثير ايجابي على عرض النقد.

3. 2. 2. تحليل العلاقة بين الدين العام وعرض النقد M2:

أن نسبة الدين العام بلغت (5925) مليار دينار، وهذه النسبة نتيجة تراكم ديون العراق من الحروب والازمات التي مر بها العراق, ثم ارتفع هذا المعدل بنسبة كبيرة على مدار الاعوام الآتية , 2005, 2006, أذ بلغ معدل الدين العام (122620), (95825) مليار دينار, وبلغ معدل نمو عرض النقد (65.3%)(27.5%) على التوالي, ويعود سبب هذا الارتفاع التدريجي إلى رفع القيود عن أنشطة الاقتصاد العراقي وزيادة الصادرات النفطية وارتفاع الإنفاق العام، نتيجة دفع الحكومة مبالغ كبيرة للدول الدائنة للعراق، واستمر المعدل في التقلب صعوداً وهبوطاً طوال الوقت, وخلال فترة (2007-2016) كان الدين العام وعلى التوالي بلغ مقداره (68794), (65927), (56651), (75906), (68708), (73838), (72724), (77650), (100735), (118768) مليار دينار, ويعود سبب ارتفاع نسبة الدين العام مرة أخرى إلى عدم قدرة الحكومة العراقية على سداد ديونها بسبب انخفاض أسعار النفط, في المقابل ارتفع معدل نمو عرض النقد (27.9%)(29.5%), (30.1%)(32.9%), (19.5%)(4.5%), (16.2%)(3.5%), وفي عام 2015 انخفض معدل نمو عرض النقد ليصل إلى نسبة سالبة (6.7-%) نتيجة الحرب على داعش, وبلغ الدين العام لعام 2017 (125811) مليار دينار، وهو ما انعكس على تراجع عائدات النفط, فضلاً عن زيادة الإنفاق العسكري، الذي كان سبباً في الحرب على الإرهاب وأدى ذلك إلى زيادة الدين العام, اما عامي 2018

و2019 على التوالي, فقد بلغ الدين العام (121173),(116822) مليار دينار على التوالي, هذا الاستقرار لم يدم وقت طويل اذ انخفضت هذه النسبة بسرعة في عام 2020, ووصلت إلى (45.9%) و بسبب تأثير (كوفيد-19), بلغ الدين العام إلى (99071) مليار دينار, الذي أثر على الإيرادات الحكومية بسبب تراجع الصادرات النفطية, وفي عام 2021 و2022 بلغ الدين العام حوالي(100885),(75693) مليار دينار, اما عرض النقد فقد بلغ معدل النمو للفترة(2018-2022) (2.7%)(8.4%)(15.9%)(16.66%)(263%) على التوالي, نتيجة الارتفاع في نسبة الدين العام خلال هذه الفترة.

3. 2. 3. تحليل العلاقة بين الانفاق العام وعرض النقد M2:

بلغ الانفاق العام عام 2004 بمعدل نمو(1.5%), وفي المقابل بلغ معدل نمو عرض النقد (65.3%), وذلك نتيجة رفع العقوبات في هذه الفترة, ثم انخفض الإنفاق العام عام 2005 بنسبة نمو سالبة بلغت (16.3-), وكذلك انخفضت نسبة معدل نمو عرض النقد إلى (27.5%), ثم ارتفع مرة أخرى في عامي 2006-2007 ليصل إلى معدل النمو (47.1%)(0.58%), اما عرض النقد فقد ارتفعت نسبة النمو عام (2006) لتصل إلى (43.6%), ثم انخفضت لتصل إلى مستوى (27.9%) في العام التالي.

بلغ الإنفاق الحكومي أعلى مستوياته في عام 2008, إذ ارتفع الإنفاق العام بنسبة نمو بلغت (52.2%) وبلغت نسبة معدل نمو عرض النقد (29.5%), ويعود سبب ذلك هو إلى زيادة تكاليف التشغيل, وخاصة الرواتب, فضلا عن زيادة النفقات الرأسمالية.

انخفض الإنفاق العام عام 2009, مسجلا معدل نمو سلبي (6.4-), وارتفعت نسبة معدل نمو عرض النقد بنسبة قليلة بلغت (30.1%), مما يعكس السياسات التقيدية للسلطات المالية نتيجة الاختلالات المالية في ذلك الوقت, وتذبذب الإنفاق العام بين الارتفاع والانخفاض خلال الأعوام (2010-2013), إذ كان معدل نمو متنوع وغير مستقر (26.1%, 11.2%, 13.3%, 13.3%), كما اتسمت نسبة معدل النمو بالارتفاع ففي عام 2010, بلغت (32.9%), لكن في عام 2011 انخفضت هذه النسبة إلى (19.5%), وفي الاعوام (2012-2015) انخفض معدل نمو عرض النقد

بنسبة كبيرة ليسجل معدل نمو سالب بلغ (6.7-%) وذلك نتيجة الحرب على داعش وتدهور الوضع الأمني خلال هذه الفترة .

اما الانفاق العام عام 2014، ظل مرتفع إذ بلغ (112192) مليار دينار وكانت نسبة النمو سلبية وتعادل (5.8-%)، وذلك بسبب دخول تنظيم داعش الإرهابي، وارتفاع تكلفة أسلحة مكافحة الإرهاب مع انخفاض أسعار النفط وكذلك آثار الأزمة المالية العالمية حتى (2016) والوضع الاقتصادي قد تغير للفترة (2014-2016)، أما عام (2017) فقد بلغ معدل النمو هذا العام (12.6%)، واستمر الانفاق العام في النمو عام (2019) ليصلا إلى (38.1%) وظل الانفاق العام في الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (2020-2022)، اما في المقابل سجل معدل نمو عرض النقد معدلات مرتفعة خلال المدة من (2019-2022)، إذ بلغت نسبة النمو على التوالي (8.4%) (15.9%) (16.66%) (263%).

وبذلك نلاحظ أن الأثار النقدية للسياسة المالية من خلال (الانفاق العام، الدين العام، الإيرادات العامة) تؤثر بشكل ايجابي وطردي على معدل عرض النقد إذ كلما ارتفعت هذه النسب ارتفع عرض النقد.

المبحث الثالث

التحليل القياسي للسياسة المالية وأثرها على عرض النقد للمدة (2004-2022)

3.3.1. التحليل القياسي للسياسة المالية وأثرها على عرض النقد للمدة (2004-2022):

تهدف هذه الدراسة إلى قياس الأثار النقدية للسياسة المالية في العراق ودورها في نمو عرض النقد للمدة (2004-2022)، وذلك استنادا إلى تقدير نماذج الدراسة المختلفة باستخدام النظام الإحصائي (الانحدار الخطي المتعدد) لقياس أثر المتغيرات (الإيرادات العامة، الإنفاق العام، والدين العام) كمتغيرات مستقلة على المتغير التابع، عرض النقود (M2) ووصف النماذج المستخدمة في الدراسة ومن ثم صياغتها بأشكال مختلفة.

3.3.2. توصيف الانموذج القياسي وصياغته.

تعد مرحلة توصيف الانموذج القياسي من اهم المراحل في بناء الانموذج، والتي يتم فيها تحديد المتغيرات التي يتضمنها الانموذج، اذ يعرف الانموذج القياسي، بأنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، والتي تمثل ظاهرة اقتصادية تعبر عن الواقع، ويجري وصفها بصيغ رياضية استنادا إلى منطق النظرية الاقتصادية بهدف تحليلها وتفسيرها، وعلى ضوءها يتم تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

3.3.2.1. تحديد متغيرات الانموذج.

سينم توصيف الانموذج القياسي لأثر ادوات السياسة المالية في عرض النقد في العراق، وفقا للمؤشرات المستخدمة في الانموذج، والتي افرزها الجانب النظري والجانب التحليلي، والمعلومات المتاحة عن متغيرات الانموذج على النحو الاتي، وكما يوضحها الجدول (3-7) ادناه:

الجدول (3-7) متغيرات الانموذج

| اسم المتغير | رمز المتغير | نوع المتغير |
|------------------|-------------|-------------|
| عرض النقد | Y | تابع |
| الإيرادات العامة | X1 | مستقل |
| النفقات العامة | X2 | مستقل |
| الدين العام | X3 | مستقل |

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجانب النظري

3.3.2.2. تحديد العلاقة الرياضية للانموذج

يتضمن الانموذج معادلة تضم متغير تابع ومتغيرات مستقلة، وبهدف تقدير العلاقة بين متغيرات الانموذج تم وصف الانموذج قياسيا وفق معادلة عرض النقد للتعبير عن اتجاه وطبيعة العلاقة بين المتغيرات

المستقلة المتمثلة بـ (الإيرادات العامة، النفقات العامة، والدين العام) والمتغير التابع (عرض النقد)، وفق الصيغة الرياضية الآتية:

1. تحديد اتجاه العلاقة بين متغيرات الانموذج.

تجري استنادا إلى الاسس النظرية والافكار الاقتصادية، والتي يمكن ايضاحها بالاتي:

1.3.2.3.3 العلاقة بين الإيرادات وعرض النقد، استنادا إلى افكار اغلب المدارس الاقتصادية والنظريات الاقتصادية، ان هناك علاقة طردية بين الإيرادات وعرض النقد، اي ان زيادة الإيرادات العامة تؤدي بدورها إلى زيادة حجم الانفاق العام، والذي ينعكس بدوره على زيادة حجم الكتلة النقدية واستنادا إلى هذا الافتراض تصبح قيمة (a_1) موجبة.

2.3.2.3.3 العلاقة بين النفقات العامة وعرض النقد، ووفقا لمنطق النظرية الاقتصادية للنفقات العامة اثارا مهمة في التأثير على عرض النقد من حيث قوة العلاقة واتجاهها، اذ هناك علاقة طردية بينهما، وحسب هذا الافتراض تصبح قيمة (a_2) موجبة.

3.3.2.3.3 العلاقة بين الدين العام وعرض النقد، بالاعتماد على الاسس والافكار الاقتصادية، اذ ان اغلب الدراسات الاقتصادية توصلت إلى وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل الدين العام وعرض النقد، اي كلما ارتفع حجم الدين العام ارتفع حجم العرض النقدي، وعند هذا الافتراض فان قيمة (a_3) تكون موجبة.

i. تقدير الانموذج وفق منهجية (ARDL).

1.3.3.3 المؤشرات الاحصائية

الجدول ادناه (3-8) بوضح الاختبارات الاحصائية ونتائجها للمتغيرات المتضمنة في الانموذج القياسي، واهم هذه الاختبارات (الوسط الحسابي، الوسيط، القيمة العظمى، القيمة الصغرى، والانحراف المعياري) اذ يلحظ من الجدول ان المؤشرات الاحصائية للمتغير (عرض النقد) سجلت متوسط حسابي (74930.56)، وقيمة عظمى سجلت (168299.0) وسجلت قيمة صغرى (11499.00) وانحرافا معياري (39201.08)، بينما المتغير (الإيرادات العامة) سجلت قيمة عظمى (161697.0) والصغرى (32983.00) ووسطا حسابيا (84428.77) وانحراف معياري سجل (29342.38)، اما المتغير (النفقات العامة) سجلت متوسط حسابي (74552.71)، وقيمة عظمى سجلت (119128.0) وسجلت قيمة صغرى (26376.00) وانحرافا معياري (25900.55)، واخيرا المتغير (الدين العام) سجلت

متوسط حسابي (24981.78)، وقيمة عظمى سجلت (69913.00) وسجلت قيمة صغرى (4256.000) وانحرافا معياري (23186.88).

الجدول (3-8) المؤشرات الاحصائية للمتغيرات

| | Y | X1 | X2 | X3 |
|--------------|----------|----------|-----------|----------|
| Mean | 74930.56 | 84428.77 | 74552.71 | 24981.78 |
| Median | 84527.00 | 84644.50 | 76083.00 | 8747.500 |
| Maximum | 168299.0 | 161697.0 | 119128.0 | 69913.00 |
| Minimum | 11499.00 | 32983.00 | 26376.00 | 4256.000 |
| Std. Dev. | 39201.08 | 29342.38 | 25900.55 | 23186.88 |
| Skewness | 0.134006 | 0.151120 | -0.191121 | 0.719990 |
| Kurtosis | 2.480858 | 2.256401 | 2.109936 | 1.984146 |
| | | | | |
| Jarque-Bera | 1.038239 | 1.959710 | 2.854069 | 9.445902 |
| Probability | 0.595044 | 0.375365 | 0.240020 | 0.008889 |
| | | | | |
| Sum | 5469931. | 6163300. | 5442348. | 1823670. |
| Sum Sq. Dev. | 1.11E+11 | 6.20E+10 | 4.83E+10 | 3.87E+10 |
| | | | | |
| Observations | 73 | 73 | 73 | 73 |

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج (Eviews : 12)

2.3.3.3. مصفوفة الارتباط

لغرض تحديد انحدار درجة العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة تم اعتماد معاملات الارتباط الآتية:

الجدول (3-9) مصفوفة معاملات الارتباط للأنموذج

| Correlation | | | | |
|-------------|-----------|----------|----------|----------|
| | Y | X1 | X2 | X3 |
| Y | 1.000000 | 0.829672 | 0.765122 | 0.837338 |
| X1 | 0.829672 | 1.000000 | 0.870498 | 0.477839 |
| X2 | 0.765122 | 0.870498 | 1.000000 | 0.333087 |
| X3 | 0.8373338 | 0.477839 | 0.333087 | 1.000000 |

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج (Eviews : 12)

يلحظ من خلال الجدول (3-9) نتائج معاملات الارتباط، إذ تشير النتائج إلى العلاقة بين هذه المتغيرات، إذ توضح قوة واتجاه العلاقة، إذ يتضح من النتائج وجود درجة من الارتباط بينها ، واتجاه العلاقة موجبة (طردية) أي أن زيادة الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام، سوف تؤدي إلى ارتفاع عرض النقد

في العراق خلال مدة البحث , اذ بلغت درجة الارتباط (0.837، 0.765، 0.829)، على التوالي، وهذا الارتباط لا يقدم دليلاً كافياً على وجود علاقة سببية فقد تربط المتغيرات مع بعضها ارتباطاً دالياً (Functionally) تتجه لمجرد التزامن في تحركاتها أو تأثرها بعوامل مشتركة (سلام، 1995، 119) لذا سيتم اللجوء إلى اعتماد نماذج الانحدار القياسية واستخدام الاختبارات للوقوف على صحة هذه الارتباطات .

3.3.3.3. استقرارية السلاسل الزمنية.

تعرف السلاسل الزمنية بأنها مجموعة مشاهدات مرتبة وفق مدد زمنية متعاقبة، وهذه المدد تختلف باختلاف طبيعة الظاهرة المدروسة، إذ تكون مدد (سنوية، فصلية، شهرية ... الخ)، وتعد اختبارات جذر الوحدة من الاختبارات المهمة التي تستخدم من أجل فحص خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل البحث بهدف التيقن من استقرارية هذه السلاسل الزمنية، لأنه احصائياً ان السلسلة الزمنية مستقرة، أي ان وسطها الحسابي وتباينها ثابت عبر الزمن، وقيمة التباين المشترك بين فترتان زمنيتان يعتمد فقط على الفجوة الزمنية أو التخلف الزمني بين الفترتان الزمنيتان، وليس على الزمن الحقيقي وقت حساب التباين المشترك، وتحديد رتبة كل متغير من المتغيرات محل البحث على حدى، اما اذا كان احد او اكثر من متغيرات الانموذج غير مستقر تظهر لدينا مشكلة الارتباط الذاتي، او حدوث مشكلة التقدير الزائف (Spurious regression)، وبما ان اولى خطوات التحليل هي اختبارات جذر الوحدة تم استخدام اهم الاختبارات لتفادي الوقوع في أخطاء التقدير، وهما اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP)، وهذان الاختباران يعتمدان على فرضيتين والتي يتم بواسطتهما تحديد وجود أو عدم وجود جذر الوحدة للسلاسل الزمنية، فاذا كانت القيمة الاحتمالية (Prob) اكبر من (0.05) يتم قبول فرضية العدم ($H_0: B=1$)، والتي تنص على أن السلسلة الزمنية غير ساكنة غير مستقرة لوجود جذر الوحدة، وفي حالة القيمة الاحتمالية اصغر من (Prob) يتم قبول الفرضية البديلة ($H_1: B < 1$) والتي تنص على استقرار السلسلة الزمنية وعدم وجود جذر الوحدة.

1.3.3.3.3. اختبار (ديكي - فولر)

يلحظ من الجدول (3-10)، والذي يوضح نتائج اختبار (ADF) للمتغيرات المستقلة (الايرادات العامة، النفقات العامة، والدين العام)، والمتغير التابع (عرض النقد)، اذ يوضح ان القيمة الاحتمالية (Prop) المحتسبة للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع كانت اكبر من (0.05)، اي إن السلاسل الزمنية الأصلية للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع، غير ساكنة عند المستوى الاصلي، لذلك تم أخذ الفرق الأول للسلسلة

الأصلية، و بالتالي أصبحت ساكنة عند جميع مستويات المعنوية (1%، 5%، 10%) و عليه فالمتغيرات متكاملة من الدرجة الاولى (1)~ و بجميع الحالات .

الجدول (3-10) اختبار جذر الوحدة للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع باستخدام نموذج (ADF)

| UNIT ROOT TEST TABLE (ADF) | | | | | |
|-----------------------------------|-------------|-----------|-----------|-----------|-----------|
| At Level (المستوى) | | | | | |
| | | Y | X1 | X2 | X3 |
| With Constan | t-Statistic | -1.977370 | -1.868067 | -1.952527 | 0.811049- |
| | Prob. | 0.2960 | 0.3453 | 0.3068 | 0.8097 |
| | | n0 | n0 | n0 | n0 |
| With Constant & Trend | t-Statistic | 1.782583- | -3.108784 | -2.696816 | 2.911893- |
| | Prob. | 0.7028 | 0.1123 | 0.2414 | 0.1651 |
| | | n0 | n0 | n0 | n0 |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | -0.969257 | 0.316500 | 0.250915 | 0.096364 |
| | Prob. | 0.2943 | 0.7744 | 0.7560 | 0.7101 |
| | | n0 | n0 | n0 | n0 |
| At First Difference (الفرق الاول) | | | | | |
| With Constan | t-Statistic | -3.082048 | -2.518650 | -2.335977 | 2.700794- |
| | Prob. | 0.0324 | 0.1154 | 0.1640 | 0.0789 |
| | | ** | n0 | n0 | n0 |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -3.272821 | -2.565320 | -2.311889 | 2.736190- |
| | Prob. | 0.0792 | 0.2971 | 0.4217 | 0.2258 |
| | | n0 | n0 | n0 | n0 |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | -3.104077 | -2.359628 | -2.175053 | 2.502828- |
| | Prob. | 0.0023 | 0.0187 | 0.0295 | 0.0129 |
| | | *** | ** | *** | ** |

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج (Eviews : 12)

2.3.3.3.3 اختبار (فيليبس - بيرون)

يلاحظ من خلال الجدول (3-12) نتائج اختبار فيليبس - بيرون (P.P) والذي يعد من الاختبارات المهمة التي تستخدم لغرض معرفة سكون السلاسل الزمنية، و يعد أكثرها دقة، ولاسيما في العينات الصغيرة ، اذ اتضح من خلال النتائج إن جميع السلاسل الزمنية الأصلية، غير ساكنة عند المستوى لان القيمة الاحتمالية (Prob) المحسوبة كانت اكبر من (0.05) لجميع المتغيرات ، لذلك تم أخذ الفرق الأول للسلسلة الأصلية و بالتالي أصبحت جميع المتغيرات المستقلة و المتغير التابع ساكنة عند جميع مستويات المعنوية (1%، 5%، 10%) و عليه فالمتغيرات متكاملة من الدرجة الاولى (1)~، ويتضح عدم وجود اختلاف بين نتائج اختبار (ADF)، واختبار (P.P)، مما يدل على دقة البيانات، فضلا عن وجود مصداقية اكبر.

الجدول (3-11) اختبار جذر الوحدة للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع باستخدام نموذج (p.p)

| UNIT ROOT TEST TABLE p.p) | | | | | |
|-----------------------------------|-------------|------------|------------|------------|-------------|
| At Level (المستوى) | | | | | |
| | | Y | X1 | X2 | X3 |
| With Constan | t-Statistic | 1.352303- | -1.153116- | -1.498732- | 0.304032 |
| | Prob. | 0.6008 | 0.6902 | 0.5287 | 0.9770 |
| | | n0 | n0 | n0 | n0 |
| With Constant & Trend | t-Statistic | 0.923259- | -1.905476- | -1.800186- | 1.802944- |
| | Prob. | 0.9472 | 0.6414 | 0.6945 | 0.6931 |
| | | n0 | n0 | n0 | n0 |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | -0.647756- | 0.829256 | 0.530641 | 1.552471 |
| | Prob. | 0.4332 | 0.8883 | 0.8282 | 0.9695 |
| | | n0 | n0 | n0 | n0 |
| At First Difference (الفرق الاول) | | | | | |
| | | | | | |
| With Constan | t-Statistic | -3.366865- | 2.817034- | -3.757716 | 2.936830- |
| | Prob. | 0.0155 | 0.0609 | 0.0051 | 0.0462 |
| | | ** | n0 | * | ** |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -3.522219- | -2.845311- | -3.755929 | 3.008706- |
| | Prob. | 0.0446 | 0.1866 | 0.0249 | 0.1372 |
| | | ** | n0 | n0 | n0 |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | 3.386505- | -2.651844- | 3.667054- | 2.647159- - |
| | Prob. | 0.0010 | 0.0086 | 0.0004 | 0.0087 |
| | | *** | *** | *** | *** |

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج (Eviews : 12)

4.3.3.3. تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL

يعد نموذج ARDL من النماذج الحديثة التي استخدمت للتحقق من وجود التكامل المشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، إذ يتم الحصول باستخدام هذا النموذج على نتائج دقيقة في الأجلين القصير والطويل، وإن الصيغة الأساسية لأنموذج (ARDL) كالتالي. (Angeliki N, 2019, 3)

$$\Delta LY_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \sum_{i=1}^m \alpha_{2i} \Delta LY_{t-i} + \sum_{i=0}^n \alpha_{3i} \Delta LX_{t-i} + \alpha_4 LY_{t-1} + \alpha_5 LX_{t-1} + U_{1t} \dots \dots (1)$$

$$\Delta LX_t = \beta_0 + \beta_1 t + \sum_{i=1}^m \beta_{2i} \Delta LX_{t-i} + \sum_{i=0}^n \alpha \beta_{3i} \Delta LY_{t-i} + \beta_4 LX_{t-1} + \beta_5 LY_{t-1} + U_{2t} \dots \dots (2)$$

اذ إن:

β_0, α_0 : تمثل معاملات الحد الثابت

Δ : الفرق الاول

α_4, β_4 : سرعة الاستجابة للتعديلات

α_{2i}, α_{3i} : معاملات الاجل القصير

β_{2i}, β_{3i} : معاملات الاجل الطويل

U_i : تمثل حد الخطأ العشوائي

تم تحويل البيانات السنوية إلى بيانات ربع سنوية وبالبالغة (76) مشاهدة باستخدام البرنامج الاحصائي (Eviews : 12) من اجل قياس اثر المتغيرات (الايادات العامة، النفقات العامة، والدين العام) على

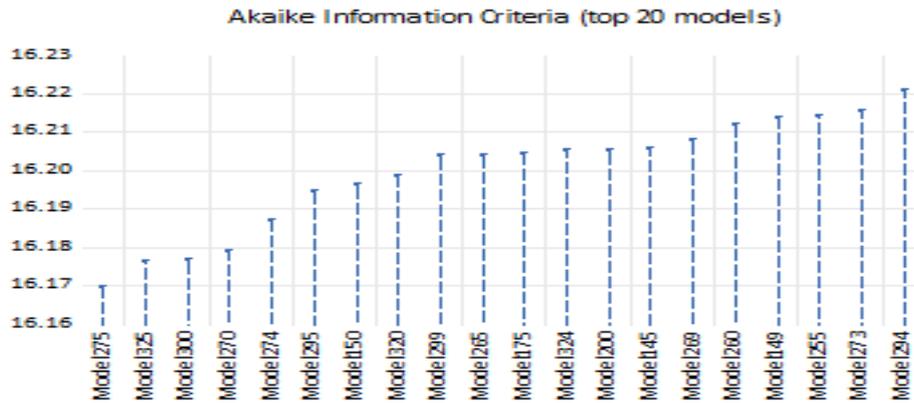
عرض النقد

جدول (12-3) نتائج التقدير الاولي وفق (ARDL)

| Dependent Variable: Y Method: ARDL Date: 03/05/24 Time: 03:04 Sample (adjusted): 2005Q1 2022Q1 Included observations: 69 after adjustments (Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection) (Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Dynamic regressors (4 lags, automatic): X1 X2 X3 Fixed regressors: C Number of models evaluated: 500 Selected Model: ARDL (2, 4, 0, 0) | | | | |
|---|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
| Y(-1) | 1.783502 | 0.069356 | 25.71525 | 0.0000 |
| Y(-2) | -0.829985 | 0.066985 | -12.39053 | 0.0000 |
| X1 | 0.099492 | 0.032628 | 3.049256 | 0.0034 |
| X1(-1) | -0.123198 | 0.061296 | -2.009884 | 0.0490 |
| X1(-2) | 0.048151 | 0.065759 | 0.732235 | 0.4669 |
| X1(-3) | -0.032580 | 0.062356 | -0.522489 | 0.6033 |
| X1(-4) | 0.049945 | 0.033917 | 1.472569 | 0.1462 |
| X2 | -0.000286 | 0.013356 | -0.021400 | 0.9830 |
| X3 | 0.047738 | 0.016151 | 2.955807 | 0.0045 |
| C | -773.7276 | 430.3510 | -1.797899 | 0.0773 |
| R-squared | 0.999662 | Mean dependent var | 78539.06 | |
| Adjusted R-squared | 0.999611 | S.D. dependent var | 37228.24 | |
| S.E. of regression | 734.5822 | Akaike info criterion | 16.16977 | |
| Sum squared resid | 31837049 | Schwarz criterion | 16.49355 | |
| Log likelihood | -547.8570 | Hannan-Quinn criter. | 16.29822 | |
| F-statistic | 19399.21 | Durbin-Watson stat | 2.174120 | |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | | |

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج (Eviews : 12)

اذ يلحظ من الجدول (3-12) نتائج التقدير الاولي لأنموذج (ARDL) للعلاقة بين المتغيرات () وعرض النقد ، اذ يوضح نتائج تقدير الانموذج المقدر وبمدد تخلف زمني هي (2,4,0,0) بناء على قيم معيار أكايك (Akaike) (AIC) من بين أفضل (20) توصيف للأنموذج كونها تعطي أقل قيمة لهذا المعيار ويتم تحديدها تلقائيا من قبل البرنامج المستخدم (Eviews- 12) أذ أن القيمة (1) تعني تخلفا زمنيا لمدة واحدة و(0) تعني عدم وجود تخلف زمني وهكذا حسب مدد التخلف التي يحددها البرنامج لكل متغير من المتغيرات في الانموذج، اذ ان ومن خلال النتائج يتضح ان الانموذج المقدر يمتلك قوة تفسيرية عالية جدا، ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل التحديد (R2) وبالبالغة (0.99)، اي ان المتغيرات المستقلة للأنموذج تفسر حوالي (99%) اما النسبة المتبقية (1%) تأتي لمتغيرات عشوائية لم يأخذها الانموذج، ومعنوي وفقا إلى قيمة اختبار (F-statistic) المحتسبة البالغة (19399.21).



الشكل (3-7) فترات الابطاء المثلى للأنموذج

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج (Eviews : 12)

5.3.3.3. اختبار الحدود للتكامل المشترك

يستخدم اختبار الحدود (Bounds Test) لتوضيح علاقة التكامل المشترك غير المتماثل بين المتغيرات المستقلة من جهة والمتغير التابع من جهة اخرى، وذلك من خلال مقارنة قيمة (F-statistics) المحسوبة مع الحدود الدنيا والعليا عند مستوى احتمالية 5 %، لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات، وهناك حالتين لتحديد وجود علاقة من عدمها، الاولى، إذا كانت هذه القيمة أقل من القيم الحرجة عند (0) فإننا لا نرفض فرضية العدم ولا توجد علاقة طويلة، الفرضية الثانية، إذا كانت هذه القيمة أكبر من القيم الخرجة (1) فإننا نرفض فرضية العدم ونستطيع أن نشير إلى أن

هناك علاقة طويلة، الحالة الأخيرة؛ إذا كانت هذه القيمة تقع بين حدين فلا يمكننا الحكم، وذلك لان النتيجة تكون غير واضحة ومضللة.

الجدول (3-13) اختبار الحدود للتكامل المشترك

| Test Statistic | Value | Signif | I(0) | I(1) |
|----------------|----------|--------|------|------|
| F-statistic | 3.714765 | 10% | 2.37 | 3.2 |
| K | 3 | 5% | 2.79 | 3.67 |
| | | 2.5% | 3.15 | 4.08 |
| | | 1% | 3.65 | 4.66 |

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج (Eviews : 12)

يلحظ من الجدول (3-13) والذي يوضح نتائج اختبار (Bounds Test) أن قيمة (F) المحتسبة والبالغة (3.714765) اكبر من قيمة (F) الجدولية عند الحد الاعلى والحد الادنى، ووفقا لحجم العينة وعند مستوى معنوية (10%, 5%, 2.5%, 1%)، وهذا يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، اي نرفض فرضية العدم ($H_0 : b=0$) والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الانموذج، ونقبل الفرض البديل ($H_1 : b \neq 0$) الذي ينص على وجود علاقة تكامل مشترك تتجه من المتغيرات المستقلة (الايرادات العامة، النفقات العامة، الدين العام) إلى المتغير التابع (عرض النقد).

1.3.3.3. الاختبارات التشخيصية للأنموذج

اختبار Serial Correlation LM test

تعد الاختبارات التشخيصية من الاختبارات المهمة المستخدمة للتأكد من خلو الانموذج من مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم ثبات التباين ، وذلك من خلال قيمة (Breusch – Godfrey) يتم الاستدلال على وجود او عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، اذ كانت القيمة الاحتمالية لـ (F) و (Chi-Square) اكبر من (5%) نقبل فرضية العدم، والتي نصها عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي العشوائية، ورفض الفرضية البديلة، اما اذ كانت قيمة الاحتمالية اقل من (5%) نقبل بالفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم.

الجدول (3-14) الاختبارات التشخيصية للأنموذج المقدر (ARDL)

| اختبار مشكلة الارتباط الذاتي | | | |
|--|----------|---------------------|--------|
| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: | | | |
| Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags | | | |
| F-statistic | 0.421125 | Prob. F(2,57) | 0.6583 |
| Obs*R-squared | 1.004719 | Prob. Chi-Square(2) | 0.6051 |
| اختبار مشكلة عدم تجانس التباين | | | |
| Heteroskedasticity Test: ARCH | | | |
| F-statistic | 1.241946 | Prob. F(1,66) | 0.2691 |
| Obs*R-squared | 1.255947 | Prob. Chi-Square(1) | 0.2624 |

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج (Eviews : 12)

يلحظ من خلال نتائج الجدول (3-14) اظهرت النتائج ان الانموذج تجاوز المشاكل القياسية ، اذ يلحظ ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي ولا من مشكلة عدم ثبات التباين، نظرا لأن القيم الاحتمالية لجميع الاختبارات ليست ذات دلالة عند مستويات المعنوية المقبولة، فمن المفهوم أن النموذج له توزيع طبيعي، ولا يحتوي على ارتباط ذاتي وتغاير، ولا يحتوي على أخطاء في بناء النموذج. بمعنى آخر يمكن القول أن النتائج التي تم الحصول عليها موثوقة لأن النموذج يحقق الافتراضات اللازمة. وذلك لان قيمة الاحتمالية اكبر من (5%)، وهذا يؤكد صحة نتائج الانموذج المستخدم.

1.3.3.3. نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقا لمنهجية (ARDL)

العلاقة قصيرة الأجل تتمثل بتقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) ، والذي يمثل التعبير عن المتغيرات المستخدمة بصيغة الفرق الأول مع إضافة حد تصحيح الخطأ متباطئ لمدة زمنية واحدة (ECM-1) بوصفه متغيرا تفسيريا، اذ يوضح ECM مقدار الخطأ الذي يتم تصحيحه، أي مدى تصحيح الخطأ في المدة السابقة في المدة الحالية. وتشير معلمة تصحيح الخطأ الموجبة إلى التباعد، في حين تشير المعلمة السالبة إلى التقارب. إذا كان تقدير معامل تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ يساوي 1، فإن 100% من التعديل يتم خلال المدة أو يكون التعديل فوريا وكاملا، إذا كان تقدير $CointEq(-1) = 0.5$ ، فإن 50% من التعديل يتم في كل فترة / سنة. $CointEq(-1) = 0$ ، يوضح أنه لا يوجد تعديل، والادعاء بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل لا معنى له على الإطلاق ، فإذا كانت معلمة تصحيح الخطأ سالبة

ومعنوية دل ذلك على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات ، ويوضح لنا الجدول (3-15) نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقا لمنهجية (ARDL).

الجدول (3-15) نتائج نموذج تصحيح الخطأ لأثر المتغيرات (الايرادات العامة، النفقات العامة، والدين العام) في (عرض النقد)

| ECM Regression | | | | |
|-----------------|-------------|------------|-------------|--------|
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob |
| D(Y(-1)) | 0.829985 | 0.051741 | 16.04113 | 0.0000 |
| D(X1) | 0.099492 | 0.029381 | 3.386338 | 0.0013 |
| D(X1(-1)) | -0.065515 | 0.036776 | -1.781496 | 0.0800 |
| D(X1(-2)) | -0.017364 | 0.036884 | -0.470783 | 0.6395 |
| D(X1(-3)) | -0.049945 | 0.030679 | -1.627986 | 0.1089 |
| CointEq(-1)* | -0.046483 | 0.010438 | -4.453433 | 0.0000 |
| Levels Equation | | | | |

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج (Eviews : 12)

لتقدير العلاقة فصيحة الاجل باستعمال (ARDL)، يلحظ من خلال نتائج الجدول ان قيمة معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1)، أو سرعة التكيف بلغت (-0.046483) والقيمة الاحتمالية Prob بلغت (0.0000) وتوفر شرطي السالبية والمعنوية، مما يؤكد على وجود تصحيح في الأجل القصير تتجه إلى الأجل الطويل، وهذا يؤكد ما جاء باختبار الحدود للتكامل المشترك على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات أي يمكن تصحيح ما يقارب (46%) تلقائيا من الأخطاء التي تحدث في عرض النقد في الأجل القصير من خلال استخدام المتغيرات المالية لاستعادة التوازن في الأجل الطويل، وهذا امر يتماشى مع دور السياسة المالية في العراق.

8.3.3.3. تقدير العلاقة طويلة الاجل

يوضح الجدول (3-16) نتائج تقدير معادلة طويلة الاجل، اذ يتضح من نتائج الاستجابة طويلة الاجل، وجود تأثير طردي طويل الاجل بين المتغيرين المستقلين (الايرادات العامة والدين العام) والمتغير التابع عرض النقد، اذ ان زيادهما تؤدي إلى حصول زيادة في عرض النقد، ويلحظ ان المتغير المستقل (النفقات العامة) غير معنوي احصائيا، مما يدل على عدم وجود اي تأثير له على عرض النقد في العراق،

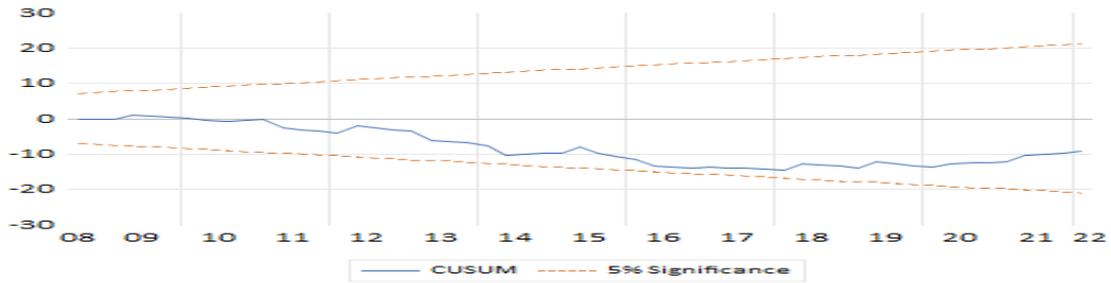
الجدول (3-16) نتائج العلاقة طويلة الاجل وفق منهجية (ARDL)

| Levels Equation | | | | |
|---|-------------|------------|-------------|--------|
| Case 2: Restricted Constant and No Trend | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | .Prob |
| X1 | 0.899460 | 0.309592 | 2.905304 | 0.0052 |
| X2 | -0.006149 | 0.288639 | -0.021303 | 0.9831 |
| X3 | 1.026993 | 0.109993 | 9.336895 | 0.0000 |
| C | -16645.27 | 6810.141 | -2.444189 | 0.0175 |
| EC = Y - (0.8995*X1 - 0.0061*X2 + 1.0270*X3 - 16645.2747) | | | | |

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج (Eviews : 12)

سابعاً: اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الانموذج المقدر (ARDL)

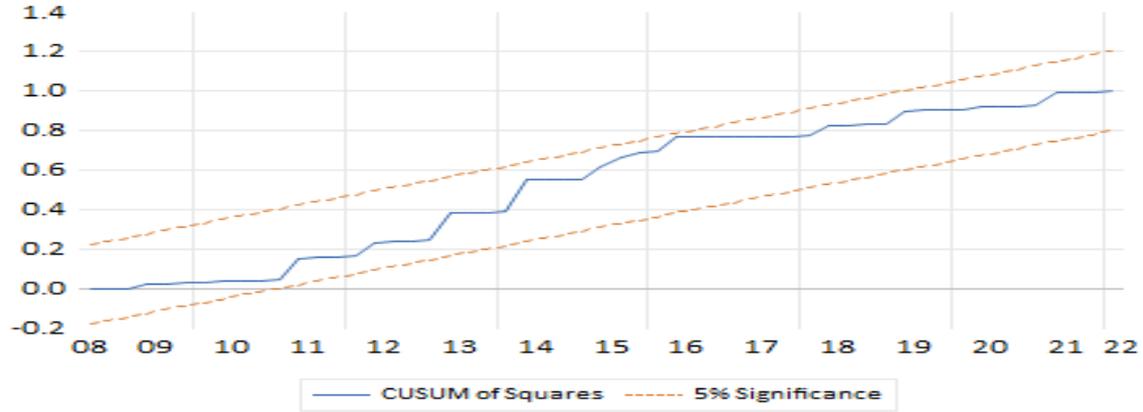
تم اجراء كل من اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار (CUSUM of Squares)، بهدف التأكد من خلو البيانات المستخدمة في البحث للأنموذج المقدر من التغيرات الهيكلية ومدى انسجام واستقرار المعلمات في الاجلين الطويل والقصير ، والتي تم توضيحهما من خلال الشكل (3-8) و(3-9) ادناه:



الشكل (3-8) المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج (Eviews : 12)

يتضح من الشكل (3-8) يبين اختبار الاستقرار الهيكلي (Cusum test) ، إن المجموع التراكمي للبواقي تمحور حول وسطها الحسابي طول المدة ، عند مستوى المعنوية (0.05) و هذا يدل على استقرار المعلمات المقدر في الأجل الطويل، وسلامة الانموذج القياسي .



الشكل (3-9) المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج (Eviews : 12)

ومن الشكل (3-9) يتضح ان هناك تطابق في البواقي المقدره و الفعلية للأنموذج ، اذ ان المجاميع التراكمية لا تتجاوز الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، اذ أن معاملات المتغيرات في النموذج مستقرة ومتسقة.

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول: الاستنتاجات

المبحث الثاني: التوصيات

المبحث الأول

الاستنتاجات

1. لم تحقق السياسة المالية في العراق أثرا اقتصاديا واضحا بعد عام (2003)، إذ كانت سياسة مالية بأدوات تقليدية، وكانت تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، وتعتبر هذه الميزة من أكثر السمات السلبية، وهو ما يميز السياسة المالية، لأن الاقتصاد العراقي يدور حول حلقة مفرغة تتمثل في الاعتماد القوي على عائدات النفط، والتي بدورها تحدد الوضع الاقتصادي والمالي للبلاد، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاعتماد الكبير على النفط الخام يعود إلى عدم وجود قاعدة إنتاج متنوعة وواسعة في العراق..
2. تعرض الاقتصاد العراقي للعديد من صدمات السياسة النقدية والمالية منذ التسعينات وحتى يومنا هذا بسبب اعتماده المباشر والكلي على عائدات النفط ونقص القدرة التصنيعية والصناعية والزراعية المحلية، وكانت إحدى هذه الصدمات هي توقف صادرات النفط نتيجة للعقوبات الاقتصادية، ومن ناحية أخرى، كان هناك زيادة في الإنفاق وزيادة في إصدار الأموال، فضلا عن صدمة الأزمة المالية في عام 2008 والأزمة المزوجة في عام 2014، انهيار إنتاج النفط وأسعاره والحرب ضد داعش.
3. السبب الرئيسي لتوسع عجز الموازنة العامة هو الزيادة المستمرة والمفرطة في الإنفاق العام في الفترة المدروسة (2004-2022) إذ حصلت على دعم تدريجي نتيجة التدخل المستمر للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويتجلى ذلك من خلال ارتفاع الإيرادات بسبب انخفاض مرونة النظام الضريبي، فضلا عن تأثير إيرادات شركات النفط على تطور أسعار النفط العالمية، وكذلك الظروف الخارجية والداخلية.
4. أدى توسع السياسة المالية في العراق إلى منافسة القطاع الخاص من خلال توسع الدولة من خلال إصدار أذون الخزانة والسندات لزيادة رأس المال، فضلا عن التوسع المفرط في التوظيف وزيادة الأجور.
5. أن الدولة في أي مجتمع حديث هي المدير والمنظم لهذا المجتمع، وهذا ينطبق على جميع المجتمعات، متفاوتة في الدرجة والشكل والغرض، إذا أردنا أن نفهم الدولة اليوم، فلا يمكننا أن نفعل ذلك إلا من خلال التعرف على القوى التي شكلت الدولة والمجتمع في الماضي، لأننا إذا قمنا أولاً بتعريف الدولة على أنها السلطات المركزية تمارس سلطتها من خلال مجموعات من الأجهزة المركزية وفقا لمبدأ السيادة على منطقة معينة تحتكر الاستخدام القانوني لمواردها، وبالتالي تتمتع بسلطة سن القانون وتطبيقه

6. توصلت النتائج في النموذج القياسي، إلى أن كلا من الدين العام والإيرادات العامة لهما تأثير مباشر على عرض النقود وهناك علاقة مباشرة بينهما، ويوجد علاقة غير معنوية بين الانفاق العام وعرض النقد .

المبحث الثاني

التوصيات

وبالإشارة إلى النتائج المذكورة أعلاه، نود أن نقدم بعض التوصيات التي من وجهة نظر الباحث يمكن أن تحسن تنفيذ السياسات المالية في العراق وتأثيراتها المختلفة، وهي:

1. العمل على تنويع مصادر الإيرادات العامة، والاعتماد على مصادر أخرى غير الإيرادات النفطية، إذ ستبقى موازنة الدولة غير متوازنة بشكل دائم بسبب تقلبات أسعار النفط المصدر الوحيد في العراق، وتطوير المصادر التشريعية القانونية للقيام بذلك.
2. إعادة النظر في النظام الضريبي في العراق وهو مصدر مهم للإيرادات الحكومية يحد من الإعفاءات الضريبية والتهرب الضريبي، ويوسع نطاق الضرائب وأنواعها والمبالغ المحصلة، ويخلق وعياً أكبر بالضرائب من خلال وسائل الإعلام.
3. تقديم الدعم الحكومي للقطاع الزراعي وتفعيل آليات العمل وإعطائه الأولوية كدولة مسؤولة عن الأمن الغذائي ومعالجة المشاكل التي يواجهها هذا القطاع الرئيسي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وكذلك القطاع الصناعي وتوفير التمويل، دعم المصانع التي أغلقت لإعادة تشغيلها ومواصلة أعمالها، ومتابعة أنشطتها وحماية المنتج المحلي والتأكيد على التنافسية على المنتجات الأجنبية في مصلحة الدولة والاقتصاد بشكل عام وهي أحد أسس عمل السياسة المالية لتحسين الواقع الاقتصادي وزيادة إيرادات الدولة.
4. ينبغي جعل الإنفاق الحكومي مجدياً من خلال وضع برنامج للحد من إنفاق الرفاهية والتبذير وتوجيه معظم الإنفاق إلى المشاريع الاستثمارية والإنتاجية التي تدر دخلاً للدولة، وإنشاء صندوق للثروة السيادية في حالة الفوائض وارتفاع الأسعار النفطية، والاستفادة منها عند انخفاض الأسعار، وذلك للحد من الصدمات الخارجية، ويمكن استثمار الأسعار حتى في أوقات الفائض، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المالية للدولة وتغيير نموذج الموازنة العامة من الموازنة التقليدية (موازنة البند) إلى موازنة البرنامج والأداء مما يساهم في تصحيح وتنويع بنية الاقتصاد العراقي، ولا تلجأ الدولة إلى القروض من الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، ولا إلى القروض الخارجية، إلا في حدود أضيق.

5. دعم القطاع الخاص المحلي والأجنبي لتحسين الوضع الاقتصادي والاستفادة من رؤوس الأموال المتاحة والتقنيات الحديثة لخلق فرص العمل، والحد من البطالة، وتقليل الاعتماد على القطاع العام، وترشيد الإنفاق العام، من جهة أخرى ينبغي التنوع في الإيرادات الحكومية الأخرى.

6. نوصي الباحثين الآخرين بدراسة علاقة الضرائب بشكل خاص على نمو عرض النقد لمدة الدراسة

قائمة

المراجع والمصادر

قائمة المصادر

أولاً: المراجع

- القرآن الكريم
- التقارير والتشريعات العلمية
 - تقرير التطوع، 2019.
 - خطة التنمية الوطنية، 2018-2022.
 - القانون المالي، 2009.
 - المكتب الإحصائي، 2008.
 - وزارة التخطيط المالي: 2011.
 - وزارة التخطيط، 2009.

ثانياً: المصادر العربية

أ. الكتب:

1. ادريس ، محمد ، السياسة النقدية صندوق النقد الدولي - سلسلة- كتيبات تعريفية ، العدد (17)، 2021.
2. الاعسر، خديجة، اقتصاديات المالية العامة ، دار الكتب المصرية، مصر، 2016.
3. الافندي، محمد احمد، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الاردن 2018.
4. اندراوس، عاطف وليم ، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة ، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، مصر، 2012.
5. بشيشي، وليد، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دار الكتاب الجامعي ، الإمارات العربية المتحدة ، 2017.
6. تشارلز سوير، دبليو، واخرون الاقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى، الطبعة العربية، صائغ عالمية ناشرون مكتبة لبنان بيروت، لبنان ، 2015.
7. توفيق، محب خلة، الاقتصاد النقدي والمصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات دار الفكر الجامعي الاسكندرية، مصر، 2011.

-
8. الحسناوي ، كريم مهدي، مبادئ علم الاقتصاد، المؤسسة اللبنانية، للكتاب الاكاديمي ، بيروت ، لبنان ، جامعة بغداد, 2014.
9. حسين، منى يونس، الاقتصاد الكلي عمان، الأردن، الطبعة الأولى، دار امجد للنشر والتوزيع, 2015.
10. الحسيني, عبدالرزاق, العراق قديما وحديثا, دار الرافدين للنشر والتوزيع, ط 1, 2013.
11. الحلاق، سعيد سامي، ومحمد، محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية ، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.
12. حلمي, عمرو, المجتمعات المنتجة النمو الشامل والتنافسية والتنمية المستدامة ، الطبعة الأولى مكتبة الآداب، القاهرة 2017.
13. الداغر, محمد محمود، علم الاقتصاد الكلي النظريات والسياسات، الطبعة الأولى ، دار السيسبان للنشر والتوزيع، بغداد، العراق, 2018.
14. دانيالز، جوزيف، وفانهوز، ديفيد، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ، المملكة العربية السعودية ، 2010.
15. الدعمي, عباس كاظم, السياسات المالية والنقدية واداء سوق الاوراق المالية, عمان, دار الصفاء للنشر والتوزيع, ط 1, 2010 .
16. الربيعي ، رجاء خضير، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي ، دار أمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
17. الرملي ، عبد الله محمد رشيد، الفجوات الاقتصادية قياسها وطرق علاجها، دار الدكتور للعلوم ، المتنبي، بغداد, 2022.
18. صالح, مظهر محمد, مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق - الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق, بغداد, بيت الحكمة, ط1, 2010.
19. ضياء, مجيد الموسوي, إدارة السياسات الاقتصادية الكلي,, الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع, 2017.
20. طاهر فاضل البياتي, وميرال روجي سمارة ، النقود والمصارف والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، الاردن طبعة1، دار وائل للنشر, 2018.

-
21. عادل, محمد, المالية العامة والقانون المالي والضريبي (ط 2), عمان: إثراء للنشر والتوزيع, الدار الجامعية, 2011.
22. عبد الحميد , عايب وليد, الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية), مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر, لبنان, 2010.
23. عبد القادر, خليل, مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي, ديوان المطبوعات الجامعية, 2014.
24. عبدالسميع , علام احمد, المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي, الاسكندرية, مكتبة الوفاء القانونية, طبعة 1, 2012.
25. عبدالله , المشهداني, ورائد, عبدالخالق, وخالد, احمد فرحان, نقود ومصارف, عمان, دار الايام للنشر والتوزيع, 2014.
26. العبيدي, سعيد علي محمد, اقتصاديات المالية العامة, عمان, دار دجلة, طبعة 1, 2011.
27. العلي , عاد فليح, المالية العامة والتشريع المالي , الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة, الموصل, العراق, 2011.
28. العنكبكي, عبدالحسين, اقتصاد العراق النفطي فوضى تنمية خيارات الانطلاق, بغداد, مركز العراق للدراسات, مطبعة الساقى, ط1, 2013.
29. غدير, هيفاء , السياسة المالية والنقدية ودورها التنموية في الاقتصاد السوري, منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب, وزارة الثقافة , دمشق, 2010.
30. كمال, ديب, موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الامريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية , لبنان, بيروت, دار الفارابي, ط1, 2013.
31. كنعان, انطون طاهر, ومحمد, عبد الشفيق , النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية الابعاد الاقتصادية, الطبعة الأولى المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, بيروت, 2013.
32. كنعان, علي, النقود والصيرفة والسياسة النقدية, الطبعة الأولى, دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر, لبنان, 2011.

33. محمد, احمد, النظرية الكلية السياسة والممارسة, كلية التجارة والاقتصاد, الطبعة الأولى, دار الكتاب الجامعي للنشر, صنعاء, اليمن, 2014.
34. محمد, زين العابدين حسن, وصادق, علي, الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 دراسة في الواقع واستراتيجيات المستقبل, الطبعة الأولى, مركز الرافدين للحوار, بيروت لبنان, 2018.
35. مصطفى, عبد اللطيف, وعبد الرحمن, سانية, دراسات في التنمية الاقتصادية, الطبعة الأولى, مكتبة حسن العصرية, بيروت لبنان, 2014.
36. مظفر, سامر, السياسات النقدية والمالية والاقتصادية المثلث الغير متساوي الاضلاع بنظرة اسلامية, الطبعة الأولى شركة أدهم للصرافة, 2020.
37. موسى, شقيري, نوري, وآخرون التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية, دار المسيرة للنشر والتوزيع, الأردن, 2012.
38. نجاح عبد العليم عبد الوهاب, و أبو الفتوح, السياسة النقدية ونظرية النقود في الاقتصاد الإسلامي, الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع, الطبعة أولى, إربد, مجلة التنمية, 2018.
39. النسور, اياد عبدالفتاح, المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة - التحليل الاقتصادي الجزئي, عمان, دار صفاء للنشر والتوزيع, طبعة 3, 2013.
40. الهيتي, نوزاد عبد الرحمن, ومنجد, عبد اللطيف الخشالي, المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة, دار المناهج الأردن, 2022.
41. الوادي وآخرون, محمود حسين مبادئ علم الاقتصاد, الطبعة الأولى, دار المسيرة للنشر, عمان, 2010.

ب. الرسائل والأطاريح

1. ابو زعتر, احمد خميس عبدالعزيز, دور الايرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية, مدخل لتعزيز الايرادات المحلية لتغطية عجز الموازنة (2000-2010), غزة, جامعة الأزهر, رسالة ماجستير, قسم الاقتصاد, كلية الاقتصاد والعلوم الادارية, 2012.

2. أحمد, داود عبدالجبار, دور السياسة المالية في تعزيز التنمية – الاستثمار في التعليم الجامعي والعالى نموذجاً مختاراً – حالة دراسية العراق (1990-2007), رسالة ماجستير, العراق, جامعة بغداد , 2010.
3. الألويسي, سامر محمد فخري, قياس وتحليل الدالية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية الطلب على النقود نموذجاً, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة تكريت, 2013.
4. امانى, عامر ناجي احمد, اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على اداء سوق الاوراق المالية العراقية للمدة (2004-2019), رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد, جامعة بابل, 2021.
5. بديوي, ماجدة باشي, مسارات السياسة المالية ونمو عرض النقد في العراق, جامعة المثنى, رسالة ماجستير, 2022.
6. الجميلي , ساجر عويد رحيم عبدالله , دور السياسة المالية والنقدية في معالجة الانكماش والتضخم في البلدان النامية , كلية الإدارة والاقتصاد, رسالة دبلوم عالي, جامعة تكريت, 2015.
7. حامد , أمجد المساعد, أثر تطبيق أدوات السياسة المالية الرئيسية علي عجز الموازنة العامة في السودان (2012 1992), رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الإمام المهدي, السودان , 2016.
8. الحديدي, رغيد حسين احمد, أثر أدوات السياسة النقدية في تحديد سعر الصرف في العراق للمدة (1990-2019) كلية الإدارة والاقتصاد للعلوم الإدارية والاقتصادية , 17, رسالة ماجستير , جامعة تكريت, 2021.
9. حسين, نمارق قاسم, قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة لتجربتي, مصر واليابان مع إشارة خاصة للعراق للمدة 1990-2015 , رسالة ماجستير منشورة, جامعة كربلاء , 2017.
10. خديجة, سنوسي, دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي حالة الجزائر(2000-2013), رسالة ماجستير في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, 2017.

-
11. خضير, عباس حسين الوائلي, أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي للمدة (1980-2011), رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء, 2012.
12. خلاقي, حمزة, التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في معالجة التضخم (حالة الجزائر) 2001-2017, رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير, جامعة محمد بو فياض, الجزائر, 2019.
13. الخولاني, سيف علي يحيى, تأثير تمويل الأنفاق العام في تحديد عرض النقد في العراق, رسالة ماجستير, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة بغداد, 2019.
14. الربيعي, رجا خضير, أثر السياسة المالية والنقدية في ظاهرة التضخم الركودي الولايات المتحدة العراق مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد, أطروحة دكتوراه, جامعة الكوفة, 2010.
15. رزا, حسن محمد جواد, أثر السياسة النقدية في الأسواق المالية الناشئة, ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد, رسالة ماجستير, جامعة كربلاء, 2011.
16. رشيد, عبد الله محمد, قياس وتحليل فجوة الطلب الكلي في الاقتصاد العراقي, أطروحة دكتوراه, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة بغداد, 2020.
17. الزيدي, احمد صالح حسن, دور السياسة المالية في معالجة آثار التضخم الاقتصادي النامية دراسة تحليلية قياسية للبلدان نامية مختارة للمدة (1990-2010), مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد, رسالة ماجستير, جامعة الموصل, 2012.
18. سالكي, سعادة, دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة ابي بكر بلقايد, الجزائر, 2011.
19. السامرائي, كيلان إسماعيل عبد الله, دور السياسة المالية في ضبط معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1989-2008), مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد, رسالة ماجستير, جامعة تكريت, 2015.
20. الصميدعي, حسين خالد, التأثيرات المتبادلة بين السياستين النقدية والمالية وإمكانية التنسيق بينهما لتحقيق الاستقرار في الأسعار (العراق حالة دراسية) رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة بغداد, 2016.

-
21. الصميدعي، حسين خالد، التأثيرات المتبادلة بين السياستين النقدية والمالية وإمكانية التنسيق بينهما لتحقيق الاستقرار في الأسعار (العراق حالة دراسية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، 2016.
22. الطائي، حارث عدنان محمد حمزة، اثر السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2005-2015) رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة تكريت، 2018.
23. عبد الصمد، أسامة، الاتجاهات الحديثة لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة أكلي محند أولحاج- البويرة- رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر 2018.
24. عبد الله، ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع فعالية السياسة الخاصة بالشأن النقدي- دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2014.
25. عبد النبي، نبيل، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنات السلطة الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة، فلسطين، 2012.
26. عبد الهادي، اية علاء الدين، دور السياسات النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2004 - 202) ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2021.
27. عبدالحسين، علي جابر، مسار التحول الاقتصادي في العراق اشكالياته ومستقبله، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، 2016.
28. العبيدي ، عثمان فلاح مهدي، دور السياسة النقدية المثلى في تحقيق الاستقرار المالي دراسة قياسية على الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2015)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، 2018.
29. العزاوي ، رسول احمد خليف عذاب، دور المشروعات الصغيرة في المساهمة في معالجة مشكلة البطالة في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، رسالة دبلوم عالي، جامعة تكريت، 2015.

-
- 30.** العزاوي ، علي عبد اللطيف جاسم محمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي، مصر أنموذج للمدة (2000-2015) ، مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، 2018.
- 31.** علي، عبد حسين، استقلالية البنك المركزي العراقي ودورها في تحقيق الاستقرار للمدة (2004-2019)، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، 2021.
- 32.** عمر، احمد رزاق، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2014)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر، 2015.
- 33.** عمران ، اخلاص شاكر، الموائمة بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق متطلبات الاستدامة المالية في العراق للمدة (1990-2018)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، العراق، 2022.
- 34.** الفتلاوي ، حسين ماجد، ثامر السياسة المالية وأثرها في عرض النقود في العراق للمدة (1990-2014) ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية، 2017.
- 35.** فنتان، مزنة عبال،(مسار التحول في السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق للفترة 1990-2017)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المتنى، 2020.
- 36.** قصي، حسن حمزه، دور الاسواق المالية في النمو الاقتصادي للعراق للمدة (2007-2021)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، 2022.
- 37.** كريم ، فلاح حسين، دور السياسة النقدية في استقرار سعر الصرف في العراق للمدة (1980-2008)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2010.
- 38.** كريمة، رباط، أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2009-2010) ، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010.

39. لطيف, وسام حسين علوان ، السياسة المالية ودورها في الحد من الفقر في العراق للمدة (2004_2016)، مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، 2018.

40. محاسن, عثمان حاج نور, أثر عرض النقود على معدلات التضخم في السودان للمدة من (2010- 2018), رسالة ماجستير, السودان، 2019.

41. مسعود ، دراوس, السياسة الخاصة بالشأن المالي ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1999-2004م, رسالة دكتوراه غير منشورة، الجزائر: جامعة الجزائر 2010.

42. مظلوم, علي, تأثير الحروب والنشاط الاقتصادي على البيئة في العراق, رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد, جامعة القادسية, 2010.

43. موساوي, أمال، دور السياسة الخاصة بالشأن النقدي في تحقيق التوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000- 2014) رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاديات المصارف والتمويل، 2018.

44. وجدي, جميلة, السياسة الخاصة بالشأن النقدي وسياسة استهداف التضخم- دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال فترة(2000-2014)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير العلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2018.

45. وليد, بني، أهمية السياسات النقدية وعوامل نجاحها (حالة موريتانيا)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير فرع التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر 3، الجزائر(2010-2011)، 2012.

ت. البحوث التقارير

1. أبو العلا ، يسرى، وشلبي، ماجدة، المالية العامة والتشريع الضريبي ، 2020.
2. أحمد, اسماعيل المشهداني، وحيدر, حسين آل طعمة، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2009)، العراق، 2021.
3. احمد, شفيق، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي صندوق النقد العربي، ابو ظبي- دولة الامارات العربية المتحدة، 2017.
4. أحمد, علي، دراسة الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية، رام الله: معهد ماس ليد، 2012.

5. الاسدي, جراح, ويوسف, نعيم صباح, الفاعلية النقدية للبنك المركزي العراقي , مجلة العلوم الاقتصادية, المجلد الثامن, العدد الخامس عشر, 2015.
6. أيوب, الهيني, دور السياسة النقدية والمالية في النمو الاقتصادي, مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية (8), جامعة الموصل, العراق, 2012.
7. البار, محمد, وميلود, بوعبيد, قياس أثر الإنفاق الحكومي على عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1970-2016), مجلة دراسات العدد الاقتصادي المجلد 11 العدد 01, 2020.
8. التميمي, علي ثجيل يونس, تحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي للفترة (2003-2015), مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية, العدد (34) الإصدار 1-7, 2019.
9. ثامر, عبد العالي كاظم, واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات إصلاحه كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة المثنى, مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية, المجلد 7, العدد 1, 2017.
10. جبير, صلاح, تنظيم الموارد المالية في العراق الفدرالي, 2012.
11. جمعة, عبد الرحمن عبيد, أثر صدمة الإيرادات العامة على مكونات الأساس النقدي في العراق للمدة 2005-2018, جامعة تكريت كلية الإدارة والاقتصاد/ مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية/ المجلد (16) العدد (50) ج 2 / 2020.
12. الجميل, الصائغ, وسالم, سرمد كوكب, ونمير امير, وعدي, تقرير الاقتصاد العراقي - التحديات والخيارات-السياسات الاقتصادية والسناريوهات المستقبلية للأداء الاقتصادي, 2018/8/11, مركز صنع السياسات للدراسات الدولية الاستراتيجية, 2018.
13. الجنابي, طاهر, علم المالية العامة والتشريع المالي, وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة بغداد كلية القانون, 2017.
14. جواد, نضال شاكر, وصالح, اسراء سعيد, قياس وتحليل اثر عجز الموازنة العامة(الدين العام) في العراق للمدة (2003 - 2016), مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية , العدد 35, المجلد 12 , العراق, 2020.
15. جودة, محمد, وشاكر, نضال, وعلي حسين, اثر الانفاق العسكري على المسار التنموي في العراق للمدة (1990-2016), المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, السنة الثامنة عشرة, العدد الخامس والستون, 2020.
16. الحريري, محمد خالد, الاقتصاد الكلي, منشورات جامعة دمشق, دمشق, 2012.

17. حسان ، ظافر طاهر، تحليل ظاهرة التضخم في العراق للمدة (2004-2015)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ديالى، لسنة 42، العدد 122، العراق، 2012.
18. حسن، مهدي صائب، البطالة في الدول العربية الواقع والأسباب في ظل عالم متغير، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد 12، العدد 3، 2010.
19. حسن، احمد صالح، تحليل ظاهرة التضخم في العراق للمدة (2004-2015)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ديالى، لسنة 42، العدد 122، العراق، 19، 2019.
20. حسن، ضياء عبد الرزاق، قياس وتحميل العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية ومؤشر الاستقرار المصرفي في العراق للمدة (2010-2016)، باستخدام أنموذج ARDL مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 68 العدد 118، 2016.
21. حسين احمد، سياسة استهداف التضخم كبديل لإدارة السياسة الخاصة بالشأن النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000 2017- مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 21، العدد 02، 2018.
22. حسين، بيداء رزاق، والهيد، سجاد صادق، اثر السياسة المالية في متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق: دراسة تحليلية قياسية للمدة 2003-2020، جامعة البصرة - مركز دراسات الخليج العربي، 2022.
23. الحلفي، عبدالجبار عبود، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استهداف التضخم، واسط، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد 31، 2012.
24. حميد، محمد الصيد، ومحفوظ، عبد الرحمن علي، تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي - دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة (1990-2017)، مجلة كليات التربية، العدد 14، 2019.
25. الخزرجي، ثريا، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2010.
26. خطاب، احمد جمال، تحليل وقياس بين السياسة المالية والنمو الشامل في مصر، بحث منشور قسم الاقتصاد، كلية التجارة جامعة قناة السويس، مصر 2020.
27. الخطيب، فاروق بن صالح ودياب، عبد العزيز أحمد، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، السعودية، 2015.
28. الخفاجي، هدى محمد، السياسة النقدية ومدى فاعليتها في البيئة العراقية الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية: مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 26 ، العدد: 2،

29. داغر, محمود محمد, السياسة النقدية في العراق من التبعية إلى الاستقلال غير الفعال, بحوث اقتصادية عربية , العدد 65, 2014.
30. الدليمي , علي احمد, وتركي, باسم محمد, الدين العام وأثره في المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية لدول عربية مختارة للمدة (2004-2017), باستخدام نموذج البائل, مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية, المجلد 15 , العدد 48, 2019.
31. دهشان , أحمد إبراهيم, التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وأثره على متغير وسعر الصرف في مصر (دراسة مقارنة) كلية الحقوق , جامعة الزقازيق, 2016.
32. الربيعي , رجاء خضير عبود, وعبود, نازك نجم, فاعلية تطبيق الإدارة الإلكترونية في تحسين مناخ الاستثمار في العراق, مجلة واسط للعلوم الإنسانية, العدد 20, العراق, 2012.
33. رضا, دحماني, ومراد , زايد, جدالية البطالة والنمو الاقتصادي حسب قانون أوكن لواقع الاقتصاد الجزائري - دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1991-2015) , جامعة الجزائر , مجلة البشائر الاقتصادية, المجلد 4 العدد 3, 2019.
34. رمضان , وفاء, وعقبة, ريمي, أثر تغيرات العرض النقدي على معدلات البطالة في الجزائر - دراسة قياسية للفترة (1990-2017), مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية, المجلد 12, العدد 23, 2019.
35. رواد, دوموي واخرون السياسات الضريبية اللازمة لتحقيق النمو الشامل في حقبة ما بعد الجائحة , صندوق النقد الدولي إدارة شؤون المالية العامة , 10 ديسمبر 2020.
36. الزاملي , ماجد احمد , السياسة النقدية والائتمانية وتأثيرها على ميزان المدفوعات , الحوار المتمدن , العدد 14, 7309/4/2022.
37. زهير, زواش , محاضرات في المالية العامة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة قسنطينة , الجزائر , 2019.
38. السامرائي , هاني عبدالجبار, تحليل اثار السياستين النقدية والمالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية لدول مختارة للمدة (1998-2008), جامعة بغداد , كلية الادارة والاقتصاد , 2011.

39. سلمان , محمد صالح , قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي (1980-2005), مجلة العلوم الاقتصادية والادارية , جامعة بغداد , المجلد 16, العدد 58, 2010.
40. الشاذلي ، احمد ، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي ، سلسلة دراسات اقتصادية ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي- دولة الامارات المتحدة ، العدد 39 اكتوبر.2017.
41. الشامل ، احمد النمو، المعهد العربي للتخطيط جسر التنمية الكويت ، العدد المائة والتاسع والعشرين- ايلول/ سبتمبر 2016.
42. الشرفاوي ، معاد الجزائر لي حسين ، قبلان الاقتصاد الكلي ، منشورات الجامعة الافتراضية السورية ، الجمهورية العربية السورية ، 2021.
43. شريف، عمروش (2016) طبيعة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد الجزائري ، مجلة الأبحاث الاقتصادي لجامعة البليدة 2 ، العدد 15
44. الشمري ، سارة أحمد، والدخيل، ساره محمد، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد، 2019,11.
45. الشندي, عبد الخضر, اديب قاسم ونغم حميد, قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2013), كلية الادارة والاقتصاد جامعة واسط, العدد 21, 2016.
46. شهاب, و محمد عبد الحميد, التحليل الاقتصادي الكلي المكتبة العربية المملكة العربية السعودية, 2020.
47. شوكت ، عفيفة بجاي, وعبد الخضر عصام، فاعلية سياسات الاستثمار في مستوى التشغيل ومعدلات النمو الاقتصادي في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 11 ، العدد 27، العراق، 2019.
48. صالح ، حميد علي, ونايف، عبد القادر، تحليل تأثير الايرادات النفطية والضريبية على الايرادات العامة في العراق للمدة (2003-2018)، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية ، كلية الاسراء الجامعة، العدد 66, 2021.

49. صالح, مظهر محم, السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي, البنك المركزي العراقي , بغداد, اذار, 2012.
50. صالحى ، طاوس, مدى فعالية السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي للفترة (2000-2003) الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2015.
51. صباح, صابر محمد خوشناو, قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة (1988-2015) بحث منشور، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية المجلد 9، العدد 17، 2017.
52. ضياء, مجيد, اقتصاديات النقود والمصارف الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة, 2012.
53. عادل, مختاري, ومحمد, بن البار، وكمال, بن دقل, قياس أثر السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال المدة (1990-2019), الجزائر, 2021.
54. العاني, محمد سلطان, تزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال للمدة من (2003-2006), مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية , جامعة واسط, مجلد 1, العدد 4 , 2011.
55. عبد الحسين, علي جابر, وغانم, رقية عزيز, أثر الانفاق الحكومي على السياسة النقدية في ظل عرض النقود(العراق أنموذجا), جامعة المثنى كلية الادارة والاقتصاد قسم العلوم المالية والمصرفية, العدد 12, 2022.
56. عبد الرحمن, ياسر محمود احمد, تطور الاداء المالي بالجهاز المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي المصري خلال الفترة من 2008-2020, مجلة كلية الادارة والاقتصاد, العدد الثالث 2022.
57. عبد الرحمن، وحيد, وعبد العزيز, عبد المجيد علي السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة، مركز البحوث والدراسات الرياض، السعودية، 2020.
58. عبد اللطيف, همسة قصي, وخماس, عمر عدنان, أداء السياسة المالية في العراق بعد 2003 جامعة النهريين كلية اقتصاديات الاعمال بحث في مجلة كلية اقتصاديات الاعمال العدد 22، المجلد 9، 2011.
59. عبد اللطيف، همسة قصي, وخماس، عمر عدنان، اداء السياسة المالية في العراق بعد عام 2003 ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 52 ، العراق، 2017.

60. عبد الهادي, اية علاء الدين, وصبحي, حسون عباس, اثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق دراسة تحليلية للمدة(2004-2020), كلية الادارة والاقتصاد, 2022.
61. عبد صالح, محمد , الاقتصاد العراقي بين الواقع وتحديات المرحلة الراهنة , جامعة النهرين, كلية اقتصاديات الاعمال بحث في مجلة جامعة النهرين, العدد 11, المجلد 3, 2015.
62. عبدالستار شيماء رحيم, وجبر, ازهار شمran, قياس أثر السياسة المالية على الدين العام في العراق للمدة (2003-2019), المجلة الكوت الاقتصادية والادارية, العدد 14.27 , 2019.
63. العبداني, أروى, والغامدي, منال, أثر الدين العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية, ورقة عمل, إدارة الأبحاث الاقتصادية مؤسسة النقد العربي السعودي, 2020.
64. العذاري, عدنان داود, والعصامي, حسام الدين همام, تقدير أثر مؤشرات السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي (دراسة قياسية للمدة (1990-2016) , مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية , العدد 27, 2020.
65. علم الدين, بانقا, دور السياسات المالية والنقدية في حفز النمو والتشغيل في الدول العربية في ظل تداعيات جائحة كورونا كوفيد- 19 وما بعدها, مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية, المجلد 22, العدد 3, 2020.
66. علوان, غفران حاتم, قياس وتحليل دور القطاع الصناعي التحويلية في نشاط الاقتصادي في الاقتصاد العراقي بأستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للأبطاء الموزع (ARDL), جامعة تكريت, كلية الادارة والاقتصاد, مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية, المجلد 71 , العدد 35 ج 2 العراق, 2021.
67. علي, محسن إسماعيل, السياسة النقدية: التحديات وسبل مواجهتها دراسة صادرة عن البنك المركزي العراق, 2017.
68. علي, سليم كاطع, مقومات القوة الامريكية وأثرها في النظام الدولي, مجلة الدراسات الأولية, جامعة بغداد, العدد 42, 2012.
69. عمران وليد, دور السياسة الخاصة بالشأن النقدي في مكافحة التضخم, دراسة حالة الجزائر, كلية الاقتصاد والإدارة والعلوم التجارية, جامعة العربي بن المهدي , أم البواقي, 2014.

70. العناق, ليندة, الثورة العراقية 14تموز 1958- الحثيات والمنجزات المحلية والدولية, كلية العلوم الانسانية والاجتماعية, قسم التاريخ, جامعة المسيلة, 2019.
71. عواد , خالد روكان, واسعد , بلال محمد, وشلال, عمار عبدالهادي, العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في العراق وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2018), مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية, جامعة واسط , كلية الادارة والاقتصاد, كلية الادارة والاقتصاد, العدد 34 , المجلد 20 , العراق, 2019.
72. الغالبي, عبدالحسين جليل, والزبيدي, حسن لطيف, التغيرات الاقتصادية في عام (2010-2011), التقرير الاستراتيجي العراقي, 2010-2011, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, 2011.
73. الغالبي, عبدالحسين, سياسة سعر الصرف الاجنبي والصدمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي, مجلة الدراسات النقدية والمالية, عدد خاص بالمؤتمر السنوي الثالث للبنك المركزي العراقي, 9-10 كانون الاول, 2017.
74. الغانمي, الخزرجي, ونزار, عبد الامير تركي, وحمد, جاسم محمد, الفساد المالي والاداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003, جامعة كربلاء, مركز الدراسات الاستراتيجية, 2017.
75. غيدان, حمه, وجيل, كامل, واستبرق اسماعيل, اثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف الاجنبي في العراق للمدة (1990-2012), واسط , مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية, العدد(17), 2015.
76. الفهداوي , مهند سليمان داود, أثر نسبة الاحتياطي القانوني في السيولة لدى المصارف التجارية في العراق للمدة (2005-2018), مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية, جامعة الفلوجة, المجلد 13, العدد 3, العراق, 2021.
77. فيحان, ممدوح عطا الله, وأسعد , بلال محمد, و فريح, جواد شاكر, تحليل العلاقة بين عرض النقد الواسع ومعدل دوران الاسهم العينة من المصارف العراقية الخاصة للمدة (2012_2017), مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية, جامعة الانبار, المجلد 10 , العدد 23 , العراق, 2021.
78. كاظم وصالح أحمد صالح حسن علي وهيب عبدالله , أثر عجز الموازنة العامة وعرض النقود في المستوى العام للأسعار في العراق للمدة (1990-2013), بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, السنة الثالثة عشرة, العدد السادس والأربعون, 2015.

79. كاظم, ذاري, ومحمد كريم, وهديل حرب, التحول الديمقراطي واشكالية النظام السياسي في التكيف مع المتغيرات الاقليمية والدولية, مجلة قضايا سياسية, العدد 35-36, 2014.
80. كاظم, حيدر يونس, الادوات الرئيسية للسياسة النقدية الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية 2019.
81. كنعان , علي, ومحمد, الجشي, أثر السياسات النقدية والمالية على تقلبات أسعار الاسهم في تركيا, مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد 40, العدد 4, 2018.
82. كاظم , أحمد صالح حسن , ومحمد , ثائر سعدون وخلف, علياء حسين, تغير عرض النقد وتأثيره في التضخم والنواتج في العراق للمدة (1990-2016), كلية الادارة والاقتصاد, مجلة كلية المأمون, جامعة ديالى, 2019.
83. لؤي, نصيرة, محاضرات في المالية العامة كلية الحقوق والعلوم السياسية , الجزائر, 2014.
84. ماس, وآخرون, معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني, المراقب الاقتصادي والاجتماعي, 2011.
85. محسن , سيماء علاوي, دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1996-2011) , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد 48, 2016.
86. محمد, بوضي, وميلود, عيل, وسعدية حذبوش, دراسة العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الجزائر (2000-2016), كلية العلوم الاقتصادية, جامعة الشهيد حمه الأخضر, الوادي, 2017.
87. محمد, صالح الكبيسي, واسراء سعيد صالح العبيدي, قياس وتحليل تأثير الصدمات الانفاقية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة 1990-2012, مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية, العدد 26, 2017.
88. محمد, ناجي محمد, تحليل بعض مؤشرات التبعية التجارية في الاقتصاد , 2016.
89. محمد, منال جابر مرسي, الائتمان المصرفي والاستثمار الخاص في مصر, العدد الأول, مجلة البحوث المالية والتجارية, مجلد 22, 2021.

90. محي، سيف راضي، إدارة السياسة النقدية من عرض النقود إلى أسعار الفائدة في الاقتصاد العراق للمدة (2004-2011) بحث مستل من رسالة ماجستير، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية 20، 2014.
91. مسعود، يوسف فرج، قياس فعالية السياسة النقدية والمالية باستخدام نموذج سانت لويز دراسة تطبيقية لليبي للفترة (1985-2012)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة الليبية المفتوحة، 2015.
92. مسكين، سارة، وحبيب ، سعاد، انعكاسات سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي(النمو الاقتصادي، التضخم ، حركة رؤوس الأموال) في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)، جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل، الجزائر، 2018.
93. مشعل ، زكية احمد، وأبودلو، عماد محمد، أثر عرض النقد في الانتاج ومستوى الاسعار في الاردن: دراسة قياسية ، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية ، المجلد 1، العدد 6، 2014.
94. المشهداني، احمد اسماعيل وحيدر، حسين ال طعمة، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة(2003-2009)، بغداد، المجلة العراقية، للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد ثلاثة وثلاثون، 2012.
95. مصطفى، بالعزي ، وسالم بن سليم، العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الاقتصاد الليبي للفترة 1981-2016، جامعة زاننين ، ليبيا، 2018.
96. مطشر ، اقبال هاشم، قياس وتحليل أثر الإنفاق العام في الحد من ظاهرة البطالة في العراق للمدة (2003-2015)، مجلة الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد جامعة المستنصرية ، العدد 123 ، العراق، 2020.
97. معيوف ، فضل مولى، الإنفاق الحكومي وأثره في الحد من البطالة في الأردن في الفترة (1990-2015)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2017.
98. مناصرية، خولة، أثر السياسة المالية على اداء سوق الاوراق المالية، دراسة حالة الاردن للفترة(1990-2014)، جامعة محمد خضير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم العلوم الاقتصادية، 2016.
99. نعمان، مصطفى شكري، وفيحان، ممدوح عطا الله، قياس وتحليل درجة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في العراق واثرها على الدين العام للمدة(2004-2019)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، 2023.

100. الهيتي , واخرون , احمد حسين, التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة من 1990 -2007
الاسباب والاثار ودور السياسة المالية في معالجته , مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية
والادارية , جامعة الانبار , مجلد 2 , العدد 3 , 2010.
101. الهيتي, احمد حسين وايوب, اوس فخر الدين, دور السياسات النقدية والمالية في النمو
الاقتصادي , مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية , المجلد 4 , العدد 8,
2012.
102. الواندي , نشأت مجيد حسن, قياس تأثير المستوى العام للأسعار وعرض النقد على سعر
صرف الدينار العراقي للفترة (1980-2002) باستخدام نموذج التعديل الجزئي, العدد 2,
2010.
103. وفيق وآخرون, (2010), استراتيجية التنمية في فلسطين , مجلة جامعة الأزهر .
104. وليد, عمران, دور السياسة الخاصة بالشأن النقدي في مكافحة التضخم, دراسة حالة
الجزائر, كلية الادارة والاقتصاد والعلوم التجارية, جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي,
2014.
105. وليد, عيدي عبد النبي, دور البنك المركزي العراقي في مواجهة الأزمة الاقتصادية وتطوير
الاقتصاد العراقي والقطاع المصرفي دراسة متاحة عبر الموقع الرسمي للبنك المركزي
العراقي, 2018.
106. يونس, عدنان حسين, وعون, توفيق عباس عبد, ورشيد شيماء, واقع الاختلالات الهيكلية
في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2012), مجلة الادارة والاقتصاد, جامعة كربلاء,
العدد 16, المجلد 4, العراق, 2015.

ثانيا. المصادر الاجنبية

A. The Books

1. CERRA EICHENGREEN EL-GANAINY SCHINDLER, HOW TO Achieve Inclusive Growth, First Edition, Oxford University, United States of America, 2022.
2. Hunt , E.K.Hunt and Mark Lautzenheiser, history of economic thought , third Editon, Copright , by M.E SHAPE , LNE , NEW YORK., 2011.
3. Kanaan, Ali, Money, banking and monetary policy, Dar Al-Manhal Lebanese for printing and publishing, first edition, 2012.

-
4. Michael Park in PEARSON, Macroeconomics, Tenth Edition, United States of America, 2012.
 5. Michael Park in, Macroeconomics, Ninth Edition, the United States of America, 2010.
 6. Olivier Blanchard, Macroeconomics, Fifth Edition, the United States of America, 2017.
 7. PETER BIRCH SØRENSEN, ADVANCED MACROECONOMICS GROWTH AND BUSINE, SECOND EDITION, by McGraw, UK, 2010.
 8. R. Glenn Hubbard and Anthony Patrick O'Brien, Microeconomics, Eighth Edition, Pearson Education, Inc., U.S.A, 2017.
 9. Stephen D. Williamson, Macroeconomics, Fourth Edition, the United States of America, 2011.
 10. William Boyes , Michael Melvin , "Macroeconomics" , 8th Edition ,South-Western Cengage Learning , USA .2011.
 11. WILLIAM D. NORDHAUS: PAUL A. SAMUELSON, Nineteenth Edition, McGraw Hill, UK, 2010.

B. Master theses and Dissertations

1. Grandet. Bastien, sensitivity analysis and stress testing in the interest rate market, master thesis, , august 29th , 2011 .
2. Mutawaq, Laila Bedawi Khudair, Monetary shocks and their impact on exchange rates (analytical study), a doctoral thesis submitted to the University of Kufa, College of Administration and Economics, published, 2013.
3. Symoom, Tasnia, The Impact of Fiscal Policy on Economic Growth: Empirical Evidence from Four South Asian Countries, Master Theses, Eastern Illinois University, U.S.A, 2018 .

C. Research and Reports

1. .ANILS GOTTFRIES, MACRO ECONOMICS, Publisher: Palgrave MacMillan, UK, 2013.

-
2. Abata matthew Adeolu, fiscal-monetary Policy and Economic growth in Nigeria cimedaca fo lanruoj lanoitanretni research in economics and management sciences,2012.
 3. Abdelkarim AMRANI, Un plan Marshall pour le secteur public : Création de 12 nouveaux groupes industriels, in Journal: L 'Expression du 24-02-2015.
 4. Abderrahim Chibi, Mohamed Benbouziane and Sidi Mohamed Chekouri, The Macroeconomic Effects of Fiscal Policy Shocks in Algeria: An Empirical Study, The Economic Research Forum, Egypt, 2010, p9.
 5. Abderrahim Chibi, Mohamed Benbouziane and Sidi Mohamed Chekouri, The Macroeconomic Effects of Fiscal Policy Shocks in Algeria: An Empirical Study, The Economic Research Forum, Egypt, 2010, p9.
 6. Akram, N. Role of Public debt in economic growth of Sri Lanka: An ARDL Approach, Pakistan Journal of Applied Economics, Vol.27 No. 2, 2017.
 7. Al-Mashhadani, Ahmed Ismail and Al-Ta'meh, Haider Hassan, , The role of monetary policy in achieving monetary stability in the Iraqi economy for the period (2003-2009), Iraqi Journal of Economic Sciences, the tenth year, No. 33,2012.
 8. Al-Mokhtari, Adel and Al-Bar, Mohamed and Daqfl, Kamal, Measuring the impact of monetary policy on monetary stability in Algeria for the period (1990-2019), Journal of Financial and Banking Economics and Business, Administration, Volume 10, Number 1, 2021.
 9. Al-Moussawi, Diao Majeed, Exchange Rate Fl uctuations, University Publications Office, Algeria, 2016 .
 10. Al-Saadi, Alaa Abdel-Hussein and Al-Shawi, Elham Jaafar Methods and methods of hedging against fluctuations in currency exchange rates and the factors influencing them, Journal of Economic Sciences, Volume VIII, No. 30, 2012.
 11. Amiri Asemeh Gholamrezapour & Gang, Zong, The impact of monetary policy on economic growth in America's economy using a new approach tvp-favar, Paper AMAZONIA investiga, Vol. 7 Núm. 15, 2018.

-
12. Anderton, R., & Kenny, G. *Macroeconomic Performance in a Globalising Economy (Vol. II)*. Cambridge, Cambridge University Press, United Kingdom : United Kingdom at the University Press, Cambridge, 2011.
 13. Asemeh Gholamrezapour Amiri & Zong Gang, *The impact of monetary policy on economic growth in America's economy using a new approach* tvp- favar, 2018.
 14. Awwad, Khaled Rokan and Saleh, Lawrence Yahya and Talia, Muhannad, *The Objectivity of Unconventional Monetary Policy in Diversifying Income in Iraq*, *Al-Kout Journal of Economic Studies*, Volume 37, Issue 12. 2020.
 15. Aziza M, *Les SGP remplacées par des groupes: Une nouvelle organisation pour booster l'industrie*, in *Journal Le Quotidien d'Oran* du 24/02/2014.
 16. B. Essama- Nssah, Blanca Morcno-Dodson, *Fiscal Policy for Growth and Social Welfare "* in Blanca Moreno-Dodson (cd.), *Is Fiscal Policy the Answer? A Developing Persective*, World Bank , Washington , D.C., 2013.
 17. Bennchimol, J., & Foucansy, A. *the Role of money and monetary policy in crisis periods: the euro area case*. *Ecole superiure des sciences economiques et commerciales (ESSEC)(1201 paris ESSEC)*, p. 55. . (2012, February 12).
 18. César Calderón J. Rodrigo Fuentes. *Government Debt and Economic Growth*. The World Bank Pontificia Universidad Católica de Chile. 2013.
 19. Davoodi, Peter Montiel, and Anna Ter-Martirosyan, *Macroeconomic Stability and Inclusive Growth*, Working Paper, Institute for Capacity Development, Authorized for distribution by Valerie Cerra, IMF management, March 2021.
 20. Eric mayer, Johan scharler. *Noisy information interest rate shocks and the Great moderation*, University of hull, UK, September 2010.
 21. Falade, Olanipekun Emmanuel & Folorunso, Benjamin Ayodele, , *Fiscal and Monetary Policy Instruments and Economic Growth Sustainability in Nigeria*, *American Journal of Economics*, 5(6)2015.
 22. Frederic S. Mishkin *Banking and Financial Markets* nosiddA nosraeP 'dE ht 7' Wesley .notsoB' 2013.

-
23. Gemma Estrada, Sang-Hypo Lee, and Donghyun Park, Inclusive Growth: An overview, adb economics working paper series, Manila, Philippines, December 2014.
 24. Gruber, A., Crow, W., & Lannoy, G. A Monte Carlo based adaptive Kalman filtering framework for soil moisture data assimilation. United States of America. 2019.
 25. Jean Didier lecaillon, economie contemporaine paris:de Boeck 2016.
 26. Khaled Abdel-Kader and Ruud de Mooij, Tax Policy and Inclusive Growth, Institute for Capacity Development and Fiscal Affairs Department IMF Working Paper , publication by Oxford University, December 2020.
 27. Kharusi, S., & Ada, M. External Debt and Economic Growth: The Case of Emerging Economy. Journal of Economic Integration, 33(1), 2018.
 28. Labonte, Marc. "Monetary Policy and the Federal Reserve: Current Policy and Conditions," Congressional Research Services, February 12, 2013.
 29. Mahmood, Ali Shakir, The Effectiveness of Fiscal Policy during the Financial Crisis in Malaysia: From an Administrative Perspective, Malaysia, Journal of Accounting and Financial Studies, vol18, Iss63, 2023
 30. Manahi, Iftikhar Muhammad, The Importance of Monetary Policy in Economic Stability for the Period (2003- 2010), College of Administration and Economics, Iraqi University, Dinars Magazine, Issue Six, 2014.
 31. Mercatus Research, David .Mercatus Center at George Mason Un. Beckworth 2018.
 32. Meziane RABHI, Les entreprises de nouveau sous-perfusion: 16 milliards de dollars pour le secteur industriel public, in journal Liberté du 30/03/2011.
 33. Michael P. Todaro ,Economic Development ELEVENTH EDITION, Addison-wesley is ,an imprint pearson 2010.
 34. Monamodi, Nkosinathi Emmanuel, The Impact of Fiscal and Monetary Policy on Economic Growth in Southern African Custom Union (SACU (Member Economies Between 1980 and 2017: A

-
- panel ARDL Approach, INDERSCIENCE PUBLISHERS, Vol. 15, No. 1, 2022.
35. Nordine GRIM, La relance industrielle est un grand chantier, in Journal El Watan du 8 septembre 2012.
 36. Olakanmi, Olujide Adelana, Monetary Policy and Inclusive Growth in Nigeria, International Journal of Development and Economic Sustainability, Vol.8, No.2, UK, May 2020.
 37. Olivier. Are the Effects of Monetary Policy Shocks Big or Small
4 American Economic Journal. Coibion, The Federal Reserve's Move to a Floor System and the Implications for Bank Portfolios" 2012.
 38. R. Glenn Hubbard And Anthony Patrick O'brien, Economics", Fifth Edition, pearson Education, Inc, The United States Of America. 2015.
 39. Rahul Anand, Saurabh Mishra, and Shanaka J. Peiris, Inclusive Growth: Measurement and Determinants, IMF Working Paper, International Monetary Fund Asia Pacific Department, May 2013.
 40. Rondinelli, Concetta, Estimating Demand Elasticities in the Recent Crises, Mimeo, USA, 2015.
 41. Rondinelli, Concetta, Estimating Demand Elasticities in the Recent Crises, Mimeo, USA, 2015.
 42. Salih, Mazhar Muhammad, The optimal monetary policy between the duality of tools and the duality of signals, Iraqi Economists Network, 2020.
 43. Speagle, J. S., MA). A Conceptual Introduction to Markov Chain Monte Carlo Methods. Center for Astrophysics, 2020.
 44. Tung, Le Thanh, IMPACT OF FISCAL AND MONETARY POLICY ON ECONOMIC GROWTH IN VIETNAM, BUSINESS PERSPECTIVES, Volume 19, Issue 1, 2022.
 45. Voir l'entretien accordé à l'APS par le Ministre de l'Industrie et des Mines publié par l'APS le 11 - 01 – 2015.
 46. World Bank group, Iraq Economic Monitor Protecting Vulnerable Iraqis in the Time of a Pandemic, the Case for Urgent Stimulus and Economic Reforms, World Bank group, Middle East and North Africa Region, 2020.
 47. Younes Zouhar and others ,Public Expenditure and Inclusive Growth ,IMF Working Paper ,Institute for, Oxford University, 2021.

قائمة الملاحق

الملاحق

المصدر: جميع الجداول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة في وزارة المالية – دائرة الموازنة العامة. وتقارير البنك المركزي العراقي لمدة الدراسة

ملحق(1) الفائض والعجز في الموازنة العامة في العراق للمدة 2004-2022 (مليار دينار) المصدر وزارة المالية – دائرة الموازنة

| السنة | الفائض او العجز | معدل النمو % | نسبة العجز او الفائض إلى الناتج المحلي الاجمالي % |
|-------|-----------------|--------------|---|
| 2004 | 866 | 428.2 | 2.5 |
| 2005 | 13105 | 14.1 | 17.8 |
| 2006 | 8101 | -38.2 | 8.5 |
| 2007 | 14132 | 74.4 | 12.7 |
| 2008 | 19729 | 39.61 | 12.6 |
| 2009 | -3871 | -80.4 | -3.0 |
| 2010 | -3314 | -14.4 | -2.0 |
| 2011 | 19332 | 483.3 | 8.9 |
| 2012 | 11860 | -38.7 | 4.7 |
| 2013 | -8128 | -31.5 | -3.0 |
| 2014 | -15120 | 86 | -5.7 |
| 2015 | -19085 | 26.2 | -9.8 |
| 2016 | -22800 | 19.5 | -12.2 |
| 2017 | -10418 | -54.3 | -5.0 |
| 2018 | 14747 | 41.6 | 5.9 |
| 2019 | -12508 | -15.2 | -4.9 |
| 2020 | -21634 | 72.9 | -10.0 |
| 2021 | -7580 | -64.9 | -2.5 |
| 2022 | 16486 | 117.5 | 3.2 |

ملحق (2) تطور الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2022) (مليار دينار)/المصدر وزارة المالية – دائرة الموازن

| نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي % | الناتج المحلي | معدل نمو الإيرادات العامة % | الإيرادات العامة | السنوات |
|--|---------------|-----------------------------|------------------|---------|
| 93.6% | 35235 | 1.436 | 32981 | 2004 |
| 55.1% | 73534 | 22.8 | 40503 | 2005 |
| 51.3% | 95588 | 21.1 | 49056 | 2006 |
| 49.0% | 111456 | 11.3 | 54599 | 2007 |
| 51.1% | 157026 | 46.98 | 80252 | 2008 |
| 42.3% | 130643 | -31.2 | 55209 | 2009 |
| 42.9% | 162065 | 25.9 | 69521 | 2010 |
| 46.0% | 217327 | 43.8 | 99999 | 2011 |
| 47.2% | 254226 | 20 | 119869 | 2012 |
| 41.7% | 273588 | -4.8 | 114090 | 2013 |
| 39.6% | 266333 | -7.6 | 105387 | 2014 |
| 34.1% | 194681 | -36.9 | 66470 | 2015 |
| 29.2% | 186543 | -18.4 | 54409 | 2016 |
| 37.2% | 207621 | 42.1 | 77336 | 2017 |
| 42.7% | 249574 | 37.8 | 106570 | 2018 |
| 42.3% | 254444 | 0.9 | 107567 | 2019 |
| 29.3% | 215662 | -41.2 | 63200 | 2020 |
| 36.2% | 301439 | 72.6 | 109081 | 2021 |
| 59.1% | 507789 | 175.2 | 300220 | 2022 |

ملحق (3) الاتفاق الحكومي ونسبة النمو للمدة (2004- 2022) (مليار دينار) / المصدر وزارة المالية – دائرة الموازنة

| نسبة الاتفاق العام إلى الناتج المحلي % | الناتج الاجمالي | نسبة النمو % | الاتفاق الحكومي | السنة |
|--|-----------------|--------------|-----------------|-------|
| 89.5% | 35235 | 1.520 | 31521 | 2004 |
| 35.9% | 73534 | -16.3 | 26376 | 2005 |
| 40.6% | 95588 | 47.1 | 38807 | 2006 |
| 35.0% | 111456 | 0.58 | 39031 | 2007 |
| 37.8% | 157026 | 52.2 | 59403 | 2008 |
| 42.6% | 130643 | -6.4 | 55590 | 2009 |
| 43.3% | 162065 | 26.1 | 70134 | 2010 |
| 36.2% | 217327 | 11.2 | 78758 | 2011 |
| 41.4% | 254226 | 13.3 | 105140 | 2012 |
| 43.5% | 273588 | 13.3 | 119128 | 2013 |
| 42.1% | 266333 | -5.8 | 112192 | 2014 |
| 36.2% | 194681 | -37.3 | 70398 | 2015 |
| 36.0% | 186543 | -4.7 | 67067 | 2016 |
| 36.4% | 207621 | 12.6 | 75490 | 2017 |
| 32.4% | 249574 | 7.1 | 80873 | 2018 |
| 43.9% | 254444 | 38.1 | 111724 | 2019 |
| 35.3% | 215662 | -31.9 | 76083 | 2020 |
| 34.1% | 301439 | 35.1 | 102850 | 2021 |
| 26.7% | 507789 | 31.6 | 135354 | 2022 |

ملحق (4) نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004- 2022) (مليار دينار)/ وزارة المالية -
دائرة الموازنة

| نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي % | الناتج الاجمالي المحلي | الدين العام | السنة |
|---|------------------------|-------------|-------------|
| 16.8% | 35235 | 5925 | 2004 |
| 16.6% | 73534 | 12262 | 2005 |
| 90.2 | 95588 | 85825 | 2006 |
| 61.7% | 111456 | 68794 | 2007 |
| 42.0% | 157026 | 65927 | 2008 |
| 43.4% | 130643 | 56651 | 2009 |
| 46.8% | 162065 | 75906 | 2010 |
| 31.6% | 217327 | 68708 | 2011 |
| 29.0% | 254226 | 73838 | 2012 |
| 26.6% | 273588 | 72724 | 2013 |
| 29.2% | 266333 | 77650 | 2014 |
| 51.7% | 194681 | 100735 | 2015 |
| 63.7% | 186543 | 118768 | 2016 |
| 60.6% | 207621 | 125811 | 2017 |
| 48.6% | 249574 | 121173 | 2018 |
| 45.9% | 254444 | 116822 | 2019 |
| 45.9% | 215662 | 99071 | 2020 |
| 33.5% | 301439 | 100885 | 2021 |
| 14.9% | 507789 | 75693 | 2022 |
| 50.5% | | | متوسط النسب |

ملحق (5) تطور عرض النقد M2 في العراق للمدة (2004-2022) مليار دينار/ تقارير البنك المركزي

| السنوات | عرض النقد M2 | معدل نمو M2 |
|---------|--------------|-------------|
| 2004 | 11499 | 65.3 |
| 2005 | 14659 | 27.5 |
| 2006 | 21050 | 43.6 |
| 2007 | 26921 | 27.9 |
| 2008 | 34862 | 29.5 |
| 2009 | 45355 | 30.1 |
| 2010 | 60289 | 32.9 |
| 2011 | 72067 | 19.5 |
| 2012 | 75336 | 4.5 |
| 2013 | 87528 | 16.2 |
| 2014 | 90568 | 3.5 |
| 2015 | 84527 | -6.7 |
| 2016 | 90466 | 7.02 |
| 2017 | 92857 | 2.6 |
| 2018 | 95391 | 2.7 |
| 2019 | 103441 | 8.4 |
| 2020 | 119906 | 15.9 |
| 2021 | 139886 | 16.66 |
| 2022 | 507789 | 263 |

ملحق (6) الإيرادات النفطية ونسبة النمو للمدة (2004- 2022) (مليار دينار)- دائرة الموازنة

| نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة | نسبة النمو | الإيرادات النفطية | السنة |
|---|------------|-------------------|-------|
| 98.7% | 40.29 | 32537 | 2004 |
| 97.5% | 3.3 | 39480 | 2005 |
| 95.6% | 18.8 | 46908 | 2006 |
| 97.4% | 13.3 | 53163 | 2007 |
| 98.6% | 48.8 | 79132 | 2008 |
| 93.7% | -34.6 | 51719 | 2009 |
| 96.1% | 29.2 | 66820 | 2010 |
| 98.1% | 46.8 | 98090 | 2011 |
| 97.6% | 19.3 | 117000 | 2012 |
| 97.3% | -5 | 111000 | 2013 |
| 92.1% | -12.5 | 97072 | 2014 |
| 77.2% | -14.3 | 51313 | 2015 |
| 81.4% | -13.7 | 44267 | 2016 |
| 84.1% | 47 | 65072 | 2017 |
| 89.7% | 46.9 | 95620 | 2018 |
| 92.2% | 3.8 | 99216 | 2019 |
| 86.2% | -45.1 | 54449 | 2020 |
| 87.3% | 75 | 95270 | 2021 |
| 61.6% | 94 | 184806 | 2022 |

Summary

The Iraqi economy has suffered from several imbalances that have led to a general decline in its performance. This has prompted a shift towards more effective fiscal policies capable of influencing monetary variables, as well as ensuring cohesion with other policies, particularly monetary policy, to impact macroeconomic variables. As a result, fiscal policy, through its instruments, functions as a system for economic stability. This approach supports the direction of this policy and strengthens the Iraqi economy in the context of the major challenges it currently faces. This study addresses the extent of the impact of fiscal policy and evaluates its influence both descriptively and quantitatively on the broad money supply (M2) in the Iraqi economy during the period (2004-2022) through its tools, including public revenues, public expenditures, and public debt, using financial and econometric analysis. The results of this study showed that fiscal policy has had both a positive and a negative impact on the money supply at different times, depending on the various circumstances faced by the Iraqi economy. The study recommended that government spending should be made more efficient by implementing a program to reduce luxury and wasteful expenditures, directing most of the spending towards investment and productive projects that generate income for the state, and establishing a sovereign wealth fund in case of surpluses and rising oil prices, to be utilized when prices decline. This would help mitigate external shocks, and even in times of surplus, prices can be leveraged through the optimal use of the state's financial resources. Additionally, it suggests changing the model of the general budget from the traditional budget (line-item budget) to a program and performance budget, which would contribute to correcting and diversifying the structure of the Iraqi economy. The state should not resort to loans from the banking sector, financial institutions, or external loans, except within the narrowest limits.

**Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Muthanna
College of Administration and Economics
Department of Finance and Banking**



**The monetary effects of fiscal policy and its role
in the growth of money supply in Iraq for the
period (2004-2022)**

Master Thesis Submit

**to board of the College of Administration and Economic –
Muthanna University It is part of the requirements of obtaining
a Master's degree in Financial and Banking Sciences**

by

Alaa Hussein Ali Al-Hamdaney

Supervised By

Assistant Professor Dr. Hayder Talib Mousa ALkara'awy

1446 H.

2024 A.D.